

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

الإستراتيجية العسكرية الجديدة للولايات المتحدة

الأمريكية في إفريقيا: دراسة حالة أفريكوم

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسات الدفاع و الأمن

إشراف الأستاذ:

عمر بغرزوز

تقديم الطالب:

رياض بن عربية

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ التعليم العالي / م و ع ع س - الجزائر .	أ.د. محمد بوعشة
مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر قسم " أ " / جامعة تيزي وزو .	د. عمر بغرزوز
عضوا مناقشا	أستاذ التعليم العالي / جامعة باتنة .	أ.د. عبد الناصر جندي
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد قسم " ب " / م و ع ع س - الجزائر .	أ. حسين جنوحات

السنة الجامعية 2011 - 2012

فهرس المحتويات

العنوان

الصفحة

أ-----شكر و عرفان-----

ب-----الإهداء-----

ج-----المختصرات-----

-----ملخص الدراسة-----

د

8 -1-----مقدمة-----

18 -9-----الفصل الأول:التأصيل النظري للدراسة-----

9-----المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للموضوع-----

-----المطلب الأول: ضبط المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث-----

9

-----المطلب الثاني: تحديد المصالح القومية الأمريكية-----

14

-----المبحث الثاني: مظاهر القوة الأمريكية-----

15

-----المطلب الأول: تأثير العامل التاريخي على بروز القوة الأمريكية-----

16

-----المطلب الثاني: مركبات القوة الأمريكية-----

17

52 -19-----الفصل الثاني : إفريقيا في ظل إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية-----

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا من منظور أمريكي	19
المطلب الأول: أهمية الإعتبارات الإقتصادية بالنسبة للمصالح الأمريكية	20
المطلب الثاني: الموقع الجيوبوليتيكي للقارة الإفريقية	24
المطلب الثالث: أثر العوامل السياسية على الإهتمام الأمريكي بإفريقيا	26
المبحث الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا	28
المطلب الأول: البعد الإقتصادي للإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا	29
المطلب الثاني: الأبعاد الصحية و الثقافية للإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا	35
المطلب الثالث: البعد السياسي للإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا	37
المبحث الثالث: الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا	38
المطلب الأول: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في ظل الثنائية القطبية	39
المطلب الثاني: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة	42
المطلب الثالث: تأثير أحداث 2001/09/11 على الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في إفريقيا	48

الفصل الثالث: القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة لإفريقيا (الأفريكوم)-----53- 100

المبحث الأول: القيادات العسكرية الأمريكية كمصدر للتفوق العسكري-----
53

المطلب الأول: القيادات العسكرية الأمريكية السابقة للأفريكوم-----
54

المطلب الثاني: موقع إفريقيا قبل إنشاء الأفريكوم-----
62

المطلب الثالث: جدلية مقر القيادة-----
64

المبحث الثاني: ظروف و دوافع إنشاء الأفريكوم-----
67

المطلب الأول: خلفيات إنشاء الأفريكوم-----
69

المطلب الثاني: الإعتبارات الاقتصادية-----
71

المطلب الثالث: الإعتبارات الأمنية و العسكرية-----
79

المبحث الثالث: قيادة الأفريكوم-----
82

المطلب الأول: الهيكل العامة للأفريكوم-----
82

المطلب الثاني: أهداف الأفريكوم في القارة الإفريقية-----
87

المطلب الثالث: مهام الأفريكوم في القارة الإفريقية-----
90

الفصل الرابع: أبعاد تداعيات وجود الأفريكوم في القارة الإفريقية-----101- 118

المبحث الأول: الأبعاد الإستراتيجية للأفريكوم في منطقتي المغرب العربي و الساحل-----

101

المطلب الأول: الرهانات الأمنية في المنطقة-----101

المطلب الثاني: الرهانات الإقتصادية-----106

المبحث الثاني: مخاطر التواجد المباشر للأفريكوم في القارة-----

108

المطلب الأول: الإنعكاسات الداخلية على الدول الإفريقية-----109

المطلب الثاني: الإنعكاسات على الصعيد الخارجي-----

113

المبحث الثالث: التحديات و السيناريوهات المحتملة للأفريكوم في القارة-----

114

المطلب الأول: التحديات التي تواجهها قيادة الأفريكوم-----

114

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة لمقر القيادة-----

115

خاتمة:-----119-124

المراجع:-----125-132

الملاحق:

شكر و عرفان

أشكر الله العليّ العليم الذي وفقني و أعانني على إنجاز هذا العمل ،

شكري الخالص للأستاذ عمر بغزوز ، لقبوله الإشراف على هذا العمل و لنصائحه الثمينة

المقدمة،

الشكر موصول كذلك:

للأستاذ جوهري إسماعيل، بإعتباره مشرفا مساعدا، لتوجيهاته القيمة،

للأستاذ زلاسي شمس الدين، الذي رافقني بإرشاداته النيرة طيلة إنجاز هذا البحث،

للأستاذة دامية سكيينة ، للمرافقة البيداغوجية و النصائح القيمة،

للسيد: محمد بوعشة لتشريقي بترأس لجنة المناقشة،

للسيد: جنوحات حسين و السيد : عبد الناصر جندلي لقبولهما العضوية في مناقشة هذا العمل،

كما لا يسعني إلا أن أقدم جزيل الشكر و عظيم الإمتنان للسيد : صبري بوقادوم، المدير

العام لأمريكا الشمالية بوزارة الشؤون الخارجية ، وإلى السيد: أحريز عبد المنعم ، مدير أمريكا

الشمالية بوزارة الشؤون الخارجية، الذي خصني بإستقبال خاص و مرافقة ميدانية أثناء إجراء

التريص.

و لمن ساعد من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل، لهم مني ألف شكر.

الإهداء

أهدي ثمرة فكري و حوصلة جهدي إلى مصدر قوتي و منبع علمي، أفراد

عائلي الكريمة،

إلى أساتذة المدرسة الذين لم ييخلوا علينا بنصائحهم و توجيهاتهم القيمة، و أخص

بالذكر: الأستاذ دريس شريف، الأستاذ بن ساسي ، الأستاذة دامية سكينه...،

إلى زملاء الدفعة المخلصين الذين جمعنا بهم صحبة الدراسة،

إلى زملائي في العمل، و أخص بالذكر السيد المدير العام عن التسهيلات

المقدمة لي في هذا الشأن.

" إني رأيت لا يكتب أحدا كتابا في يومه إلا قال في غده؛ لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، و لو زيد هذا لكان يستحسن، و لو قُدم هذا لكان أفضل، و لو تُرك هذا كان أجمل، وهذا من أعظم العبر، و هو دليل على إستلاء النقص على جملة البشر".

العماد الأصفهاني.

" إذا قُدِّرَ لإمكانياتي المتواضعة، و تجاربي المحدودة أن تجعل جهودي غير كاملة، فإن هذه الجهود، على أي حال، ستمهد السبيل أمام إنسان آخر بإمكانيات أضخم لتحقيق ما عجزت أنا عن الوصول إليه".

ماكيافيلي.

المختصرات

ABBREVIATIONS

ACOTA African Contingency Operations Training and Assistance.

ACP Afrique, Caraibes, Pacifique.

ACRF Africa Crisis Response Force.

ACRI African Crisis Response Initiative

AFRICOM Africa Command

AEI African Education Initiative

AGOA African Growth and Opportunity Act

AQMI Al-Qaïda dans le Maghreb Islamique

AMLEP African Maritim Law Enforcement Partnerchip

AOR Area of responsibility

APS African Partnership Station

CEDEAO Communauté Economique des Etats Africains de l'Ouest

CENTCOM United States Central Command.

C/JTF-HOA Combined/joint Task force –Horn Of Africa

CIA Central Intellegency Agency

COCOM Combatant Command

CRS Congressional Research Service

DOD Department Of Defense

ECOWAS Economic Community of West African States.

EUCOM United States European Command.

FMF Foreign Military Financing

FMS	Foreign Military Sales
GWOT	Global War On Terrorism
GPS	Global Positioning System.
GSPC	Groupe Salafiste pour la Prédication et le Combat
HQ	Headquarters
IMET	International Military Education Training
JCS	Joint Chiefs Of Staff
LANTCOM	Atlantic Command
MCA	Millennium Challenge Account.
MCC	Millennium Challenge Corporation.
MONUC	Mission des Nations Unis au Congo
NATO	North Atlantic Treaty Organisation
NORTHCOM	Northern Command
PACOM	Pacific Command
PEPFAR	President Emergency Plan for AIDS Relief
PMI	President's Malaria Initiative
PSI	Pan-Sahel Initiative.
REDCOM	Readiness Command
SADC	Southern African Development Community
SMP	Société militaire privé
SOCOM	Special Operations Command
SOUTHCOM	Southern Command
STRATCOM	US Strategic Command
STRICOM	Strike Command
TRANSCOM	Transportation Command

- TSCTI** Trans-Sahel Counter Terrorism Initiative.
- TSCTP** Trans-Sahara Counter- Terrorism Partnership
- UCP** United Command Plan
- UNAMSIL** United Nations Mission in Sierra Leone.
- UNITAF** U.N.Opération In Somalia
- USAID** United States Agency for International development

ملخص الدراسة

لقد شملت هذه الدراسة عرض مختلف الجوانب المتعلقة بالإستراتيجية العسكرية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا من خلال دراسة حالة الأفريكوم، بإعتباره يمثل أهم حدث دولي في تاريخها العسكري إتجاه إفريقيا مع مطلع القرن 21 ، و بالتالي التأشير بدخول الولايات المتحدة الأمريكية حلبة التنافس مع القوى الأوروبية التقليدية و القوى الآسيوية الصاعدة خاصة الصين، في إطار إستراتيجية الحصول على الموارد الطاقوية و توسيع مناطق النفوذ. و هو ما أدى بها إلى تعميق تواجدها العسكري في القارة بعد أن كان يقتصر على الحضور السياسي و الإقتصادي.

فأهمية هذه الدراسة تكمن أساسا من خلال محاولتها فهم مخطط عمل هذه القيادة، و كشف الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تأسيس قيادة الأفريكوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، في إطار إستراتيجيتها العسكرية الجديدة إتجاه إفريقيا التي أصبحت تمثل مجالا حيويا بالنسبة لها. حيث كانت إشكالية الموضوع تتمحور في مدى مساهمة الأفريكوم في عسكرة العلاقات الأمريكية الإفريقية إنطلاقا من الجوانب المدنية ا لتحقيق أهداف إستراتيجيتها في القارة.

و لقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، لعل أهمها يكمن في الرغبة الأمريكية للسيطرة على مناطق الإمدادات الحيوية سواء الطاقوية أو الإستراتيجية الموجودة في إفريقيا، لضمان هيمنتها على عصب الإقتصاد العالمي، وبالتالي الحفاظ على تفوقها الإستراتيجي في القرن 21، و إدامته لأطول فترة ممكنة، إلى جانب تبني مقاربة شاملة في علاقاتها مع الدول الإفريقية مسندة إلى النبرة العسكرية و المتجسدة أساسا في العلاقات الأمنية مع دول القارة و التي تختلف من دولة إلى أخرى حسب أهميتها.

Abstract

We have included this study that shows different aspects of the new military strategy of united states of America in Africa, though the case study of Africom, as representing the most important international event in its military history towards Africom with the beginning of the 21st century, and thus a mark for entering USA into arena competition with the traditional European powers –forces–, and the emerging of Asian powers, especially China.

A part of strategy of obtaining area of influence in this led them to deepen its military presence in the continent, after it was limited –shortened– to political and economic presence –attendance– .

The importance of this study lies mainly in its attempt to find out –make known– to understand this leadership action plan and uncover the real reasons behind the establishment–founding– of Africom by USA. As part of its new military strategy towards Africa which has become a vital area for her,so the problematique of the subject is centred in the extent of participation of Africom in the militarization of US–Africa relations, based on the civil aspects to achieve the interest of its strategy on the continent.

I've reached through this study a different results perhaps the most important of which lies in American desire to control the areas of the vital supplies whether energetic or strategic in Africa, to ensure its dominance – hegemony– on the backbone of the world economy. And thus maintain strategic superiority and sustained for the longest possible period and besides , the adoption of global approach of its relations with African countries.assigned to the tone of the military and embodied mainly in the security relations with the countries of the continent which vary from country to country according to its importance.

مقدمة

أدت التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة و زوال الإتحاد السوفياتي السابق الذي كان يشكل القطب المنافس و التد الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية، إلى ظهور متغيرات جديدة أثرت على البنية الهيكلية للنظام الدولي، و من بين أهم هذه الإفرازات التي عرفت هذه المرحلة والتي إنعكست على بقية الأوضاع الأخرى، نجد إنفراد الولايات المتحدة بمقدرات السياسة الدولية بصفة تكاد تكون مطلقة في مختلف الأصعدة والمستويات، لاسيما في ظل تعاظم قوتها العسكرية على وجه الخصوص، مكرسة بذلك مظاهر تفوقها الإستراتيجي الذي أخذ أبعادا مختلفة في ظل ترتيب جديد يتميز بالأحادية القطبية.

إضافة إلى هذا، نجد أن الساحة الدولية شهدت بروز عدة أقطاب دولية و إقليمية صاعدة، بدأت ديناميكياتها خاصة الإقتصادية منها مصدر قلق و تهديد محتمل للمركز الريادي الأمريكي في شقه الإقتصادي، الذي بدأ يعرف منافسة شديدة و في معظم المناطق التي كانت تمثل منطقة نفوذ تقليدية للولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما ما تعلق منها بضمان الإمدادات النفطية و تأمين مصادر نقلها، فالمركز المتقدم الذي منحها نظام الأحادية القطبية أصبح لا يخلوا من المنافسة سواء من قبل هذه الأقطاب الدولية الصاعدة (الصين، الهند،...) أو بقية القوى الدولية الأخرى (الإتحاد الأوروبي، اليابان...).

إن هذا الصعود للقوى الجديدة قد يؤدي إلى إعادة ترتيب التوازن في النظام الدولي كما كان عليه الأمر قبل زوال الإتحاد السوفياتي، خاصة أن معظم هذه الأقطاب الصاعدة تعتمد في منافستها للقوى الدولية الحالية، وعلى رأسها أمريكا على النمو و التفوق الإقتصادي الذي أصبح يشكل معيارا لتقدمها و تفوقها على غيرها

هذا الوضع الدولي المتميز بالمنافسة على الأسواق و تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الإستراتيجية، أصبح يتطلب تبني و سائل جديدة و آليات تستجيب لكسب الرهان و مواجهة التحديات التي أضحت محل قلق أمريكي، و بالخصوص الحفاظ على ريادتها العالمية في مختلف أبعادها التي تتيح لها معالم السيطرة و الهيمنة.

من جانب آخر، إنعكست هذه التحولات على بعض المفاهيم السائدة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والتي عرفت مرحلة إعادة نظر في مضامينها وتحديد معانيها، في هذا الصدد، نجد أن المفهوم التقليدي للأمن الذي كان يركز في جوانب كثيرة على العوامل العسكرية و الإستراتيجية، أصبح أكثر شمولية، حيث توسع هذا المفهوم ليشمل عدة أبعاد إضافة للعامل العسكري (إقتصادية، ثقافية، إجتماعية، بيئية...).

كانت لهذه الأوضاع الدولية كذلك إنعكاس آخر على الأمن الإقليمي و الدولي على حد سواء، حيث نجد في هذا الصدد أن تعدد بؤر الصراع في العالم و زيادة حدة النزاعات و تصاعدها (حروب أهلية، نزاعات إقليمية، مشاكل داخلية...)، قد أخذت منحى تصاعدي، و أصبحت تستقطب أنظار القوى الدولية الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أصبحت تستدعي التواجد العسكري المباشر لقواتها و قواعدها العسكرية، و قياداتها الجهوية المتمركزة عبر مختلف مناطق العالم، والتي تشرف كل منها على قطاع جغرافي محدد المعالم، من أجل ضمان تحقيق مصالحها الإستراتيجية و حمايتها من التهديدات .

من ناحية أخرى، نجد أن الحرب على الإرهاب من وجهة نظر أمريكية خاصة بعد أحداث 2001/09/11، شكلت أهم محور للتعاون الدولي في مجال الأمن للقضاء على هذه الظاهرة، حيث أصبحت العنوان الشامل لسياساتها الوطنية و الدولية، من خلال نجاحها في تجنيد حملة دولية ضد ما يسمى الإرهاب، الأمر الذي كرس تبني إجراءات جديدة (الحرب الوقائية، التدخل الإنساني، مواجهة الأخطار الناجمة عن الدول الفاشلة...)، كآليات لمواجهة هذه التهديدات الإرهابية و التصدي لها.

في هذا السياق المتميز بعولمة المسائل الأمنية و المشحون بالمنافسة، نجد أن إفريقيا أصبحت تمثل مجالا حيويا لا يمكن الإستغناء عنه بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن إستراتيجيتها العسكرية الجديدة أصبحت أكثر ديناميكية وشمولية اتجاه إفريقيا، حيث أصبحت تتطلب تكريس و تسخير كافة جهودها و نشاطها لحماية مصالحها في المنطقة ، و التي أضحت محل تهديد مستمر من قبل التنظيمات الإرهابية .

كما أن التواجد الصيني في القارة الإفريقية أضحي يشكل مصدر تهديد للمصالح الحيوية الغربية عموما و الأمريكية على وجه الخصوص، خاصة في ظل تراجع القوى الأوروبية التقليدية (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا...)، و عليه فقد بات يمثل إحتواء الزحف الصيني على إفريقيا الشغل الشاغل للولايات المتحدة ، جراء الدينامكية المتسارعة للإقتصاد الصيني ، وقدرته على إكتساح الأسواق الإفريقية و ضمان مصادر الطاقة منها لتلبية إحتياجاته الإقتصادية المتعاظمة.

هذا الوضع الذي أصبحت تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الإفريقي بدأ يشكل خطرا على مصالحها الإستراتيجية و الحيوية، التي ما فتأت هذه القارة تتمتع بأهمية خاصة و موقع متميز في أحداث السياسة الأمريكية لاعتبارات عديدة (موارد طاقوية، الحرب على الإرهاب... إلخ) ، مما أصبح يستدعي ضرورة التفكير في بدائل و أطر جديدة لمواجهة هذه التهديدات الجديدة.

هذا ما أدّى بها إلى تأسيس قيادة عسكرية موحدة جديدة ، تخصّ بها القارة الإفريقية أو ما يعرف بالأفريكوم، حيث يمثل القرار الصادر عن الإدارة الأمريكية في عهدة الرئيس جورج بوش الابن القاضي بإنشاء الأفريكوم ، أهم حدث دولي في تاريخها العسكري في القرن الواحد و العشرين، ومحطة هامة في خريطة وزارة الدفاع الأمريكية، مؤشرة بذلك دخول حلبة الصراع والتنافس مع النفوذ التقليدي الأوروبي و القوى الآسيوية الصاعدة على الثروات و الموارد الهامة التي تزخر بها القارة الإفريقية، ليتعدى بذلك الحضور السياسي و الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا إلى حضور عسكري في إطار إستراتيجية شاملة في علاقاتها مع الدول الإفريقية.

حيث كانت الأهداف المعلنة في هذا الشأن هو تعزيز علاقات تعاون بين الجانب الأمريكي و دول القارة من خلال برامج المساعدات الإقتصادية و العسكرية،التدخل أثناء الكوارث،حل النزاعات،عمليات إغاثة...،

1 - مبررات إختيار الموضوع:

1-1- الذاتية:

- الإهتمامات الشخصية في دراسة المسائل الأمنية و العسكرية.

- محاولة عرض بعض الإنعكاسات والآثار المحتملة على الجزائر من خلال الوجود المباشر للأفريكوم في القارة الإفريقية، بإعتبارها تشكل أحد محاور الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية.

- إفتقار الدراسات الأكاديمية و البحوث الجامعية عندنا للدراسات الأمنية المتخصصة.

1-2- الموضوعية:

- تحديد الأهداف الحقيقية الكامنة وراء الإستراتيجية العسكرية الجديدة للولايات المتحدة في إفريقيا من خلال إنشاء قيادة الأفريكوم، و محاولة فهم مخطط عمل هذه القيادة.

- عرض مختلف التوجهات المتباينة لدول القارة حول إحتضان مقر القيادة،الذي عرف جدلا كبيرا بشأنها.

- تحديد تداعيات الوجود المباشر للأفريكوم و إنعكاساته على دول القارة.

2- أهمية الموضوع: تكمن أهميته أساسا في حدثه، نظرا لإتصاله بمصلحة أقوى دولة في العالم.

1-2- العلمية:

- تدعيم الرصيد المعرفي للمتلقي و الباحث في الشؤون العسكرية و الأمنية الأمريكية.
 - التمهيد لدراسات مستقبلية معمقة حول تأثير القيادات العسكرية الأمريكية في فترة السلم و الحرب.
- 2-2- العملية:**

- كشف بعض المخططات الأجنبية للقوى الكبرى من خلال تنافسها على ثروات القارة الإفريقية.
- عرض أهم الإنعكاسات المحتملة و الممكنة للأفريكوم على سيادة الدول الإفريقية.
- فهم مخطط عمل قيادة الأفريكوم في القارة الأمر الذي من شأنه المساهمة في إيجاد آليات التعامل معه.

3- إشكالية الدراسة:

إستنادا لما تقدم ذكره، تتبلور إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- هل يمثل الأفريكوم محاولة لعسكرة العلاقات الأمريكية الإفريقية إنطلاقا من الجوانب المدنية لتحقيق المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا ؟
- تدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

3-1- ما مكانة إفريقيا في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ؟

3-2- ما هي أهم التداعيات المحتملة على دول القارة في ظل مباشرة عمل هذه القيادة من إفريقيا ؟

3-3- هل يعتبر الأفريكوم بمثابة إحتلال جديد للقارة الإفريقية في مطلع القرن 21 ؟

4- فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة ، إرتأينا إختبار صحة الفرضيات التالية:

4-1 الفرضية الأولى- المهشاشة الأمنية التي تعرفها معظم الدول الإفريقية تستدعي تبني مقاربة أمنية مدعومة بالتواجد العسكري الأمريكي لتأمين المصالح الحيوية في القارة.

4-2 الفرضية الثانية - المنافسة الشديدة بين القوى الكبرى على الموارد الطاقوية و الإستراتيجية ، أملت على الولايات المتحدة إعادة الإنتشار في فضاء يعتبر تقليديا ضمن منطقة مصالح فرنسا و بقية القوى الأوروبية الأخرى.

3-4 الفرضية الثالثة - محدودية الإتحاد الإفريقي في القيام بالمهام المنوطة به، ولاسيما ضمان الأمن و الإستقرار وتحقيق التنمية في القارة الإفريقية، أعطى دفعا قويا للحضور الأجنبي العسكري في المنطقة.

4-4 الفرضية الرابعة - تواجد قيادة الأفريكوم في إفريقيا تعطي الشرعية للتنظيمات الإرهابية بإستهداف المصالح الأمريكية في القارة و تعريض الأمن الإفريقي إلى التهديد.

5- مجالات الدراسة:

1-5- المجال المكاني: القارة الإفريقية، باعتبارها تمثل نطاق مسؤولية الأفريكوم

2-5- المجال الزمني: 2007-2011

6- الإطار المنهجي و النظري للدراسة:

6-1 المنهج المستعمل:

نظرا لطبيعة موضوع البحث واستجابة منها لمقتضيات تحليل الظواهر السياسية المعقدة و المركبة ، وسعيا منها إلى الإلمام بحيثيات الظاهرة محل الدراسة، وأمام صعوبة التحليل وفق منهج واحد، فقد إعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج وصولا للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع.

6-1-1 المنهج التاريخي: الذي يساعدنا على تتبع مختلف المراحل التاريخية التي عرفتها الإستراتيجية الأمريكية إتجاه إفريقيا، و رصد أهم محطات التحول الإستراتيجي في سياستها العالمية.

6-1-2 المنهج المقارن: تم توظيف هذا المنهج بصفة جزئية وفقا لمقتضيات تطلبتها الدراسة، من خلال إبراز خصوصية الأفريكوم و تميزه عن باقي القيادات الأمريكية الأخرى.

6-1-3 منهج دراسة الحالة: وتكمن أهميته في الدراسة المعمقة من البحث، نظرا لكونه المنهج المستخدم في جمع مختلف المعطيات و المعلومات ، وتفصي الحقائق بصفة شاملة عن الظاهرة محل الدراسة، بقصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها.

6-1-4 المنهج الإحصائي: نظرا لإحتواء هذه الدراسة على بعض الأرقام و المؤشرات الإقتصادية ، فقد تم الإستعانة به من خلال توظيف هذه الإحصائيات بما يثري مضمون و محتوى الموضوع

6-2: النظريات المستعملة:

إن طبيعة الموضوع محل الدراسة أدى بنا إلى توظيف النظريات التالية:

6-2-1: النظرية الجيوبوليتيكية : تم الإعتماد على المنظار الجيوبوليتيكي في هذه الدراسة، نظرا لأهمية القارة الإفريقية و موقعها الممتاز في الإستراتيجية الأمريكية ، وبالتالي التأكيد على تأثير العامل الجيوبوليتيكي في تحديد التصورات و المدركات إزاء دول الغير.

6-2-2: الواقعية: تم توظيف أطروحات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية سواء التقليدية أو الجديدة، من خلال تأثيرها على الفكر الإستراتيجي الأمريكي إتجاه العالم الخارجي، لاسيما بخصوص تركيزها على مفهوم المصالح الحيوية من جهة، و توظيف القوة العسكرية لتحقيق تلك المصالح من جهة أخرى و الترابط الوثيق بينهما بشكل يدعم كل منهما الآخر، مع التأكيد على أن أمن الولايات المتحدة مرتبط بمصالحها المنتشرة في مناطق عديدة من العالم، فهذه العلاقة الترابطية بين القوة و المصلحة هي المحدد الرئيسي لصياغة العقيدة العسكرية للإستراتيجية الأمريكية، و بالتالي العمل على إستمرارية نظام القطبية الأحادية و إدامة الهيمنة الأمريكية لأطول تاريخ ممكن.

إلى جانب تعظيمها لفكرة الأمن بأبعاده الشاملة، نظرا لكونه يمثل سلعة نادرة في العلاقات الدولية، لاسيما أمام التهديدات الجديدة التي بدأت تطال الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن 21.

6-2-3: إقتراب التبعية: نظرا لكون العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإفريقية غير متكافئة ولا ترتقي إلى مستوى الشراكة أو التعاون الإستراتيجي، بحكم الفوارق الكبيرة المسجلة في مختلف المستويات بينهما، وهو ما يؤدي إلى فرض نمط معين من السلوك السياسي من قبل الولايات المتحدة على دول القارة، التي هي في حالة تبعية تامة للأولى، مكرسة بذلك سيطرة المركز على المحيط مع إبقاء هذه العلاقة هي السمة الرئيسية و السائدة في كل التفاعلات دول المركز (الولايات المتحدة) مع دول المحيط (دول القارة).

و عليه، فقد تم توظيف هذا الإقتراب لكشف حقيقة التفاعلات الأمريكية الإفريقية من خلال تفسير السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة عن طريق نظريتها الإقتصادية للسياسة، خاصة في ظل تراجع مبدأ السيادة المطلقة الذي كانت تتمتع به الدولة القومية أمام مصالح القوى الكبرى المتنافسة بينها.

7- أدبيات الدراسة:

بالرغم من أهمية هذا الموضوع، إلا أننا لا نكاد نجد تقريبا بحثا أكاديميا قد تناوله أو عالجته بالتفصيل ، و كل ما تم تناوله في هذا الشأن هو التركيز على الإطار العام للبعد العسكري في الإستراتيجية الأمريكية، بإستثناء بعض المقالات المنشورة في المجالات المتخصصة، الدوريات العلمية، أو الواردة في بعض التقارير الإستراتيجية .

و مع ذلك ، يمكن ذكر الأدبيات التالية:

- عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة الأفريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011. (النقد: بإستثناء الفصل الثالث المخصص لقيادة الأفريكوم، فإن معظم جوانب الموضوع تناولت منطقة القرن الإفريقي و لاسيما القضية السودانية كمحور لهذه الدراسة).

- الزعبي حلمي عبد الكريم، "ماذا يكمن وراء التصميم الأمريكي على إقامة مقر قيادة القيادة الأمريكية أفريكوم بالجزائر؟"، تقديرات إستراتيجية، ع.09، المجلد 196، فيفري 2008.

- جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية إتجاه إفريقيا و إنعكاساتها الدولية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006. (النقد: تناولت هذه الدراسة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية و تطوراتها المختلفة، إضافة إلى التنافس الشديد بين القوى الكبرى على ثروات القارة، دون الإشارة إلى أبعاد إستراتيجيتها العسكرية).

- Ploch Lauren, « Africa Command ;U.S.strategic, interest and the role of U.S.military in Africa » ,CRS, RI 34003,22/03/2011.

- Berschinski .G Robert, « Africom dilemma :the global war on terrorism, capacity building,humanitarianism and the futur of US sécurité policy in Africa,November, 2007.

8- صعوبات إنجاز البحث:

إن بعض الصعوبات التي واجهت طريق الباحث في إنجاز هذه الدراسة ترجع أساسا إلى قلة المراجع باللغة العربية التي تناولت قيادة الأفريكوم الذي لم يسبق تناوله في إطار عمل بحثي أكاديمي، مقارنة بالمراجع الأجنبية التي تناولته بإسهاب، هذا الأمر راجع لعدة إعتبارات تتمثل أساسا في تدعيم هذه الدراسات الأمنية و الإستراتيجية المتخصصة من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية أو من طرف مراكز الفكر التي تعتبر مهد البحوث.

من جهة أخرى يمكن رد الجانب الآخر من الصعوبات المصاحبة لهذا العمل البحثي، إلى عدم التوثيق المنهجي و الأكاديمي لعدد من المقابلات المنظمة مع بعض إطارات السلك الدبلوماسي، التي تم إجراؤها خلال فترة التربص الميداني على مستوى وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، و هو ما حال دون إدراجها في مضمون هذه الدراسة، و هذا الأمر راجع إلى واجب التحفظ و الإمتناع عن ذكر أسمائهم و صفاتهم في مضمون

البحث، و هو ما لمسناه لدى معظم الشخصيات التي تمت محاورتها في هذا الشأن، مما قلل من مصادر جمع المعلومات و تنوعها (مقابلات).

9- تقسيم الدراسة:

لقد شملت هذه الدراسة عرض مختلف الجوانب المتعلقة بالإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا (الأفريكوم) ، حيث تضمنت مقدمة إلى جانب الفصول التالية :

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للدراسة، من خلال التعرّيج على بعض المفاهيم ذات العلاقة بموضوع البحث، كما تمت الإشارة فيه أيضا إلى مختلف مظاهر القوة الأمريكية، نظرا لكونها تمثل قوة عظمى عرفها تاريخ العلاقات الدولية .

الفصل الثاني: بإعتباره يمثل الإطار العام للموضوع، فقد تم إستعراض فيه الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إبراز أهمية ومكانة إفريقيا على الصعيد الدولي و التي جعلت منها محل أطماع قوى أجنبية، حيث تم رصد في هذا الجانب مختلف أبعاد الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا، وتتبع مختلف المراحل التي مرت بها إستراتيجيتها في هذا الشأن، وصولا إلى تأثير هجمات 2001/09/11 و إنعكاساتها على التحول الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية .

الفصل الثالث: تم تخصيصه لدراسة حالة الأفريكوم بإعتباره يمثل إستراتيجيتها العسكرية الجديدة في إفريقيا، أين تم إحاطته بمزيد من التفصيل من خلال تناول مختلف الجوانب المتعلقة به (ظروف التأسيس، هيكله، أهداف ، مهام...).

الفصل الثالث: تم التطرق فيه إلى أبعاد تداعيات وجود الأفريكوم على إفريقيا، من خلال إستعراض أهم الإنعكاسات والآثار المترتبة على نشاط هذه القيادة على الدول الإفريقية ، كما تناول أيضا أهم التحديات التي تواجه هذه القيادة في إفريقيا، وعلى ضوءها تم تحديد السيناريوهات المحتملة بخصوص مقر قيادة الأفريكوم.

و في الخاتمة تم الخروج بحوصلة عامة لأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج.

الفصل الأول:
التأصيل النظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للموضوع

يحتوي حقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية على العديد من المفاهيم ذات العلاقة المتشابكة مع بعضها البعض، هذه العلاقة تفرض علينا ضرورة التعرف عليها ومعرفة اتجاهاتها، حتى يمكن فهمها والقصد منها بشكل أفضل، حيث تمثل هذه المصطلحات المفاتيح العلمية لمعالجة و تحليل الفكر المطروح للتداول، وهي أساس البحث الموضوعي الأكاديمي، كما يعتبر توضيحها من قبل الباحث المدخل الأساسي للتواصل مع المتلقي .

من هذا المنطلق، نجد أن أدبيات البحث في الدراسات العلمية تبدأ بتعريف مفاهيم الدراسة تعريفا إجرائيا كخطوة أساسية من خطوات عرض الأفكار و تسهيل فهمها، و كما قال الفيلسوف الفرنسي فولتير " إذا أردت أن أفهمك فلا بد من توضيح مصطلحاتك و مفاهيمك"¹.

المطلب 1 : في تحديد المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث

1-1 الإستراتيجية:

يعتبر مفهوم الإستراتيجية من بين أهم المفاهيم المتداولة و المنتشرة في حقل العلوم السياسية ، العلاقات الدولية و العلوم العسكرية، الإقتصاد، التصنيع، إدارة الأعمال...، فهذا المفهوم يستعمل للدلالة على أكثر من معنى أو مدلول، لهذا فهو يتميز بطابعه المتعدد الإستعمال، و مع هذا يمكن سرد أهم التعاريف التي تناولت مصطلح الإستراتيجية، مع التركيز على بعده العسكري الذي يخص مجال بحثنا.

وقبل الخوض في مفاهيم الإستراتيجية، يمكن القول أن تاريخ نشأة هذا الإصطلاح يرجع إلى خمسة قرون مضت، حيث إشتق أصلا من الكلمة اليونانية Stratégos والتي في معناها " فن القيادة" بصفة عامة و شاملة، أو التي كانت تعني الأمر العسكري في عهد الديمقراطية الآتنية، حيث يعود أصل الكلمة إلى التعبير العسكري .

وعُرفت الإستراتيجية بأنها " فن إستخدام المارك للوصول إلى هدف الحرب" و بأنها "الإجراءات الملائمة للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب، كما عُرفت أيضا بأنها " فن توزيع و إستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة "¹ .

¹ - محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص.07.

يُعرفها كارل فان كلاوزفيتز Karl Van Clausewitz بأنها " فن إستخدام القوة للوصول إلى أهداف حددتها السياسة "، و في كتابه المسمى (عن الحرب) يقول كلاوزفيتز " في الحرب كل شيء ممكن وسهل، و لكن أكثر الأشياء سهولة هي صعوبة، الصعوبات تتراكم و تنتهي بإنتاج نوع من المواجهة، هذه الأخيرة هي الوحيدة التي تميز و تفرق بين الحرب الحقيقية و الحرب على الأوراق، القوة العسكرية هي الأسهل و الأبسط في الإستعمال" ².

وعليه فإن المفاهيم الكلاسيكية للإستراتيجية كانت تعني بصفة عامة فن إستخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، إلا أن إستخداماته المعاصرة قد تعددت و شملت العديد من الميادين و المجالات . فالإستراتيجية هي علم و فن يعالج الوضع الكلي الشامل الذي يستخدم فيه القوى و القدرات أو الإرادات المختلفة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق أهداف حددتها السياسة، أو هي خطط و طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد إعتقاداً على التكتيكات و الإجراءات الخاصة في إستخدام المصادر المتوفرة للدولة في المدى القصير أو البعيد ³.

و بالتالي فإن المهمة الأساسية للإستراتيجية الوطنية هي تكيف مختلف الوسائل في حدود إتجاهات السياسة العامة للدولة، والإمكانات المادية و البشرية المتوفرة لتحقيق الأغراض السياسية للدولة، كما تهتم الإستراتيجية الوطنية للدولة بتنسيق الأمن القومي كي يتواءم مع نواحي سياسة الدولة الداخلية و الخارجية (الإقتصاد، التعليم، الصحة، الدبلوماسية ...) ⁴.

2-1 : مستويات الإستراتيجية:

من الأهمية بمكان التطرق إلى مستويات الإستراتيجية حتى يتسنى لنا التمييز بينها وفهم موضوع الدراسة، تأخذ الإستراتيجية عدة مستويات، يمكن حصرها فيما يلي:

*- **المستوى الوطني (المستوى الشامل):** حيث نجد في هذا المستوى: الإستراتيجية العليا، الكلية، الشاملة أو الكبرى للدولة .

¹ - محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش، المكان نفسه، ص.111.

² -Luc Mathieu,"qualités d'un bon stratège", dans : CESA,N.8juin 2006,p.75

³ - إبراهيم إسماعيل كاخيا، "الإستراتيجية العسكرية المعاصرة و المذاهب العسكرية العالمية السائدة"، في: www.defense-arab.com/vb/show_thread.php

⁴ - محمد نصر مهنا، قضايا سياسية معاصرة، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص.13.

*- **المستوى التخصصي** : في هذا المستوى فإن الإستراتيجية تختص بمجال معين، كالإستراتيجية العسكرية، الإستراتيجية السياسية، الإستراتيجية الإقتصادية، الإستراتيجية الأمنية ... ،

*- **المستوى الفرعي**: في هذا المستوى تختص الإستراتيجية بقطاع فرعي معين ضمن مجال ما، كإستراتيجية التصنيع، إستراتيجية التسويق، إستراتيجية التسليح...،

2- مفهوم الإستراتيجية العسكرية:

إن الإستراتيجية العسكرية في المفهوم الحديث تعني مجموع النظريات و تطبيقات الإعداد للحرب، خوضها، وإدارة مراحلها و تنفيذ حملاتها و عملياتها، التي تتولى تنفيذها الجهود المشتركة لجميع القوات المسلحة بغية تحقيق الغايات السياسية للحرب.

إن الطبيعة المزدوجة للإستراتيجية العسكرية (نظرية، عملية) يجعل منها جزءا مهما من العلم العسكري و فن الحرب، و تعني أيضا فن توزيع وإستخدام الإمكانيات والوسائل العسكرية المختلفة لتحقيق هدف السياسة بالطريقة المثلى التي تؤمن الموائمة بين الإمكانيات والهدف ، و تحقيق أقل قدر من المقاومة بإستخدام عامل المناورة ، و يكون التكتيك عادة إحدى الوسائل التي تستخدمها الإستراتيجية العسكرية لتحقيق هدفه ¹.

إن مفهوم الإستراتيجية يقودنا إلى مفهوم آخر، له صلة وثيقة به ، و المتمثل في المذهب العسكري.

3- مفهوم المذهب العسكري:

إن المذهب العسكري هو تعبيرا للأفكار، وجهات النظر و القواعد المتعلقة بمسائل التقدير السياسي للحرب، نظرة الدولة لها و تحديد طبيعتها، وإعداد البلاد للحرب من النواحي الإقتصادية والمعنوية المتعلقة بمسائل بناء القوات المسلحة وتحضيرها، وعلى ضوء المذهب العسكري يضع منظرو الإستراتيجية القواعد الأساسية للإستراتيجية العسكرية لدولة ما ².

هذا ما يدفعا للقول بأن الإستراتيجية هي وليدة بيئة المذهب العسكري، و على هذا الأساس نجد أن لكل دولة ما مذهب عسكري يستجيب لأهدافها و تطلعاتها الإستراتيجية ، بما يتلائم مع إمكانيات و موارد هذه الدولة، وعلى ضوءه تتحدد الخطوط الكبرى لتوجهات الدولة سواء على الصعيد الوطني، الإقليمي أو الدولي.

¹ - محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش، مرجع سبق ذكره، ص.113

² - إبراهيم إسماعيل كاخيا، مرجع سابق.

3-1 تاريخ المذهب العسكري الأمريكي : إن المتمعن و الدارس للتاريخ العسكري الأمريكي يدرك أهم المحطات و المراحل التي عرفها هذا المذهب، و تطوره عبر فترات زمنية محددة، و يفهم كذلك كيفية الانتقال التي عرفتها السياسة الأمريكية إنطلاقا من مرحلة العزلة قبل الحرب العالمية الثانية، مروراً بسياسة الإحتواء، و من ثمة تبني إستراتيجية الإنتقام الجماعي بعد إمتلاكها السلاح النووي، إلى إستراتيجية الردع الحقيقي، ثم إستراتيجية القوة العظمى الوحيدة مع مطلع التسعينيات، وصولاً إلى إستراتيجية الحروب الوقائية كرد فعل على هجمات 2001/09/11.

و هذا ما يفسر دخول الولايات المتحدة الأمريكية الصراع على عدة جبهات و تورطها في عدة حروب في سبيل حماية و تأمين مصالحها من التهديدات الجديدة التي بدأت تمس مصالحها العليا، حيث يرى الإستراتيجي الصيني سان تزو Sun Zi أن الحرب هي " قضية كبرى بالنسبة للدولة، فهي ميدان حياة أو موت، هي الطريق التي تقود إلى النجاة أو الهلاك، فمن المستحيل أن لا ندرسها"¹.

من جانب آخر نجد أن العمليات العسكرية غير الحربية تمثل أكثر احتمالات إستخدام القوات العسكرية الأمريكية في الوقت الحالي (التدخل لحل النزاعات، عمليات الإغاثة أثناء الكوارث، تقديم المساعدات الإنسانية، مساعدة اللاجئين، و حفظ الأمن السلام)، في هذا الصدد يبرز تصريح وزير الدفاع الأمريكي السابق **وليام كوهين** William Kohine "لماذا تمتلك مؤسسة عسكرية ضخمة إن لم نكن نستخدمها"، مدعماً لهذا التوجه².

4- مفهوم الأمن:

يمكن القول بصفة عامة أن من بين أهم تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة (التي قدمت في هذا الشأن)، نجد تعريف **باري بوزان Barry Buzan** (الذي يعتبر من أبرز المختصين في الدراسات الأمنية)، حيث عرف الأمن على أنه " العمل على التحرر من التهديد "³ ، نجد أيضاً تعريف آخر لا يقل أهمية عن تعريف باري بوزان ، قدمه **أرنولد ولفرز** الذي جاء فيه، " يعد الأمن من الناحية الموضوعية وسيلة لقياس إنعدام الأخطار التي تهدد القيم المكتسبة، فهو

¹ - 1. p.08/09/2002, état major des armées, édition : Conception d'emploi des forces,

² - 2. www.AlMoqatel.com/openshare/behoth/Asking/OsosAmnWat/Sec

³ - 3. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،

2005، ص.13 .

يقيس مدى غياب الخوف من مهاجمة هذه القيم، و الأمن القومي هو كذلك متعدد الأبعاد، فهو لا يعني فقط بالأمن العسكري، ولكنه يعني كذلك بالنواحي الاقتصادية، السياسية، الديموقراطية و الإجتماعية"¹.

وبالتالي، فإن المفهوم العام للأمن أصبح أكثر شمولية و تعقيدا خلافا لما كان عليه الأمر في السابق، فلم يعد يركز على الجانب العسكري فقط كما كان متداول قديما من قبل الدراسات الكلاسيكية، رغم أهمية هذا العنصر، بل تعداه إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية عن العامل العسكري².

وعليه، فإن المفهوم الحديث للأمن أخذ طابعا إستراتيجيا ، إتسع معناه ليشمل كافة الإجراءات التي تتبعها الدولة لردع التحديات الخارجية ومظاهر الإحتراق السياسي، الإقتصادي و العسكري، من خلال إحتواء التهديدات الداخلية القائمة و المحتملة بما يعزز التحرر من الخوف و الطمأنينة و اليقين و تحقيق التنمية الشاملة (الإقتصادية، الإجتماعية و البشرية) ، و يؤمن الوحدة الكيانية للدولة، و القيم الجوهرية لصانع القرار، و يضمن للشعب تحقيق وحدة المصالح، السعادة، الرفاهية و الإستقرار.³

5- مفهوم الأمن الطاقوي:

أصبح النفط يمثل سلعة إستراتيجية ترتبط في المقام الأول بالنشاط السياسي والعسكري والأمني لتلك الدول التي تتزايد احتياجاتها منه وأصبح يمثل عصب الحياة الاقتصادية والسياسية لها، وتولد صراع أصبح مكشوفاً الآن بين تلك الدول المنتجة و المستهلكة له.

في هذا السياق يركز الأمن الطاقوي على إدارة الأزمة بأدوات على شاكلة إحتياطي النفط الإستراتيجي والتفكير في سياسات تؤدي إلى التخفيف من تنامي صافي الواردات⁴، كما يعني أمن الطاقة كذلك زيادة الإعتتماد على عدد من مصادر النفط الأجنبية و الوصول إليها في ظروف آمنة و مستقرة⁵.

أو هو محاولة التقليل من الإحتياجات (الواردات) النفطية المتزايدة بإعتبارها طاقات غير متجددة، من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى بديلة و دائمة و تؤدي نفس الأدوار.

¹ - عبد النور بن عنتر، المكان نفسه.

² - عبد النور بن عنتر، المرجع نفسه، ص. 17.

³ - ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة النزاعات، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2005، ص. 324.

⁵ - سارة إمرسون، "هل هناك إستراتيجية أميركية نفطية على وشك الظهور"، في: الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية و التنافس على موارد الطاقة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط 1، 2008، ص ص. 541-542.

6- مفهوم الجيوبولتيك: الجيوبولتيك Géopolitique هو إصطلاح إغريقي الأصل، مكون من كلمتين هما: Géo التي تعني الأرض و Politics التي تعني أمور تتعلق بالدولة و على وجه الأخص سياستها، و عليه فإن هذا المصطلح بشقيه يعني العلم أو الدراسة التي تجمع وتتم بالحقائق الجغرافية و علم السياسة التطبيقي، حيث يعتبر السويدي **ردولف كلين Radolf kihlin** هو أول من أطلق كلمة الجيوبولتيك، التي برزت في كتابه المسمى ب: (الدولة كمظهر من مظاهر الحياة) الذي نشره سنة 1917.

حيث قدم تعريفا للجيوبولتيك جاء فيه " إنه يشكل نظرية الدولة ككائن جغرافي، أو ظاهرة تشغل حيزا من الأرض" وعرفه أيضا بأنه التطبيق العملي للجغرافية السياسية في تحليل القوة القومية¹.

مجلة الجيوبولتيك الألمانية أوردت تعريفا لهذا المفهوم سنة 1927 جاء فيه " الجيوبولتيك هو علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية، و أن موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة ولاسيما على الجغرافية السياسية، التي هي حسبهم علم الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها، وبالإضافة إلى هذا تبدأ الجيوبولتيك بإعداد وسائل العمل السياسي و وضع توجيهات الحياة السياسية ككل، و هكذا فإنها تصبح فنا، ألا و هو فن قيادة السياسة العملية، إن الجيوبولتيك هي الضمير الجغرافي للدولة"².

وعلى العموم يمكن القول أن مفهوم الجيوبولتيك يركز على ظاهرة أثر الجغرافية و الإقتصاد والسكان والتكنولوجيا في صنع السياسة الوطنية للدولة، فهي إذن أداة لتحديد و وضع سياسة واقعية لدولة ما، وبالتالي فإن هذا المفهوم يشير أيضا إلى ممارسة النفوذ و التأثير على الأقاليم و السكان³.

7- مفهوم التكتيك: التكتيك هو فن إستخدام الأسلحة في المعركة للوصول إلى المردود الأقصى، أي أن حدوده مقصورة في الإجراءات و التدابير التي تتخذها القيادة الميدانية على مسرح المعركة⁴، بصفة عامة يمكن القول أن التكتيك يعني فن قيادة القوات و المناورة بها في المعركة أو هو فن القتال في الميدان .

المطلب الثاني: تحديد مفهوم المصالح القومية الأمريكية

¹ - نعيم ظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد، الأردن: دار يازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2007، ص ص. 14-15.

² - محمد ديب، الجغرافية السياسية: أسس و تطبيقات، القاهرة: الأنجلو المصرية، 1978، ص ص. 129-130.

³ - Yves Lacost, Géopolitique, France :Larousse,2009,p.09.

⁴ - محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص. 113.

ترتكز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية إلى عدة إعتبارات ، وفقا لمجموعة من المحددات التي تساهم في تحديدها، لعل أهمها يكمن في إستراتيجيات الأمن القومي التي يتم صياغتها وفقا لمقتضيات ظروف كل مرحلة.

في هذا السياق، نجد أن إستخدام القوة العسكرية كأداة للسياسة الخارجية تم تبنيتها في وثيقة تخطيط صادرة عن البيت الأبيض في ديسمبر 1999، تحت عنوان " إستراتيجية الأمن القومي لقرن جديد" ، و التي قامت بتحديد ثلاثة أصناف للمصالح القومية الأمريكية التي تتطلب عملا عسكريا¹ :

1- المصالح الحيوية: المتعلقة أساسا بالأمن المادي لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الحفاظ على الرخاء الإقتصادي للبلاد، إلى جانب الحفاظ على سلامة و أمن أقاليم الدول الحليفة لها.

2- المصالح القومية الهامة: وهي تلك المصالح التي لا ترقى إلى مستوى البقاء القومي من حيث الأهمية، و لكنها مفضية إلى رخاء البلاد الأساسي، نحو الحيلولة دون الإهيار السياسي لبعض الدول الموالية لها، و التي تحظى باهتمام بالغ الأهمية بحكم مصالح الولايات المتحدة القومية فيها.

3- المصالح الإنسانية: هي المصالح التي تدفع للتحرك في بعض المناطق من العالم، للحيلولة دون وقوع كوارث و أزمات يمكنها أن تسبب قدرا واسعا من المعاناة أو التخفيف منها ، و وقف إنتهاكات حقوق الإنسان، و العمل على تعزيز قيم الديمقراطية والحكم الراشد.

إن هذه المعايير الجديدة التي حكمت سلوك الإدارة الأمريكية في نهاية القرن العشرين، إعتبرت بمثابة نوع من الإلتزام الأخلاقي، أو التعبير عن إضطلاع الولايات المتحدة الأمريكية بالمسؤولية التاريخية التي تترتب عليها، كونها القوة العظمى الوحيدة في العالم لمواجهة هذه التهديدات التي تمس السلم والأمن الدوليين، أو عندما تتعرض مصالحها و أمنها القومي للخطر.

المبحث الثاني: مظاهر القوة الأمريكية

سنحاول من خلال هذا المبحث، التطرق إلى أهم ملامح قوة الولايات المتحدة على مختلف الأصعدة، والتي أهلتها للوصول إلى مستويات الهيمنة و التفوق و إحتلال الصدارة العالمية في العديد من المجالات ، من خلال

¹ عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري، الأردن: درا الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 2009، ص203 .

إحتكارها لمؤشرات القوى العظمى على الصعيد العالمي. لقد إعتبرت الولايات المتحدة منذ وقت طويل، لاسيما بعد إهيار الإتحاد السوفياتي (الذي كان يمثل القطب التّد و المنافس لها في فترة الحرب الباردة) كقوة العظمى (Hyper puissance)¹ عرفها العالم منذ النصف الثاني من القرن 20 إلى يومنا هذا.²

المطلب الأول: تأثير العامل التاريخي على بروز القوة الأمريكية

خلال الحرب العالمية الثانية حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الخروج من سياسة العزلة التي تبنتها منذ فترة طويلة، خاصة أن التيار المؤيد لسياسة العزلة كان هو المؤثر خلال فترة العشرينات من القرن الماضي، و كان هدفه هو عزل الولايات المتحدة الأمريكية عن تأثيرات العالم الخارجي، خصوصا أثناء الحرب العالمية الأولى التي وقعت رحاها في أوروبا، و هذا حتى لا تمتد إليها الآثار الإنعكاسية لهذه الحرب³، إلا أن هذه السياسة المتبعة عرفت مرحلة إعادة نظر، لاسيما مع بداية الحرب العالمية الثانية، و نظرا لتأثير أنصار التيار الواقعي فقد دخلت الولايات المتحدة هذه الحرب التي حرت خارج حدودها .

وعليه، فإنه يمكن إعتبار أيضا أن الحرب العالمية الثانية هي بمثابة البوابة التي تمكنت من خلالها الولايات المتحدة الخروج من عزلتها و الولوج نحو العالمية، لتبدأ بالتالي عملية تبلور وتشكل ملامح الإمبريالية و السيطرة العالمية، و رغم أن الولايات المتحدة قد أعلنت حيادها في هذه الحرب، إلا أنها سرعان ما وجدت نفسها متورطة فيها لعدة أسباب :

- فقد كانت هناك ضرورات الحفاظ على التوازن العالمي و الخوف من ميل إحدى كفتيه لصالح قوى معينة قد تشكل تحديا جديدا لها و لحلفائها في أوروبا (ألمانيا، اليابان) .

- كما كانت هناك ضرورات الدفاع عن حرية التجارة و خصوصا البحرية منها و إنقاذ الديمقراطية من إحتتمالات نجاح الديكتاتوريات الصاعدة في أوروبا (إيطاليا، ألمانيا)،⁴ . و أمام مخلفات الحرب الكارثية بالنسبة لأوروبا، فقد كانت الولايات المتحدة هي المستفيد الأول من نتائج الحرب و من المزايا التي منحتها لها، لتبدأ ملامح تكريس القوة و النفوذ على الصعيد الدولي أمام تراجع القوى الإستعمارية القديمة، لاسيما بعد

¹- إستعمل هذا المصطلح لأول مرة من طرف الفرنسي هيرت فيدرين Hubert Védrine

²-Yves Lacoste, Op-cit,p.44.

³- « La politique Africaine des Etats –Unis », mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de l' Ecole Nationale d'Administration,Alger,2007-2008,p .4 .

⁴ - عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء

الإمبراطوري، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 2009، ص. 95.

إختيار الإتحاد السوفياتي و زوال الثنائية القطبية ، حيث أدى هذا الوضع الدولي الجديد إلى تكريس نظام القطب الواحد بزعمارة الولايات المتحدة الأمريكية وإنفرادها بالريادة العالمية وهيمنتها على جميع مظاهر العلاقات الدولية بصفة تكاد تكون مطلقة¹.

إن هذا التغير الحاصل في البنية الهيكلية للنظام الدولي عمل على ترسيخ قيم و مبادئ علمية (اقتصادية، ثقافية، سياسية، قيمية... إلخ)، قد ساهمت في تعزيز مكانة و صدارة الولايات المتحدة على المستوى العالمي في إحتلالها سلم التراتبية و الريادة ،الذي أتاح لها السيطرة ومن ثمة التفوق على كافة المستويات.

إن الجانب التاريخي مهم جدا دراسته والوقوف عنده لمعرفة أسرار و خلفيات هذه القوة العظمى، و بالتالي فإن العقيدة الأمريكية شكلت بعمق قواعد سلوك السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الماضي و الحاضر².

في هذا الصدد، وبالنظر إلى مختلف الوحدات السياسية والفواعل الأخرى المشكلة للنظام الدولي، و إستنادا إلى مؤشرات القوة بين الدول و إختلافاتها في درجات التطور و التقدم، فإنه يمكن القول أن الولايات المتحدة تحتكر لوحدها مركبات القوة بعناصرها المختلفة من خلال ما يلي:

المطلب الثاني: مركبات القوة الأمريكية

I- القوة العسكرية: تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية بشقيها التقليدي و الاستراتيجي (النووي) وعلى نحو تتفوق فيه على بقية دول العالم بسبب تحكّمها في تكنولوجيا المعرفة و البحث و التطوير ، إلى حد لا توجد فيه قوة مناظرة لها و مضاهية لها في تفوقها العسكري ،حيث تمثل نسبة الإنفاق العسكري الأمريكي ما نسبته 47% من الإنفاق العسكري العالمي (أي 4.9 من الناتج الإجمالي الداخلي ، حيث بلغت هذه النسبة سنة 2009 حوالي 607 مليار دولار أمريكي)، كما يبلغ تعداد العاملين في القوات العسكرية الأمريكية بتشكيلاتها المختلفة حوالي 1.540.000 مقاتل³ . كما تتجسد قوتها العسكرية كذلك من خلال

¹ - علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص74.

² - أناتول ليفن، (ترجمة ناصرة السعدون)، أمريكا بين الحق و الباطل تشريح القومية الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص. 129 .

³ - Pascale Boniface, **année stratégique 2010, analyse des enjeux internationaux**, Paris :édition Dalloz/IRIS, 2009, p.217.

إمتلاكها لأساطيل ما وراء البحار، بالإضافة إلى القيادات العسكرية المنتشرة عبر مختلف مناطق العالم، و التي تشرف من خلالها على الإدارة العملية لهذه المناطق، وتتيح لها السيطرة و الإنتصار أثناء الحروب¹.

II- القوة الإقتصادية: تتمثل معالم القوة الإقتصادية الأمريكية من خلال تضمينها لقيم الرأسمالية العالمية و إنتشار مبادئ السوق الحر، حيث أن شبكتها الإقتصادية و التجارية الدولية تنطوي على نقطة مركزية ألا وهي الإيديولوجية الليبرالية التي تجدها نفسها أساسا من مختلف نشاطات المؤسسات المالية، النقدية و التجارية الدولية (البنك العالمي للإنشاء و التعمير، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة) التي أضحت بمثابة آليات الضغط و السيطرة الإقتصادية ، من خلال تأثيرها على إتخاذ القرارات المصيرية و الحاسمة في هذه الهيئات بما يتماشى و مصالحها الإستراتيجية في العالم.

يضاف إلى هذه الهيئات الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، عامل آخر لا يقل أهمية على نشاط هذه المؤسسات العالمية و المتمثل أساسا في نشاط الشركات الكبرى العابرة للأوطان أو الشركات المتعددة الجنسيات التي تكون أغلبها أمريكية الموطن و بالتالي تحقيق أهداف و مصالح الدولة الأم.

تمتلك الولايات المتحدة اقتصاداً رأسمالياً قوياً تغذيه وفرة الموارد الطبيعية والبنية التحتية المتطورة والإنتاجية العالية. وطبقاً لصندوق النقد الدولي يشكل إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة البالغ 14.87 تريليون دولار، 24٪ من الناتج العالمي بأسعار الصرف في السوق و 21٪ تقريباً من الناتج العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية². كما يعد أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم، حيث تعتبر ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم وتعد أكبر مستورد له.

III- القوة الناعمة: العامل الآخر المهم الذي يؤثر على مصادر قوة الولايات المتحدة يتمثل في

سيطرتها على وسائل الإعلام و الإتصال، الإقناع الجماهيري و وسائل صناعة القبول، المعدة خصوصا لصياغة نمط الحياة و قواعد السلوك بما يتماشى مع النموذج الأمريكي أو ما يعرف بالقوة اللينة³ Soft Power.

وعليه يمكن إستنتاج أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل قوة عالمية نظرا لما تمتلكه من مقومات و قدرات تتفوق بها على بقية الدول الأخرى، ولا يضاهيها فيها أحد، و بالتالي فهي تسيطر على العالم ليس عسكريا

¹ - للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن يرجى مراجعة الخريطة المرفقة في الملحق المتضمنة للأساطيل الأمريكية لما وراء البحار، أو الخريطة الخاصة بالقيادات العسكرية عبر العالم .

² - www.ar.wikipedia.org/wiki/united-states

³ - لمعرفة المزيد عن موضوع القوة اللينة يرجى مراجعة مؤلف جوزيف ناي تحت عنوان : مفارقة القوة الأمريكية.

فحسب، ولكن سياسيا، إقتصاديا، ثقافيا، إعلاميا...، كما أنها تحصل على منافع وطنية هائلة من النظام العالمي القائم¹.

¹ - أناتول ليفن ، مرجع سابق، ص.14 .

الفصل الثاني:

إفريقيا في ظل إستراتيجية الولايات

المتحدة الأمريكية

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا من منظور أمريكي.

نجد أن القارة الإفريقية تتمتع بمساحة قدرها: 30.330.800 كم² مربع حيث تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد آسيا، و تمثل مساحة إفريقيا غير العربية نسبة تبلغ حوالي 66.3 % من مساحة إفريقيا¹، وعدد دولها 54 دولة منضوية جميعها تحت قيادة الإتحاد الإفريقي (باستثناء المملكة المغربية التي إنسحبت من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984، بعد إعترافها بجمهورية الصحراء الغربية كعضو دائم في المنظمة، و بقي نفس الحال بالنسبة للإتحاد الإفريقي).

وتطل القارة الإفريقية على كل ركن من أركان العالم الخارجي بنافذة و واجهة معينة، حيث لها إمتداد متوسطي من خلال منطقة الشمال المغربي، و تطل على السواحل الشرقية لأمريكا من خلال الواجهة الأطلسية (المحيط الأطلسي)، و عبر واجهة المحيط الهندي تطل على آسيا، إضافة إلى إطلالتها جنوبا على القارة القطبية الجنوبية عبر المحيط الجنوبي.

فهذا الموقع الإستراتيجي جعل منها موضع و مجال إهتمام ، و محل أطماع الكثير من القوى الدولية في الماضي و الحاضر².

تجدد الإشارة إلى أن بداية الإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية يعود إلى الحقبة الإمبريالية، وهذا خلال الفترة الإستعمارية التي عرفت نهب و إستغلال خيرات و ثروات المنطقة من طرف الدول الإستعمارية و تكالبها على موارد و معادن القارة، و التي دفعت بهذه القوى إلى تقسيم القارة جغرافيا وفقا لمناطق نفوذ كل دولة على حدا³.

إن الرأسمال الأمريكي شرع بالتواجد في القارة الإفريقية تدريجيا من خلال بوابة ليبيا⁴ التي أصبحت تعتبر بعد الحرب العالمية الثانية قاعدة إستراتيجية (تجارية و بحرية) هامة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا

¹- جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا و إنعكاساتها الدولية، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص15.

²- جميل مصعب محمود، المرجع نفسه، ص.16 .

³- يراجع في هذا الشأن قرارات مؤتمر برلين 1884- 1885 الذي كرس معالم القوى الإستعمارية الغربية (الأوروبية) على القارة.

⁴- حيث كانت ليبيا تتمتع و تحظى بوضعية خاصة بالنسبة لأمريكا، نظرا لكونها كانت تعتبر بمثابة مستعمرة أمريكية مرتبطة وظيفيا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن بعض السكان العبيد الذين كانوا يقطنون الولايات المتحدة، عادوا إلى ليبيا و أسسوا جمهورية مستقلة أمموها ليبيا، بدليل أنها إنخذت من إسم الرئيس الأمريكي جيمس مونرو إسمها لعاصمتها (منروفا) ، و تتواجد فيها قاعدة عسكرية أمريكية هي: بيكر زفيلد ، إضافة إلى الإستثمارات و المصالح الإقتصادية الأمريكية الموجودة بها حيث تحظى بنصيب هام من المساعدات الأمريكية.

الغربية، وهذا ما يفسر التدخل الأمريكي المباشر لدعم الرئيس الليبيري أثناء الأزمات التي عرفت بها البلاد في السنوات الأخيرة (كانت آخرها في سنة 2003).

و لعل ما يفسر الإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية، يرجع بالدرجة الأولى إلى تداعي الإستعمار القديم في القارة (الحضور الأوروبي)، مع ضرورة التفكير في سد هذا الفراغ و تعويضه بالوجود الأمريكي في بعض المناطق و الحلول دون إهميار الإمبراطوريات الإستعمارية في إفريقيا ، عن طريق دعمها في إطار مواجهة الكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفيياتي الذي شكل خطرا مشتركا للمصالح الغربية في العالم . بما فيها القارة الإفريقية، خاصة أن هذه الدول الأوروبية كانت تعتبر بمثابة الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة في وجه خطر الزحف السوفيياتي و توغله في القارة¹.

المطلب الأول : أهمية الإعتبارات الإقتصادية بالنسبة للمصالح الأمريكية

من الجدير بالذكر أثناء معالجة هذا المطلب ،الإشارة إلى أن المصالح القومية لأي دولة هي التي تحدد توجهاتها و سياستها الخارجية إتجاه الغير، و إتجاه العالم الخارجي على حد سواء، حيث تأتي في مقدمة هذه الأولويات، الإعتبارات و المقومات الإقتصادية التي تضمن صلابة الإقتصاد الوطني للدول ، و تأمين تدفق الموارد الحيوية ، التي بدورها تؤمن مظاهر الإستقرار في الدولة على جميع الأصعدة و مختلف النواحي.

وعليه، و نظرا لإدراك صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقيق الأهداف الرامية إلى ضمان إستمرار ريادتها العالمية على المستوى الدولي والتقليل من التهديدات المحتملة لمصالحها القومية المفروضة عليها جراء المنافسة الشديدة التي تتعرض لها سواء من قبل الأقطاب الصاعدة منها (الصين، الهند، البرازيل...)، أو القوى الصناعية الكبرى (الإتحاد الأوروبي، اليابان، الآسيان..)، و التي أضحت تشكل المنافس لها خاصة على المستوى الإقتصادي.

مع إمكانية تحول هذا التنافس إلى تهديد حقيقي في حالة وصول هذه الأقطاب و القوى إلى مصادر الثروة و الموارد الطبيعية في المناطق الغنية بها، و بالتحديد النفط الذي يعتبر المورد الإستراتيجي الذي يركز عليه الإنتاج الإقتصادي في الوقت الحاضر.

لذا، فقد وجدت في القارة الإفريقية الملاذ الآمن لتحقيق تلك الأهداف ، عن طريق توسيع عمقها الإستراتيجي الذي كان يقتصر على مناطق محددة من العالم ، خاصة في ظل توقع زيادة نسبة الواردات البترولية

¹ - جميل مصعب ، مرجع سابق، ص.16

الأمريكية من إفريقيا جنوب الصحراء لتصل إلى 25% من إجمالي الواردات الأمريكية من البترول على مستوى العالم بحلول عام 2015¹.

إضافة إلى هذا، نجد أن عدم الإستقرار الذي تعرفه بعض الدول في العالم، والتي تمثل مناطق نفوذ تقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، أسفر عن مجموعة من التحديات التي باتت تواجهها الإستراتيجية الأمريكية خاصة في الشرق الأوسط لعل أهمها يكمن فيما يلي²:

1- المأزق الأول: إستراتيجي حيث فشلت في فرض سيطرتها المطلقة على الوضع العراقي بأبعاده الأمنية، السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، وكان من البديهي أن تؤول الأجنحة الأمريكية إلى فشل ذريع لكونها جعلت من العراق قاعدة إنطلاق نحو إجتياح بقية المواقع في الشطرين العربي والإسلامي (سوريا وإيران).

2- المأزق الثاني: إقتصادي حيث فشلت في إستثمار الثروة النفطية العراقية، هذا الفشل أقر به جون ترودمان نائب مساعد وزير الطاقة الأمريكي السابق، الذي يقول في هذا الصدد " كنا نُعول و بشكل مبالغ فيه بعد السيطرة على العراق من رفع سقف الإنتاج إلى (08) ملايين برميل نפט يوميا، و هي كمية كافية لسد إحتياجاتنا من الطاقة تغنينا عن النفط السعودي... لكن هذا الرهان لم يصمد أمام الخيار الصعب الذي فرضته المعادلة العراقية المعقدة، فالعراق و نتيجة لتردي الوضع الأمني لم ينتج و يصدر أكثر من مليون برميل، بل إن هذه الكمية كانت تتراجع إلى النصف، بل و تتوقف أحيانا"³.

إن هذه العوامل أدت بالولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن مصادر و بدائل أخرى دائمة و مستقرة لضمان إستمرار التدفقات النفطية، وبالتالي التنويع من إحتياجاتها من الإمدادات الطاقوية و التخلص من التبعية في هذا المجال لمنطقة أو مناطق معينة بصفة مطلقة.

ولعل المفارقة الملفتة للإنتباه في هذا الشأن، هي أنه إذا كانت أحداث 2001/09/11 المتمثلة بالهجوم الإرهابي على مركزي التجارة العالميين و على مبنى البنتاغون، مدعاة وسببا في شن حربا على ما يسمى الإرهاب، التي إستهدفت دولا (العراق، أفغانستان، السودان...)، وكان الهدف الحقيقي من ورائها هو

¹ خليل حسين، الجغرافية السياسية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص.326.

² " الولايات المتحدة الأمريكية و الإنتشار العسكري في إفريقيا، دول المغرب العربي في المنظور الإستراتيجي الأمريكي "، تقديرات إستراتيجية، العدد: 22، شهر مارس 2006، ص.2.

³ - تقديرات إستراتيجية، المكان نفسه.

الإعتبار الإقتصادي (النفط) ¹ ، فإن الهجوم الياباني على بيرل هاربر، قدم العنصر الحاسم الذي قرر دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية من أجل إرساء هيمنة إقتصادية تأخذ بيد الولايات المتحدة نحو السيطرة العالمية ².

و بالتالي يجب علينا أن نعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عمدت السكوت عن إقتراب المقاتلات اليابانية حتى تغدو المشاركة الأمريكية في الحرب محتومة، لاسيما أنها إتبعت إجراءات مجحفة ضد اليابان خلال عامي 1940 و 1941، و كان هدفها هو حرمان اليابان من المنتجات الإستراتيجية (النفط). و يبدو أنه منذ 1941/12/07، تاريخ دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية تشكلت قناعات أمريكية مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون المنتصرة فيها و على نحو يضعف و يقضي على أعدائها و أعداء حلفائها، كما يضمن تبعية حلفائها الذين أنهكتهم الحرب عسكريا و إقتصاديا ³.

لكن بعد نهاية الحرب الباردة وجدت الولايات المتحدة في حالة تنافس مع قوى كانت في السابق تعتبر حليفة لها ضد الإتحاد السوفياتي السابق، يضاف إلى هذا العامل تصاعد وتيرة الصين و الهند وبقية القوى الصاعدة و تعاضد نشاطها و حيويتها في القارة الإفريقية، و زيادة إحتياجاتها الطاقوية من القارة الإفريقية التي إعتبرت بمثابة الخزان الإستراتيجي لتأمين قوتها الإقتصادية حيث بلغت نسبة نمو الإقتصاد الصيني حوالي 10% في العام ⁴.

إن هذه المتغيرات الجديدة التي ميّزت عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت تشكل مصدر قلق و تهديد حقيقي لمصالحها الوطنية، هذا ما أدى بها إلى ضرورة التفكير في أطر جديدة لمواجهة هذه التحديات.

الأمر الذي أدى بها إلى ضرورة النظر في إعادة بعث علاقاتها مع القارة الإفريقية من جديد، حيث نجد في هذا الصدد أن العامل الإقتصادي يمثل حجر الزاوية في إستراتيجيتها العسكرية الجديدة، بإعتبار أن القارة تعتبر مستودع و خزان إستراتيجي للموارد، وإحتياطي عالمي واعد لمصالحها الإقتصادية الضخمة، إذ تحتوي هذه

¹ - تصريح مدير البنك الفيدرالي الأمريكي السابق ألان غريسنبان " إن إحتلال العراق هي مسألة نفظ".

² - عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، ص 96-97.

³ - عبد القادر محمد فهمي، المكان نفسه.

⁴ - Eric Nguyen, **les relations Chine Afrique**, France :studyrana-vocatis,2009,p.33.

الفصل الثاني: إفريقيا في ظل إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية

المنطقة من العالم، على كميات مهمة و هائلة من الموارد و المعادن الإستراتيجية (مواد خام ، مواد طاقوية، معادن...)، وهو ما إستدعى تلقيها بالقارة العذراء أو قارة الكنوز المعدنية¹.

و بما أن الولايات المتحدة تعتبر من بين أكبر الدول إستهلاكاً و إستيراداً للموارد بإختلاف أنواعها، لضمان إستمرار و إستقرار قوتها الإقتصادية، فإنها بدون شك ترى في القارة الإفريقية البديل المضمون والمخرج الآمن من حالات التنافس التي تتعرض لها في مناطق أخرى من العالم ، و بالتالي توسيع مناطق نفوذها والسيطرة على الأسواق الجديدة تمهيدا لإحكام هيمنتها على خيرات و ثروات القارة.

كما تجدر الإشارة إلى أن المصالح الإقتصادية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، تتركز في مناطق محددة من أجزاء القارة ولا تشمل كل مناطقها، وهذا ما يوحي بسر إهتمامها و تركيزها على مناطق و دول محددة مرشحة لإحتضان مقر قيادة للأفريكوم دون أخرى لأسباب إستراتيجية بحتة.

و هو ما فسر في السابق عدم إدانة الولايات المتحدة الأمريكية لنظام و سياسة بريتوريا العنصرية (حكم جنوب إفريقيا في ظل الأبرتايد) وإعتدائها المتكررة على جيرانها (أنغولا،الموزمبيق،زيمبابوي..)، و ما يدعم صحة هذا القول ، تصريح الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في تلك الفترة الذي جاء فيه " إن بلاده لن تشترك في أي محاولة للضغط على حكومة جنوب إفريقيا"².

تشير بعض الإحصائيات إلى أن نسبة ما تستورده أمريكا من إحتياجاتها الطاقوية من إفريقيا بلغ حوالي 15% من مجموع إحتياجاتها العالمية ، وسوف تصل هذه النسبة إلى حوالي 25% في أفق 2020 و يلاحظ في هذا الشأن حسب ما جاء في تقديرات و تقارير رسمية لوكالة إستخباراتها المركزية (CIA) تزايد الإهتمام الأمريكي بمنطقة خليج غينيا التي تضم دولا ذات إمكانيات وإحتياجات نفطية هائلة (أنغولا، نيجيريا، ساوتومي و برانسيب)، حيث يتركز المثلث الإستراتيجي للطاقة في غرب إفريقيا³.

من جانبه، تعتبر كذلك منطقة شمال إفريقيا من أولويات وإهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمثل ليبيا والجزائر أهم الدول التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تأمين مصادر طاقتها من شمال القارة،

¹ - سيد أحمد بن أحمد سالم، "الإتحاد الإفريقي حلم الفقراء"، في:

www.aljazeera.net/NR/exceres/57.caf.9013cc2.B10E.8AEC2465BE2Chtm:

² - مصعب جميل محمود، مرجع سابق، ص. 41

³ -Real, B, Understanding AFRICOM: A Contextual Reading of Empire's New Combatant Command ,February 2007,pp,14-17,in :www.moonofalabama.org/understandingafricom.

لاسيما بعد تغير خريطة الوضع الإقليمي في هذه المنطقة جراء الثورات الشعبية التي عرفتها كل من تونس، مصر، وليبيا على التوالي.

خاصة أن- ليبيا لمرحلة ما بعد الثورة- حسب بعض المتبعين والمهتمين بالوضع ، ستكون من أكبر الدول المرشحة لإستقطاب الإستثمار الأمريكي في المجال الطاقوي، ومن الناحية السياسية والأمنية ربما تكون هي المرشحة كذلك في حالة إستتباب الوضع الأمني بها ، لإحتضان مقر الأفريكوم .

وعلى هذا الأساس يمكن رصد تأثير العوامل الإقتصادية في الإستراتيجية العليا الأمريكية، فإنها تسعى لتسخير كل أدواتها العسكرية والسياسية لخدمة مصالحها الإقتصادية ، و هو ما يدعم مقولة الراية تتبع التجارة ، أو أن السياسة التجارية هي سياسة خارجية ، و إن محاولة الحصول على هذه الموارد من قبل القوى الكبرى ما هي إلا نتيجة حتمية للتنافس الحاصل بينها أو ما يعرف بحرب الموارد.

المطلب الثاني : الموقع الجيوبوليتيكي للقارة

تمثل القارة الإفريقية بشساعة مساحتها و بغناها بالموارد الطبيعية و الإستراتيجية، من أهم القارات التي إستقطبت الأطماع الخارجية¹ ، من هذا المنطلق يمكن تبرير سر الإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية من خلال المحددات التالية و التي تعتبر تقسيمات إستراتيجية للقارة حسب التصور الأمريكي لها²:

1-2 : منطقة الشمال الإفريقي: والتي تعتبر منطقة حيوية نظرا لكونها تمثل همزة وصل وإلتقاء بين جانبيين: أوروبا شمالا و إفريقيا جنوب الصحراء جنوبا، من خلال الواجهة المتوسطية عبر منفذ البحر الأبيض المتوسط الذي يمثل أهمية قصوى للولايات المتحدة الأمريكية خاصة إذا علمنا أنه يمثل نسبة 25% من النقل البحري العالمي ومن التجارة العالمية، إضافة إلى أنه يشهد حركية و نشاط لمجال عمليات أسطولها السادس المتمركز في سواحل البحر الأبيض المتوسط ، كما تبدو أهمية هذه المنطقة أيضا من حيث أنها تمثل كذلك محور إتصال بين إفريقيا العربية ، و بين إفريقيا الداخلية جنوب الصحراء .

و بالتالي فإن أهمية هذه المنطقة تكمن أساسا في أنها تمثل إمتدادا للعمق الإفريقي و في إطلالتها على السواحل المتوسطية لأوروبا الجنوبية.وعليه فإن هذه المنطقة حسب البروفيسور الأمريكي روبرت مورتمور³

¹- خليل حسين، الجغرافية السياسية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط2009، ص1، ص100 .

²- أنظر في هذا الصدد الخريطة رقم: 11 المدرجة في الملحق.

³- أستاذ جامعي متخصص في العلاقات الدولية بجامعة هارفارد.

أن " المغرب العربي على درجة كبيرة من الأهمية في إستراتيجية الولايات المتحدة ، بالنظر للوضع الذي يسود الساحل الإفريقي و إفريقيا بشكل عام و الشرق الأوسط أيضا ، وأن واشنطن تشعر بأن لديها مسؤولية تجاه شمال إفريقيا، و يعود ذلك إلى فترة الحرب الباردة " ¹ .

2-2: شرق إفريقيا : يحظى هذا الجانب من القارة هو الآخر بأهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة، من خلال ما يحتويه على مضائق و منافذ بحرية إستراتيجية، ومن هذا المنطلق يبرز القرن الإفريقي كمنطقة جيواستراتيجية تلفت أنظار الولايات المتحدة إليها في القسم الشرقي من القارة الإفريقية، و بالتالي تكمن أهميته الحيوية في كونه يسيطر على باب المندب، و الممر المائي للبحر الأحمر وقناة السويس، فهو يطل على البحر الأحمر و المحيط الهندي، خاصة أن خليج عدن يعتبر إستراتيجي بالنسبة للمصالح الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمر منه سنويا نحو عشرين ألف (20000) سفينة، من بينها 30 % من ناقلات البترول سواء بإتجاه قناة السويس أو رأس الرجاء الصالح ² .

إضافة إلى هذا فإن المنطقة عرفت في الآونة الأخيرة تصاعد موجات عمليات ونشاط القرصنة البحرية التي باتت تتعرض لها السفن التجارية المارة على السواحل الصومالية و المحاذية لباب المندب ، وخاصة تلك الحاملة للمواد الطاقوية (حيث تم تسجيل أكثر من 200 عملية قرصنة سنة 2008 و في سنة 2009 تم السطو على 19 سفينة و أسر حوالي 300 بحار) ³ .

و بالتالي، فمن أجل تأمين هذه الإمدادات النفطية من خطر الهجمات المتصاعدة للقرصنة، كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية ضمان و بسط نفوذها على هذه المنطقة من خلال إنتشار قواتها العاملة هناك و قواعدها العسكرية فيها (قاعدة كامب ليمونيه بجيبوتي)، أو من خلال دعم الدول المحورية الحليفة لها للقيام بأدوار و مهام تصب في خانة أولويات وأهداف المصالح الأمريكية في المنطقة (إثيوبيا و كينيا)، وهذا ما يفسر سبب تواجد و تمركز أسطولها الخامس البحري المسؤول على تأمين هذه الجزء من القارة ⁴ .

2-3: غرب إفريقيا: تحتل هذه المنطقة بدورها موقعا متميزا وحساسا في الإستراتيجية الأمريكية ، يتجسد هذا من خلال إحتوائها على موارد طبيعية و طاقوية هامة (خليج غينيا)، إضافة إلى هذا نجد أن هذه المنطقة من

¹ - حميد يس، "دعم واشنطن حركة التغيير تسبب في غموض علاقتهما بالجزائر"، الخبر، العدد 6495، الثلاثاء 2011/10/04، ص.5 .

² - Pascale Boniface, Op-cit, p354 .

³ - Pascale Boniface, Ibid, p355.

⁴ - Yves Lacoste, géopolitique, France : Larousse, 2009, p.252

القارة تطل و تقابل الواحة الأطلسية الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال إطلالتها على المحيط الأطلسي الذي يجمع و يربط السواحل الإفريقية الغربية بأميركا.

حيث نجد أن تكلفة نقل البترول و المواد الطاقوية بصفة عامة من خليج غينيا إلى السواحل الأمريكية عبر المحيط الأطلسي ، أقل تكلفة و أكثر أمنا من نقله عبر الشرق الأوسط ، نظرا لما تعرفه هذه الأخيرة من أزمات و عدم إستقرار، و تدني الوضع الأمني في بعض دوله (العراق، أفغانستان، إيران...) ، على خلاف إفريقيا الغربية التي تكاد لا تعرف أزمات حادة مؤثرة على الوضع الإقليمي في القارة مقارنة ببقية المناطق الأخرى ، نلاحظ في هذا الشأن نشاط أسطولها الثاني المسؤول على المنطقة الأطلسية * ¹.

2-4: وسط إفريقيا: أهميتها تتمثل أساسا في كونها منطقة غنية بالمعادن الثمينة والنفيسة (منطقة البحيرات الكبرى الغنية بالألماس،اليورانيوم...)، إضافة إلى أنها تمثل حجر الزاوية ومركز التحكم في القارة ككل عبر أرجائها المختلفة (شرق،غرب،جنوب،شمال)، حيث تعتبر حلقة مركزية لتنفيذ وإحكام سيطرتها على كامل أقاليم القارة .

من خلال العرض السابق يتبين لنا أن الموقع المتميز الذي تحظى به القارة سواء من حيث إحتوائها على الواحات البحرية المطلة على المحيطين أو البحار التي تؤمن لها الإتصال مع العالم الخارجي ، أو من خلال المنافذ البحرية التي تحتويها و التي تمثل مفاتيح السيطرة و الضغط على المنافسين لاسيما في مجال تأمين الإمدادات الطاقوية ، وضمان تدفقاتها ضمن مناخ آمن و مستقر يساعدها و يمكنها من التفوق على هذه القوى التي باتت مصدر قلق و تهديد لمصالحها في القارة.

و على هذا الأساس إعتبرت إفريقيا كقارة عذراء في حاجة لمن يستغلها و يستفيد من خاماتها، إن هذه العوامل مجتمعة أهلتها لأن تحتل مكانة متقدمة و تتمتع بأهمية بالغة في الإستراتيجية الأمريكية في القارة لتحقيق مصالحها الحيوية المتزايدة ، والتي تتطلب تسخير كل إمكانياتها و طاقاتها للحفاظ عليها، و لو تطلب الأمر منها إستخدام قوتها العسكرية لتحقيق تلك الأهداف .

المطلب الثالث: أثر العوامل السياسية على الإهتمام الأمريكي بإفريقيا

¹ - Philippe Hugon , géopolitique de l'Afrique, Paris:édition Sedes, 2007.p.124.

* لمعرفة المزيد عن نشاط أسطولها البحري أنظر خريطة الأساطيل العسكرية الأمريكية المدرجة في الملحق.

نلاحظ في هذا الشأن أنه بعد موجات الإستقلال التي شهدتها القارة الإفريقية في فترات الستينات والسبعينات من القرن العشرين، نجد أن معظم الدول الإفريقية المستقلة آنذاك حافظت و لا تزال تحافظ على علاقات وثيقة و روابط متينة مع الدول الإستعمارية السابقة ، مكرسة بذلك حالة تبعية عميقة تكاد تكون مطلقة في جميع المجالات.

و بالتالي، فإن هذا الوضع ينعكس إيجابا على الدول الغربية فيما يخص تأثيرها السياسي على القارة الإفريقية، عن طريق ضمان مواقف مؤيدة و مساندة لها في المحافل الدولية وفي المنظمات العالمية التي أصبح التنافس عليها يعتبر بمثابة رهان لكل دولة منافسة، خاصة في ظل محيط إفريقي يطغى عليه تأثير المنظمات الغربية لاسيما الفرنكوفونية (الفرنسية) والكومنوالث (البريطاني) على القرار الإفريقي من خلال كسب الأصوات و المواقف المنضوية تحتها. حيث يرى في هذا الشأن وزير الخارجية الفرنسي السابق **دومنيك دوفيلبان** أن من مصلحة فرنسا أن تتحول الفرنكوفونية إلى إطار سياسي مثلما هو إطار ثقافي من أجل تحقيق سيطرة على مجرى الأمور في البلدان الإفريقية¹.

إن ما يهم الولايات المتحدة الأمريكية هو أن هذه الدول الإفريقية (54 دولة) تشكل ثقلا رئيسيا في المحافل الدولية سواء في الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية والمتخصصة ، أو باقي المنظمات العالمية الأخرى (حركة عدم إنحياز، الأوبك... الخ) فمن مصلحة الولايات المتحدة ضمان عدم تعارض مواقف هذه الدول الإفريقية مع سياستها وتوجهاتها سواء على الصعيد الإفريقي أو العالمي، و بالتالي تفادي كل ما من شأنه المساس بإستراتيجيتها في هذا الشأن².

الأمر الذي دفع بها إلى التسابق هي الأخرى لكسب تأييد هذه الدول، و محاولتها التأثير في سلوكياتها السياسية من خلال إتباع سلسلة من الإجراءات (مساعدات، التدخل أثناء الكوارث، مسح الديون...) وهنا يبرز جليا سّر الإهتمام الأمريكي بدول القارة الإفريقية من خلال التعداد الكبير لدولها حيث تشكل المجموعة الإفريقية حوالي ثلث (1/3) مجموعة عضوية الجمعية العامة في الأمم المتحدة تقريبا ، أو على مستوى بقية المنظمات العالمية الأخرى التي تحظى بتمثيل و حضور إفريقي قوي على مستواها³.

¹- حلمي عبد الكريم الزعي، "العوامل المساعدة و المعيقة للإنتشار الأمريكي في المغرب العربي"، في: تقديرات إستراتيجية، العددين 20-21، شهر جانفي و فيفري 2006، ص.51.

²-Philippe Hugon, Op-cit, pp.191-196.

³-Yves Boyer, "le regain d'intérêt Américain pour l'Afrique: quelles conséquences militaires et stratégiques?" 08/12/2006, pp.1-2, dans: www.frstrategie.org.

و بالتالي، فإن هذا الثقل الذي تتمتع به المجموعة الإفريقية يشكل كتلة هامة في التصويت أثناء إتخاذ القرار في هذه المنظمات بما يتلاءم مع أهداف و مصالح الولايات المتحدة، كذلك نجد أن الحرب على الإرهاب من وجهة نظر أمريكية خاصة بعد هجمات 2001/09/11، أعطت لها و لديدلوماسيتها دافعا قويا لتشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب و الدول الراحية له.

حيث نجد في هذا الصدد، أن عدة دول إفريقية كرسست سياستها لخدمة التوجهات و التصورات الأمريكية ، عن طريق توفير الشرعية لها أثناء عمليات التصويت في الهيئات و المنظمات العالمية ، أو عن طريق تبرير تواجد قواعدها العسكرية و إنتشار قواتها في الدول الإفريقية تحت ذريعة محاربة الإرهاب، أو من خلال برامج التعاون و التنسيق المشترك سواء الثنائي أو المتعدد الأطراف في المجال الأمني و الإستخباراتي

الإعتبار الآخر الذي لا يقل أهمية في هذا المجال، يتمثل في النسبة الكبيرة للأمريكيين من أصول إفريقية داخل المجتمع الأمريكي، التي تصل إلى حوالي 30 مليون نسمة، حيث تبرز أهميتها خاصة في فترات الإنتخابات الرئاسية من خلال السعي للظفر بأصواتهم الإنتخابية من قبل المرشحين الأمريكيين. من جانب آخر تبرز أهمية هذه النسبة كذلك، من خلال دور المنتخبين الأمريكيين السود، سواء في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب وتأثيرهم في عملية التصويت و المصادقة على بعض القرارات المصيرية.¹

المبحث الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا

قبل التطرق بالتفصيل في موضع آخر من هذه المذكرة (الفصل الثالث)، إلى الأفريكوم بإعتباره يمثل إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية الجديدة في إفريقيا ، كان حرّي بنا أن نسلط الضوء على دراسة أبعاد إستراتيجياتها المختلفة المعتمدة في إفريقيا، نظرا للأهمية التي أضحت تحتلها هذه الأخيرة بالنسبة لصناع القرار في الولايات المتحدة و موقعها المتميز في أحداث السياسة الأمريكية بصفة عامة.

حيث بات يتطلب تحقيق الأهداف الأمريكية في القارة التنويع و التدرج في إستعمال هذه الإستراتيجيات بإختلاف أبعادها، وهذا تبعا لنوعية و أهمية المصالح المراد تحقيقها ، فخلال الحرب الباردة مثلا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بدرجة كبيرة على الإستراتيجية العسكرية بمختلف مظاهرها (التدخل المباشر، تدعيم الأنظمة الموالية، تنظيم و تدبير الانقلابات العسكرية، الجوسسة و أعمال التخريب لقلب الأنظمة...)، لكن مع التحول الحاصل في البنية الهيكلية للنظام الدولي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي و زوال الثنائية القطبية ، أدى هذا

¹ -Yves Boyer, Loc.cit .

الوضع إلى ضرورة التفكير في آليات جديدة تستجيب و تتأقلم مع الظروف المستجدة التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: البعد الإقتصادي للإستراتيجية الأمريكية

يمكن القول بصفة عامة أن العامل أو المتغير الإقتصادي لأي دولة يشكل المحدد الرئيسي لتوجهات سياساتها إتجاه الغير، وهذا بالطبع إلى جانب بقية المتغيرات الأخرى التي تدخل في تشكيل التصور العام لسياسة الدولة في محيطها الداخلي و الخارجي، و بإعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة حديثة العهد و النشأة مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى (1776)، فقد عملت منذ البداية على توسيع مجال نشاطها الإقتصادي و التجاري و ربط شبكة من العلاقات الإقتصادية مع العالم الخارجي بإعتبارها أحد أهم آليات السيطرة .

حيث أدركت منذ الوهلة الأولى أهمية المحدد الإقتصادي في سياستها الدولية لتحقيق أهداف قد تعجز عنها القوة العسكرية و تتيح لها معالم الهيمنة و التفوق¹ ، و هذا راجع لعدة أسباب من بينها أن إستعمال القوة العسكرية يخضع لضوابط و قيود محددة و وفقا لقوانين سائدة في الأعراف الدولية، وهذا خلافا للنشاط الإقتصادي و التجاري الذي يتمتع بمرونة و سهولة كبيرة و قدرة على الإنتقال و عبور المناطق والأقاليم، نظرا لإزدياد ظاهرة الإعتماد المتبادل بين الدول، و تعاظم متطلبات الأفراد و الدول على السلع، الخدمات و المصالح الحيوية التي تضمن لهم إستمرارية الحياة و البقاء.

على هذا الأساس، نجد أن الإستراتيجية الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية صممت على أساس أن تكون ذات طابع عالمي، بمعايير و ضوابط نظام إقتصادي تسوده حرية الأسواق من خلال الإعتماد على آليات العرض و الطلب، و الإفتتاح الإقتصادي المبني على المنافسة .

من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، كان لزاما عليها أن تضع و تحدد لها آليات و أدوات تسهل عملية تنفيذها وتحقيقها، هذه الأخيرة يتم تصميمها بالنظر إلى خصوصية كل منطقة من المناطق التي تحظى بإهتمامها، حيث مثلت إفريقيا بالنسبة لها لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة أهمية قصوى لضمان مصالحها الحيوية و تعزيز تفوقها الإقتصادي، خاصة في ظل ظروف المنافسة الشديدة التي باتت تتعرض لها من طرف قوى أخرى أصبحت تشكل مصدر تهديد لمصالحها الحيوية.

¹-عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 2009، ص.133.

إن تحقيق هذه الأهداف بات يتطلب تبني استراتيجية متعددة الجوانب، تذهب إلى ما وراء مفاهيم الأمن القومي التقليدية حول القوة الناعمة أو الصلبة، وتساعد على نشر القيم الأمريكية عبر العالم، والعمل من خلال التحالفات الدولية و تجنب العمل العسكري الانفرادي إلا عند ضرورة.¹

في هذا الإطار، نجد أن البعد الإقتصادي للإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا، قد إعتد على مجموعة من الوسائل التي تسمح لها بالتغلغل في القارة والسيطرة على ثرواتها، حيث يمكن أن نلمس أهداف التحرك الإقتصادي للولايات المتحدة في إفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997 تحت عنوان: " العلاقات الإقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا" المعد من طرف فريق مستقل متكون من الخبراء و بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية² ، حيث أوصى هذا التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى للإستفادة من الفرص الجديدة في إفريقيا، وبناء عليه، فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على دمج القارة الإفريقية في الإقتصاد العالمي، من خلال الإعتماد على العناصر التالية:

1- تشجيع الدول الإفريقية على إنتهاج سياسات إقتصادية ناجعة و هو ما يحقق نوع من التنمية المستدامة، و يخلق فرصا أفضل للتجارة و الإستثمارات الأمريكية في إفريقيا³.

2- قانون النمو و الفرص في إفريقيا: الذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول إفريقيا، حيث يعد هذا القانون منافسا لإتفاقية لومي المبرمة بين الإتحاد الأوروبي و دول إفريقيا و منطقة الكاريبي و الباسيفيكي (ACP).

3- سياسة المساعدات الأمريكية إتجاه إفريقيا، و الموجهة بالتحديد من أجل دعم و دفع وتيرة الجهود الرامية نحو الإصلاح الإقتصادي و السياسي .

4- مسح ديون بعض دول القارة الأقل نموا و الأكثر فقرا في العالم، و تأتي هذه الخطوة لتتويجا و تجسيدا لسياستها الإقتصادية العالمية ، في هذا المجال قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمسح الديون للدول الإفريقية

¹ - معتر سلامة، " الأمن القومي الأمريكي ، التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية"، كراسة إستراتيجية السنة السادسة عشرة- العدد رقم (162)- أبريل 2006، ص15. في: www.acpss.ahram.org/htm/5c.securite.htm.

² جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا و إنعكاساتها الدولية، عمان: دار مجدلوي للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص65 .
- جميل مصعب محمود، المرجع نفسه، ص.66-.

الأكثر فقرا التي تقوم بالإصلاحات، حيث تم مسح ديون كل من أوغندا، موريطانيا، موزمبيق، البنين، السينغال و تانزانيا .

5- عقد اللقاءات الدولية السنوية بين المسؤولين رفيعي المستوى بين الجانبين خاصة من طرف الدول التي تباشر في عملية الإصلاحات و التغيير.

6- الإستفادة من المنظمات الإقتصادية الإقليمية المتواجدة في إفريقيا مثل جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC)،(CEDEAO) والجماعة الإفريقية لغرب القارة الإفريقية (ECOWAS) ¹، وعلى العموم يمكننا إستنتاج أهداف الإستراتيجية الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا من خلال العناصر التالية:

*- توسيع قاعدة النفوذ الإقتصادي الأمريكي في القارة الإفريقية.

*- إستقطاب دول القارة ثقافيا، سياسيا و إعلاميا لخدمة الأهداف الإقتصادية و تحقيق مصالحها.

*- العمل على إحداث تغييرات إقتصادية و سياسية في الدول الإفريقية خدمة للأهداف الأمريكية بها، على أن يتوج هذا التوجه الأمريكي في النهاية إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة و الدول الإفريقية في مطلع عام 2020، و هذا حسب ما جاء في وثيقة تنمية إفريقيا و الفرص المتاحة و نهاية الإعتماد على الغير، الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1996 ².

تعتمد واشنطن في تحقيق إستراتيجيتها الرامية لإحتراق الأسواق الإفريقية من خلال عدة آليات و أدوات، لعل من بين أهمها ما يلي:

1- تبني المبادرة الأمريكية لدعم التجارة و الإستثمار مع إفريقيا، وذلك بإقرار من لجنة الإعتمادات بمجلس النواب الأمريكي تشريعا يقضي بحرية دخول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية بدون قيود جمركية إبتداء من عام 1998، إضافة إلى هذا ، وافق الرئيس الأمريكي السابق **بن كلينتون** أثناء المؤتمر الأمريكي الإفريقي بواشنطن سنة 1999 على مسح ديون بلغت 70 مليار دولار أمريكي، مستحقة على بعض الدول الإفريقية .

¹ - أنظر في هذا الصدد الخريطة المرفقة في الملحق الخاصة بتوزيع الجماعات الإقليمية الإقتصادية في إفريقيا.

² - جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص 69.

2- تعدد منافذ الدخول إلى القارة ، حيث نجد أن السياسة الأمريكية لا تدخل الأسواق الإفريقية من باب أو منفذ واحد، و لكنها تعتمد في ذلك على مجموعة من المداخل و مراكز الانتشار في القارة (غانا في الغرب، أوغندا في الوسط، جنوب إفريقيا من الجنوب، إثيوبيا و إريتريا من الشرق و دول المغرب العربي من الشمال).

3- التطويق الأمريكي للتحركات المنافسة، فمن خلال تحليل التحرك الأمريكي في القارة الإفريقية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على الحد من منافسة التحركات الأخرى سواء الفرنسية، الصينية، العربية أو غيرها من الدول المنافسة، وذلك لتوسيع قاعدة الوجود الأمريكي في الأسواق الإفريقية ، و هو ما إتضح جليا في سعيها لعقد شراكة مع بعض من دول المغرب العربي، و ذلك لتطويق الدور الأوروبي في شمال إفريقيا ، و بالأخص الدور الفرنسي¹.

ومن بين أهم هذه المبادرات المتبناة في هذا الشأن، نجد إتفاق أغادير سنة 1997 (الذي ضم المغرب، مصر، الأردن إلى جانب الطرف الأمريكي)، إضافة إلى مبادرة إيزنشتات سنة 1998 ، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عرقلة الجهود الليبية الرامية إلى تكوين تجمع إفريقي في هذه القارة قد يتعارض مع المصالح الأمريكية فيها².

4- أصدرت الإدارة الأمريكية في عام 1998 قرارا منسجما مع السياسة الأمريكية الجديدة إتجاه إفريقيا و الرامي إلى إرساء شراكة مع دول القارة، يهدف إلى تحقيق النمو و الظفر بالفرص التي أطلق عليها (التجارة و ليست المعونة)، و هذا يعني ربط الإقتصاد الإفريقي بالإقتصاد العالمي و بالأخص الإقتصاد الأمريكي، حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال على زيادة توثيق علاقاتها الإقتصادية مع إفريقيا في محاولة لوقف زحف القوى الصناعية الكبرى أو القوى الصاعدة و إكتساحها للأسواق الإفريقية.

و الملاحظ في هذا الشأن أن سياسات التعاون مع الدول الإفريقية حلت محل سياسة المساعدات التي كانت تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لبعض دول القارة ، و يعتبر هذا بمثابة أهم تحول هام في الإستراتيجية الأمريكية الإقتصادية إتجاه إفريقيا³.

¹- علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص.89

²- الغالب عبد المجيد، "التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة العربية". في: mroc.org.com/.../index.php

³- جميل مصعب محمود، مرجع سابق ، ص.71.

إضافة إلى هذا، يتضح أن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا أصبحت تجد مجالها و مكانها المناسب من خلال البرامج الاقتصادية الرئيسية التي تندرج في إطار تنفيذ السياسة الاقتصادية الأمريكية ، حيث إعتمدت في ذلك سلسلة أو حزمة من البرامج يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- وثيقة تنويع قانون النمو و الفرص (AGOA) هي عبارة عن وثيقة أساسية في السياسة التجارية الأمريكية إتجاه إفريقيا ، حيث تم التصويت عليها في 2000/05/18 من طرف الكونجرس الأمريكي، و الذي مثل نقطة تحول و تطور في توجيه المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة و دول القارة الإفريقية، حيث بموجب هذا التشريع تتمتع صادرات الدول الإفريقية بنظام خاص معفى من القيود الجمركية لدى دخولها للأسواق الأمريكية.

كما أن هذه الآلية تُعبّر عن رغبة الولايات المتحدة في تشجيع المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية، من خلال حثها على بذل المزيد من الجهد من أجل المشاركة في التجارة العالمية الحرة، و المتعددة الأطراف، و هذا تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة¹.

2- مبادرة من أجل منافسة المؤسسات الإفريقية في الأسواق العالمية. AGCI

أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش سنة 2005 عن إنشاء مبادرة جديدة تحت تسمية "مبادرة من أجل منافسة المؤسسات الإفريقية في الأسواق العالمية"، حيث مكنت هذه المبادرة من تخصيص مبلغ قدره 200 مليون دولار أمريكي إضافي من أجل تعزيز القدرات التجارية للدول الإفريقية، من بين أهم أهدافها نجد تدعيم قدرات و إمكانات الدول الإفريقية من أجل الإستفادة من الأسواق التجارية و تعظيم درجة منافستها.

في هذا الإطار، ومن أجل تحقيق أهداف الحكومات الإفريقية للإستفادة من المساعدات في مجال تعزيز القدرات التجارية و تسهيل عملياتها، تم إنشاء و فتح سوق جهوي لترقية المنافسة التجارية في العاصمة السينيغالية دكار و كان هذا سنة 2005، كما تم فتح عدة أسواق مماثلة في كل من (غانا، بوتسوانا ، كينيا...)، و هذا من أجل مساعدتها على تحسين و تطوير المبادلات التجارية التعاضدية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

3- صندوق التحدي الألفية (MCA) تم الإعلان عن إنشائه سنة 2002 و تأسس رسميا سنة 2004،

كان هدف هذا الصندوق هو الوصول إلى تمويل الصندوق ب: 03 مليار دولار، من الدول الإفريقية التي

¹ -Philippe Hugon , géopolitique de l'Afrique, Paris: édition Sedes, 2007.p.222.

إستفادت من خدمات هذا الصندوق و برامج نجد (البنين، غانا، اللوزوتو، مدغشقر، المغرب، موزمبيق، السنغال و مالي)، إن هدف هذا المشروع هو التخفيف و التقليل من الفقر و تحقيق النمو الإقتصادي لهذه الدول، حيث نجد أن آلية عمل هذا النظام تقوم على أساس أن إختيار الدول المستفيدة من خدمات هذا البرنامج تستند إلى معيار الحكم الراشد، إتباع السوق الحر، العناية بمواطني هذه الدول، كما نجد أن برامج الألفية تخص عدة مجالات (التنمية الفلاحية، التربية، المؤسسات ، الصحة، القطاع الخاص ...)¹.

4- صندوق تمويل الإستثمارات الخاصة: (OPIC) هو عبارة عن هيئة أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1971 من أجل مساعدة المؤسسات الأمريكية التي تقوم بالإستثمار في الخارج و كذا تحفيز النمو الإقتصادي للإقتصاديات الجديدة و الصاعدة، و تشجيع القطاع الخاص من خلال الإستثمارات المباشرة في الخارج، وكان هدفه هو تدعيم السياسة الخارجية الأمريكية.

في سنة 2006 صادق هذا المشروع على ميزانية قدرها 60 مليون دولار أمريكي² من أجل تدعيم إنشاء صناديق إستثمار في إفريقيا من خلال الإرتكاز على صندوق إفريقيا جنوب الصحراء، و كذا تسطير إستراتيجية إستثمارية هدفها هو تطوير و تنمية المؤسسات الإفريقية لبلوغ معدلات تنمية مقبولة و تحقيق شروط الإقلاع الإقتصادي، مجالات هذا الصندوق تخص قطاع المناجم، الطاقة، الموارد الطبيعية، الغاز و كذا قطاع الخدمات³.

لكن ما يجب الإنتباه إليه في مسألة المساعدات الأمريكية المقدمة للدول الإفريقية في هذا الجانب هو الأهداف المتوخاة من ورائها، و التي تركز بدورها نمط آخر من التبعية للقوى المانحة، حيث نسجل في هذا الخصوص تصريح وزير الخارجية الأمريكي السابق دين راسن عام 1984 " إن برنامج المساعدات الخارجية في الستينات، مثلما كان الأمر في الأربعينات و الخمسينات، و مثلما ما هو الأمر في السبعينات والثمانينات، يهدف في الخطة و التطبيق إلى خدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، إنه أداة رئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية ، ذلك أن هذه السياسة ستكون عرضة للمخاطر بدون هذه البرامج، إن المساعدات

¹ - "La politique Africaine des Etats –Unis ", mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de l'Ecole Nationale d'Administration, Alger, 2007-2008.p.58.

² - www.usinfo.state.gov/of/archiv/2006/apr/28-571403.html-28/04/2006

³ - Revel .C, « la diplomatie exportatrice des États-Unis en Afrique », dans :www.geoscopies.net

الخارجية الأمريكية إنما تسير وفق برنامج مخطط بعناية يعتمد على دراسة وضعية كل دولة تتلقى هذه المساعدات و على تحليل المصالح الأمريكية " ¹.

المطلب الثاني: الأبعاد الصحية والثقافية للإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا

إلى جانب المجال الإقتصادي الذي يمثل القطاع الحيوي للتحرك الأمريكي في القارة الإفريقية، من خلال محاولتها لربط القارة بالمشاريع و البرامج الإقتصادية السالفة الذكر، فإن أبعاد إستراتيجياتها في المجال الإجتماعي، الصحي و الثقافي هي الأخرى حاضرة في القارة ، حيث تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على عدة الآليات في المجالات التالية :

2-1 : المجال الصحي:

* في مجال مكافحة السيدا (PEPFAR) : في سنة 2003، أعلن الرئيس جورج بوش عن الشروع في تنفيذ مخطط إستعجالي للمساعدة على مكافحة السيدا في الخارج و بالخصوص القارة الإفريقية، وقد حددت له ميزانية بلغت 15 مليار دولار أمريكي موزعة على فترة خمس سنوات، هذا المخطط يعتبر من بين أكبر المبادرات المتخذة في العالم من طرف الولايات المتحدة في مجال محاربة الأمراض في الخارج.

حيث نجد في هذا السياق، أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء هي المستفيد الأكبر من خدمات هذا المخطط (نيجيريا، رواندا، زامبيا،...)، وإلى جانب هذه الدول الإفريقية المستفيدة من هذه البرامج، نجد أن هناك دول أخرى إستفادت بدورها من خدماته (الفيتنام، هايتي، غويانا...). إن 20% من هذه ميزانية مخصصة للوقاية و التوعية من خطر إنتقال فيروس فقدان المناعة المكتسبة (HVI)، أما 80% المتبقية فهي مخصصة للرعاية و العلاج، التحاليل الطبية، التكفل باليتامي، تكاليف إنجاز الهياكل القاعدية الصحية إضافة إلى برامج تكوين الأطقم الطبية.

في هذا الصدد، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تولي أهمية بالغة بالمجال الصحي في القارة الإفريقية، ربما يعود هذا إلى سياسة كسب إحترام و تأييد شعوب القارة لها، تمهيدا لتنفيذ مخططاتها الإستراتيجية الكبرى و

¹ - جميل مصعب محمود، مرجع سابق ، ص. 42.

تسهيل إنتشار قواتها و قواعدها في أرجاء القارة، والتخفيف من مظاهر العداء و الكراهية لدى الشعوب الإفريقية من جراء تدخلاتها المختلفة في الشؤون الداخلية للقارة.

***- في مجال مكافحة المالاريا:** إلى جانب المساعدات الأمريكية المقدمة في إطار برنامج **PEPFAR** لمكافحة مرض السيدا، فقد أعلن الرئيس الأمريكي بوش الابن في سنة 2005، عن مبادرة رامية إلى التقليل من معدلات الوفيات الناتجة عن وباء المالاريا إلى النصف، و هذا في إطار مبادرة الرئيس لمحاربة المالاريا (PMI) ، التي خصصت لثلاث دول إفريقية هي: أنغولا، أوغندا و تانزانيا، و حسب بعض الإحصاءات، فإن المساعدات المقدمة في هذا الإطار حتى تاريخ جوان 2007 بلغت حوالي 1.2 مليار دولار شملت توفير الأدوية، إلى جانب القيام بالحملات للقضاء على الحشرات المتسببة في هذا المرض...، حيث وصلت قيمة المساعدات الأمريكية إلى إفريقيا المقدمة في المجال الصحي حوالي: 8.7 مليار دولار أمريكي في سنة 2010¹.

وما يمكن إستخلاصه من خلال هذه البرامج الرامية إلى القضاء على الأمراض والأوبئة (المالاريا، السيدا، الكوليرا) في الدول الإفريقية، هو ليس كما يعتقد البعض ترويجا للسياسة الأمريكية في هذا المجال و الرامية إلى تقديم المساعدة و الدعم المالي لهذه الدول من أجل حماية الشعوب الإفريقية من أخطار الأمراض، بل إن الهدف الحقيقي وراء هذه المساعدات و البرامج يدخل ضمن نطاق إستراتيجية أمريكية كبرى هدفها هو إيجاد موطأ قدم لها في القارة، و توفير المناخ الملائم لمجال عمل شركاتها الكبرى خاصة النفطية منها، مع تمكين شركاتها الأخرى العاملة في ميدان الصناعات الطبية و الصيدلانية من سيطرتها على أسواق الدول الإفريقية .

2-2 المجال الثقافي :

في سنة 2002 أعلن الرئيس بوش عن تأسيس مبادرة تهتم بقطاع التربية في إفريقيا المسماة (AEI) التي تتضمن مساعدات مالية تصل إلى 60 مليون دولار أمريكي لفترة 08 سنوات، من أجل تحسين مستوى التمدرس الأساسي في الدول الإفريقية، إضافة إلى دعم و تشجيع برامج التكوين في الخارج (نحو الولايات المتحدة الأمريكية) في إطار المنح الدراسية للطلبة و الأساتذة .

في سنة 2007 أعلنت الإدارة الأمريكية عن برنامج مساعدة لفائدة قطاع التربية موجه لصالح الأطفال الأكثر فقرا في دول العالم من خلال ميزانية قدرت ب: 525 مليون دولار أمريكي تمتد خلال خمس سنوات،

¹- Constance Desloire, « la politique Africaine d'Obama ; un semblant de rupture », dans : Armand Colin Revue internationale et stratégique ,N° 77 , 2010/1 ,p.56, dans: www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2010-1-.htm.

البرنامج شمل حوالي أربعة ملايين طفل لضمان تدرس عالي الجودة خاصة في دول إفريقيا الفقيرة: إثيوبيا، ليبيريا، غانا و مالي...¹ .

المطلب الثالث: البعد السياسي للإستراتيجية الأمريكية

إلى جانب العلاقات الرسمية التي تربط الولايات المتحدة مع معظم دول القارة الإفريقية في إطار التمثيل الدبلوماسي المتبادل و الجسد في نشاط السفارات و البعثات الدبلوماسية الأمريكية المنتشرة في مختلف أنحاء القارة² ، فإنه يمكننا رصد الأبعاد السياسية لإستراتيجيتها في القارة، نظرا للإعتبار السياسي الذي يحظى باهتمام أمريكي خاصة في المحافل الدولية من خلال نسبة الأصوات التي تمثلها الدول الإفريقية في مختلف المنظمات و التجمعات الدولية من خلال التأكيد على الأمور التالية:³

1- محاولتها تعميم النموذج الليبرالي الغربي في المجال السياسي (الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحكم الراشد...) على دول العالم، بما فيها الدول الإفريقية الراغبة في الحصول على إمتيازات أو الإستفادة من المساعدات المقدمة في إطار تنفيذ الإلتزامات و القيام بالإصلاحات المطلوبة، وكل هذه الإجراءات المتبعة تهدف إلى خدمة المصالح الأمريكية في القارة⁴ .

2- كما إتبع سياسة التهديد بقطع مساعداتها عن بعض الدول التي لا تستجيب للمطالب الأمريكية في المجال السياسي، و تورطت أحيانا بتنظيم الانقلابات و دعم المعارضة للإطاحة بأنظمة الحكم المعادية لمصالحها، وبالتالي فالهدف الرئيسي من وراء فرض هذه المعايير السياسية يتجلى أساسا في إعتبارات المصلحة الوطنية التي قد تتنافى مع قيام أنظمة ديمقراطية في الدول الإفريقية التي لا تخدم مصالحها .

¹-La politique Africaine des Etats –Unis, Op–cit, p . 63.

² - للتذكير فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لها ثلاث(03) بعثات دبلوماسية و إثنتى عشر(12) مؤسسة قنصلية فقط في إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية.

³ -Philippe Hugon, géopolitique de l'Afrique , Paris : édition Sedes. 2007, p.220.

⁴ - جميل مصعب محمود مرجع سبق ذكره، ص. 177.

3- أن سعيها لنشر و تصدير الديمقراطية للدول الإفريقية يتمحور ضمن إستراتيجية معلنة رامية إلى تشكيل نخب جديدة موالية لها، إضافة إلى تركيزها في هذا الجانب على خلق مناطق إقليمية معينة و دول محورية لتمارس دور القيادة في مستوى جهوي معين، و تؤدي نفس الأدوار التي توكلها لها الولايات المتحدة (جنوب إفريقيا في الجنوب، نيجيريا و السينيغال في الغرب، إثيوبيا في الشرق، و المغرب في شمال القارة)¹.

و من الوسائل و الأدوات التي إعتمدت عليها السياسة الأمريكية في إفريقيا:

1- إستغلال مشاكل الحدود بين الدول الإفريقية، (مع العلم أن معظم الدول الإفريقية تعاني من هذه الظاهرة) ، لخلق حالات من التوتر فيما بينها تكريسا لتبعية هذه الدول لمصالح الدول الكبرى و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

2- خلق الأزمات و المشاكل الداخلية ما بين الدول الإفريقية عن طريق إقناع هذه الدول بأنها تواجه عدوان خارجي أو تشجيع المحاولات الانقلابية، كوسيلة لإرغام و إقناع حكام هذه الدول بأن السبيل و المخرج الوحيد منها هو الإعتماد على الحماية الأمريكية لها (حالة إثيوبيا مع الإمبراطور هيلا سيلاسي مريام) .

3- تمويل العمليات السرية التي تقوم بها مصالح الإستخبارات الأمريكية في إفريقيا لمنع سعي بعض الدول الإفريقية لإحداث تحول سياسي أو إقتصادي قد يتنافى مع مصالحها في هذه الدول و القارة على حد سواء.

4- إتباع أسلوب الإغتيالات السياسية عن طريق نشاط المخابرات الأمريكية (CIA) من أجل إضعاف أهداف حركات التحرر الوطني أو الزعامات الرامية للتخلص من تبعيتها للمصالح الغربية.

5- الإطاحة بالأنظمة السياسية التي لا تخدم توجهاتها و مصالحها ، سواء عن طريق تنظيم إنقلابات عسكرية، دعمها لأنظمة عميلة و موالية لها للوصول إلى الحكم، أو عن طريق إستخدام المرتزقة.

لذا فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإطاحة بالحكومات الشرعية الرافضة للسياسة الأمريكية كإغتيال الرئيس الغاني السابق كواي نيكروما ، و كذا الرئيس باتريس لومومبا، حيث قامت كذلك مصالح المخابرات الأمريكية بتجنيد و تجهيز المرتزقة في الدول الإفريقية و منها أنقولا خلال سنوات السبعينيات².

المبحث الثالث: الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا.

¹ - حمدي عبد الرحمان، "أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة في إفريقيا"، في: www.islam.on line.net.

² - جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص. ص. 50-51.

هذا المبحث سيعالج إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية المتبناة خلال فترات تاريخية معينة، خلال الثنائية القطبية (مطلب 1)، بعد الحرب الباردة (مطلب 2)، إضافة إلى التحول الإستراتيجي في توجهاتها وأهدافها العالمية، بعد أحداث 2011/09/11 وتأثيرها على تبني إستراتيجية مختلفة و مغايرة لما كانت عليه بالنسبة للفترات السابقة .

المطلب الأول : الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في ظل الثنائية القطبية.

يمكن القول بصفة عامة أنه خلال فترة الحرب الباردة التي تميزت بمستويات عالية من الإستقطاب الدولي و التنافس على مناطق النفوذ، من خلال محاولة كل قطب من القطبين المتنافسين ضم أكبر عدد ممكن من الدول في صفه و تحت قيادته، أو التأثير على بعضها وتحييد عددا منها للحيلولة دون انضمامها إلى القطب المنافس، بهدف تعزيز و تعظيم قوة كل كتلة متنافسة على حساب الكتلة الأخرى.

ونظرا لكون معظم الدول الإفريقية كما تمت الإشارة إليه سابقا كانت تخضع للسيطرة الإستعمارية الأوروبية، مقارنة بالبعض القليل منها المستقل (الذي حافظ على علاقات قوية معها عن طريق إتفاقيات و معاهدات تكرر التبعية السياسية والإقتصادية.)، ماعدا دولة ليبيريا التي كانت لها وضعية خصوصية و إستثنائية بحكم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الأخيرة لم تكن تطمح إلى منافسة حلفائها الأوروبيين في القارة والحلول محلهم، وهذا العامل راجع إلى عدة إعتبارات منها :

- إنشغالها ببقية مناطق الإستراتيجية في العالم، و الحيلولة لوضع حد للزحف السوفيياتي لها.

- لم تجد الولايات المتحدة في حلفائها الأوروبيين أي خطر ممكن على مصالحها في القارة بإعتبار أن عدوهم مشترك (الخطر السوفيياتي).

- نظرا لكون أن معظم الدول الإفريقية قد حافظت على علاقات تعاون مع الدول الأوروبية، فقد قامت الولايات المتحدة بتوكيل شركائها الأوروبيين لأدوار و مهام مكملة لها، بما يخدم مصالحها و مصالح القيم الغربية في القارة.

وعلى هذا الأساس، فقد كانت الولايات المتحدة ترى في التواجد الأوروبي في القارة الإفريقية بمثابة الحصن المتين لأي محاولة إحتراق من جانب الإتحاد السوفياتي السابق و إحتواء أطماعه في القارة، وهذا بالرغم من نجاحه في إستمالة و إستقطاب بعض الأنظمة و الدول الإفريقية إلى صفوفه ، من خلال تدعيمه للأنظمة الثورية و التقدمية الراضية للنظام الليبرالي المتسبب في إحتلال هذه الدول .

وبالتالي إنشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنافس و الصراع العالمي مع الإتحاد السوفياتي على مناطق أخرى من العالم ، كانت تعتبر من وجهة نظر أمريكية حدودا لا يمكن التساهل أو السماح للإتحاد السوفياتي بإحتوائها في فلكه نظرا لأهميتها و حساسيتها (الشرق الأوسط، أمريكا الجنوبية، جنوب شرق آسيا...) . حيث تركت القارة الإفريقية تحت المسؤولية التاريخية للدول الإستعمارية الأوروبية، التي إستفادت من الوضع القائم آنذاك، حيث ساعدت هذه الوضعية الدول الأوروبية في تدعيم مراكز نفوذها التقليدي في القارة الإفريقية، مستغلة بذلك أجواء الحرب الباردة بين القطبين من أجل تعظيم مصالحها من خلال إستغلالها لشروات و موارد القارة ¹ .

من جانبها، فلقد ساهم الوفاق الأمريكي الأوروبي المبني على تقاسم المصالح المشتركة بينهما في العالم وفقا لتقسيم وظيفي للأدوار و إقتسام مناطق النفوذ بين الجانبين، حيث ساد هذا المبدأ طيلة الظروف التي شهدها العالم أثناء فترة الحرب الباردة، و الذي تم إحترامه و تعزيره بين الطرفين إلى حد كبير، حيث صرح جورج بول أحد المسؤولين في إدارة كيندي قائلا: " إعتبرت الولايات المتحدة أن القارة الإفريقية من مسؤولية الأوروبيين، نظير إعتراف الأخيرة بالدور الأمريكي في أمريكا اللاتينية " ² .

باختصار، يمكن إعتبار أن الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة كانت تتجسد أساسا في تدعيم بعض الحركات الانفصالية و المناهضة للوجود السوفياتي في القارة، من خلال ذكر النماذج التالية ³ :

*- في أنغولا: مثلا دعمت الولايات المتحدة حركتي UNITA، ENAFLA، بينما دعم الإتحاد السوفياتي حركة NPLA، وهذا راجع لأهمية أنغولا من حيث غناها بالموارد النفطية إلى جانب المعادن الثمينة .

¹ - مصعب جميل محمود، مرجع سابق ص.17.

² - سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن 20، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص. 66.

³ - مصعب جميل محمود، المرجع نفسه، ص. 22-23.

*- في القرن الإفريقي: خلال النزاع بين الصومال و إثيوبيا ، قامت أمريكا بدعم النظام الصومالي بينما دعم الإتحاد السوفييتي السابق إثيوبيا (حكم الإمبراطور منجسو هيللا ماريام).

وكانت الولايات المتحدة في فترات سابقة تولي أهمية بالغة لسياسة تسليح بعض الدول على حساب المساعدات الإقتصادية و المالية. مع الإشارة إلى أن زيادة الإهتمام الأمريكي بالقارة أخذ منحى تصاعدي في عهد الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغن في إطار التصدي لخطر التوسع السوفييتي في العالم¹.

من هذا المنطلق، بدأت إفريقيا تأخذ مكانتها في سلم أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعاملت إدارته مع كل الأزمات الحاصلة في القارة، دون اللجوء إلى الوكلاء لتنفيذ إستراتيجيتها. كما يجب أن لا يغيب على أذهاننا، أن إعتدائها العسكري المباشر على ليبيا في سنتي 1981 و 1986 جاء نتيجة التهديدات التي كان يمثلها نظام معمر القذافي سابقا لمصالحها و توجهاتها العالمية ، من خلال تدعيمه للأنظمة اليسارية المناهضة للسياسات الأمريكية².

مع التأكيد في هذا الجانب كذلك على سياسات التدخل الأمريكية المباشرة في بعض الأحيان في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية لضمان مصالحها و حماية الأنظمة الموالية لها، كما حدث في الصومال مع مطلع التسعينيات أو مع ليبيريا، أو محاولتها للضغط على حكومة الخرطوم لتكريس الحكم الانفصالي في الجنوب ، هذا ما تحقق فعلا في شهر جويلية 2011 التي أسفرت عن ميلاد دولة جنوب السودان).

من جانب آخر، نجد وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام كوهين قد ضمن تقريرا صادرا عن وزارة الدفاع الأمريكية سنة 1998، حيث جاء فيه " إن إغفال هذه القارة البكر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، و تركها مرتعا للسوفييات وللصينيين نجمت عنه نتائج وخيمة: حروب، صراعات... و لقد رأينا أن هذا الإغفال أدى كذلك إلى حرماننا من المصالح ".³

كما أعلنت كاتبة الدولة للشؤون الخارجية السيدة مادلين أولبرايت في عهد كلينتون " أن الولايات المتحدة الأمريكية أخطأت عندما لم تول هذه القارة الخام و البكر ما تستحقه من إهتمام و من جهود"³.

¹ - مجدي حماد، العلاقات العربية الإفريقية من المنظور الغربي و السوفييتي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص. 192.

² - مصعب جميل محمود، مرجع سابق، ص. 24.

³ - حلمي عبد الكريم الزغيبي، القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا: خلفية، أبعاد و أهداف"، في: تقديرات إستراتيجية، العدد: 31، فيفري

2007. ص. 1-2.

على ضوء ما تم سرده، يمكن الإستدلال بالقول بأن القارة الإفريقية ومشاكلها و قضاياها الداخلية لم تكن تدخل في صلب و جوهر إهتمام الولايات المتحدة ، باعتبار أنها كانت مصنفة ضمن مجال و مناطق النفوذ الأوروبي، الذي لم يكن يشكل خطرا على المصالح الأمريكية في تلك الفترة، كما أن الولايات المتحدة و من خلال قواتها المتمركزة في أوروبا و بالتحديد العاملة في إطار الحلف الشمال الأطلسي بشكل عام، كانت تحول دون حصول أي إستقلالية أوروبية في المجال الأمني و العسكري من خلال ربطها بتوجهات و أهداف إستراتيجيات الحلف الرئيسة.

ومع ذلك فإن إفريقيا لم تغب عن أعين الإستراتيجيين الأمريكيين وصناع القرار فيها ، ويتجلى هذا واضحا من خلال المساعدات التي كانت تقدمها للدول المناهضة للكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي سابقا، والتي تتوافق مع التوجهات والتصورات الأمريكية بوجه عام، حيث كان الأمريكيان ينتظرون الوقت و التاريخ المناسب لتعويض الإستعمار القديم الذي بدأ يتلاشى تأثيره على دول القارة (موجات الإستقلال).

وبالتالي عملت الولايات المتحدة في إفريقيا على إتباع سياسة ملء الفراغ التي إنتهجتها في مناطق عديدة من العالم، لاسيما في ظل تبني بعض الدول الإفريقية النظام الإشتراكي نهما لسياستها ونمط حكمها. يضاف إلى هذا العوامل السالفة الذكر، إتخاذ معظم الدول الإفريقية المنضوية تحت راية حركة عدم الإنحياز سياسة الحياد، وعدم تورطها في أي عمل قد يحسب لمصلحة أحد القطبين الأمر الذي من شأنه أن يضر بمصالحها و مصالح الحركة ككل.

المطلب الثاني: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة .

إن التغيير الحاصل الذي مسّ البنية الهيكلية للنظام الدولي تمثل أساسا في نهاية الثنائية القطبية التي ميزت النظام الدولي لفترة طويلة من الزمن، وتفكك الإتحاد السوفياتي إلى جمهوريات مستقلة، حيث كان لهذا التغيير العميق في مسار العلاقات الدولية إنعكاسات واضحة و جلية على واقع المشهد الدولي ، أنتجت أوضاعا مغايرة لما كان سائدا في السابق¹ ، على إثره أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة محتكرة بذلك جميع مظاهر القوة، حيث وجدت نفسها في بيئة مواتية لتحقيق مصالحها و أهدافها، التي كانت تواجه تحديات المعسكر الإشتراكي السابق إبان فترة الحرب الباردة .

¹ - إسماعيل معارف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، الجزائر: منشورات ANEP، 2009، ص.197.

و لكن ما ينبغي الوقوف عنده ، هو أن هذا الوضع المتميز الذي عرفته الولايات المتحدة في ظل الأحادية القطبية، لا ينبغي إحتدام المنافسة بينها و بين حلفائها التقليديين (الأوروبيين) أو القوى الصاعدة الجديدة (الصين، الهند، روسيا، البرازيل) خاصة في المجال الإقتصادي، التي باتت تشكل مصدر تهديد مباشر لمصالحها في القارة و في باقي أنحاء العالم، و بالتالي ضمان مكانة لها في عالم تسوده ظروف المنافسة الشديدة و السيطرة على الأسواق و مناطق النفوذ .

بحيث شكّل ظهور الإتحاد الأوروبي كتكتل إقتصادي موحد بموجب إتفاقية ماستريخ لسنة 1992، بمثابة التلويح ببروزه كقطب منافس لها ،خاصة أنه يسعى لشكل أمثل من الإندماج و الوحدة على الصعيدين السياسي و الإقتصادي¹ ، و هو ما يتعارض مع إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة، التي تحذر من بروز أي منافس إستراتيجي لها على الساحة الدولية.

إضافة إلى بداية تجدد ظهور المطالب والمؤشرات الرامية للتخلص من الهيمنة و السيطرة الأمريكية على القرارات الأوروبية ،وبالتالي الإستقلال عن المظلة الأمريكية خاصة في المجال الدفاعي و العسكري (فرنسا) بمناسبة زوال العدو المشترك الذي وحد صفوفهما في فترة تاريخية محددة.

إن هذه الأوضاع التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة كان لها إنعكاسات على إستراتيجيتها العسكرية في إفريقيا، بحيث لم تعد تعتمد على وكلائها أو حلفائها التقليديين الأوروبيين لتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها في القارة، بعد أن أصبحوا بدورهم يشكلون مصدر تهديد جديد لمصالحها الإقتصادية، كما أن تقديم المساعدات التقنية و اللوجستية للأنظمة الموالية لها في مختلف المجالات و لاسيما العسكرية منها لدول القارة ، لم تعد تحظ بنفس الإهتمام و تلعب نفس الدور الذي كان سائدا في السابق. فبعد الأحداث التي شهدتها الساحة الدولية مع نهاية القرن 20 ، ذكر التقرير السنوي للبيت الأبيض حول إستراتيجية الأمن القومي لعام 1989 الذي جاء فيه: " إن نهاية الحرب الباردة سمحت بظهور تهديدات على الساحة الإفريقية من بين أهمها:

1- إنتشار الأسلحة في دول قد تصبح مستقبلا قوية و معادية (ليبيا، جنوب إفريقيا، زيمبابوي، الزائير).

2- وجود أنظمة معادية للولايات المتحدة الأمريكية، فالإضافة إلى كل من ليبيا و السودان تعتبر كل الأنظمة غير الديمقراطية و الديكتاتورية مصدر تهديد حقيقي لها هي كذلك.

¹ - صدام مرير الجميلي، الإتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، لبنان: دار المنهل العربي، ط1، 2009، ص.ص 7- 8 .

3- التهديدات غير الحكومية والمتمثلة في تجارة المخدرات، الإتجار بالأسلحة، القرصنة، الحركات المعادية للديمقراطية، المحامع والتنظيمات الإرهابية، الأمراض والأوبئة، كل هذه العوامل تساهم في تقويض سياستها وإستراتيجيتها الرامية إلى إحكام هيمنتها و سيطرتها على القارة¹.

على هذا الأساس حددت الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذه التحديات، الإستراتيجيات التالية :

1- تعزيز السلم و حفظ الأمن في القارة ، الذي من شأنه توفير الفرص المواتية للإستقرار الذي يخدم مصالح كل الأطراف الإفريقية و الشركاء الأجانب على السواء.

2- تحقيق الإزدهار و الرفاهية الإقتصادية.

3- تشجيع الديمقراطية و الإفتتاح السياسي².

يمكن القول كذلك أن الجديد الحاصل في إستراتيجيتها الجديدة يكمن أساسا في إتباع سياسة تهدف إلى حرمان خصومها و منافسيها المحتملين من الوصول إلى الموارد الأولية ، و خصوصا الطاقوية منها التي تزخر بها القارة ، و بالتالي ضمان السيطرة عليها عن طريق توفير مناخ آمن لشركائها النفطية المدعومة بحماية من طرف قواتها العسكرية المنتشرة في القارة، وبالتحديد قيادتها العسكرية الإقليمية و أساطيلها البحرية المرافقة لنشاطات و عمل هذه الشركات .

إضافة إلى حماية الإمدادات النفطية من خلال تأمين طرق المواصلات البحرية، حركات السفن والنشاط التجاري البحري بواسطة جيوش مدعمة بأحدث التجهيزات والتقنيات، أو عن طريق أساطيلها البحرية المتمركزة في مناطق معينة من أجزاء القارة والمصاحبة للناقلات النفطية عبر السواحل الإفريقية، و المسؤولة عن توفير الحماية اللازمة لها ضد أي عدوان أو خطر محتمل على سلامتها³.

كذلك نجد أن العامل الأمني إحْتل مكانة خاصة وأهمية بالغة بالنسبة لإستراتيجيتها العسكرية ، حيث نلاحظ في هذا المجال أن جل إهتماماتها إنصبّت على قضية حفظ السلام في القارة الإفريقية التي تعتبر قارة هشة وذات حساسية لاسيما ما تعلق منها بالظاهرة النزاعية⁴ ، في هذا الشأن فإن المتتبع لتاريخ إفريقيا المعاصر

¹-www.globalsecurity.org.

²- جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص . 63

³- للمزيد من المعلومات أنظر خريطة الأساطيل البحرية الأمريكية المدرجة في الملحق.

⁴- عبد القادر رزق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم إنكسار مؤقت، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ط 1. 2005. ص 187 .

لاسيما بعد حصول أغلب الدول الإفريقية على إستقلالها السياسي ، يجد أن هذه الدول ما فتأت أن عرفت موجات من الحروب والصراعات، حيث لا تكاد توجد منطقة تخلو فيها من الظاهرة النزاعية¹ .

حيث إعتبرت إفريقيا بسبب كثرة الحروب و تجدد النزاعات فيها ، المنطقة الثالثة في العالم في مجال إستيراد الأسلحة بعد منطقة الشرق الأوسط و أوروبا الشرقية في سنوات الثمانينات، لذا نجد أن 17% من صادرات الأسلحة العالمية كانت متجهة نحو القارة الإفريقية² ، وهنا يمكن تسجيل العديد من الملاحظات :

- تورط الدول الغربية خاصة الأوروبية منها في سنوات ما بعد إستقلال الدول الإفريقية في إشعال العديد من هذه النزاعات، بسبب مشاكل الحدود الناجمة عن التقسيم الذي لم يراع الخصوصيات الإثنية والعرقية للدول، أو بسبب تأييدها لبعض الأنظمة العميلة بما يحكم مصالحها في القارة.

- سهولة الحصول على السلاح من قبل هذه الدول المتنازعة بالرغم من أنها تفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة المعيشية ، وهذا ما يفسر نوايا الدول الغربية و على رأسها أمريكا في إبقاء إفريقيا تتخبط في مشاكلها الداخلية، حيث نجد في هذا الجانب تورط الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدخلها العسكري في الصومال بتاريخ 09-12-1991 باسم الشرعية الدولية تحت شعار "إستعادة الأمل" كمفتاح للتدخل و السيطرة على منطقة القرن الإفريقي ذات الموقع الاستراتيجي الهام .

- عملت على تصعيد حدة الضغوطات على الحكومة المركزية في السودان ذات التوجه الإسلامي المناوئ لإستراتيجيتها، ومحاولاتها المتكررة لفصل الجنوب عن الشمال، وإثارة الفتن في إقليم دارفور الغني بالموارد الطاقوية، إضافة إلى تدخلها في الموزمبيق و كينيا تمهيدا لسيطرتها على منطقة الشرق الإفريقي.

- تدخلها في الكونغو وأنغولا، لضمان سيطرتها على غرب إفريقيا، وعملت على إثارة الفتن الداخلية والنزاعات القبلية في رواندا و البورندي للسيطرة على وسط إفريقيا الغنية بالمواد النفيسة (الذهب والألماس).

- عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ممارسة كل أنواع الضغوط الدولية على ليبيا (حصار إقتصادي وسياسي) من أجل إجبارها على التخلي على مواقفها المناهضة و المعادية للمصالح الأمريكية في القارة، نظرا لكون سياساتها الخارجية الرامية إلى التأثير على الدول الإفريقية بدأت تشكل تهديد حقيقي لها.

¹ - للاطلاع على هذه النزاعات أنظر الخريطة المدرجة في الملحق.

² - جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص 75 .

- وأمام الشلل الذي أصاب جميع هياكل الإتحاد المغربي منذ سنة 1994، بسبب الخلاف بين الجزائر والمغرب مما أسفر عن غلق الحدود بينهما، إستفادت الولايات المتحدة من هذا الوضع المتميز بإنعدام مستويات التنسيق و التعاون بين دول المغرب العربي¹ ، كمفتاح للتدخل والسيطرة على منطقة شمال إفريقيا.

فالواقع الملموس في هذا الشأن يوحي كيف أن الولايات المتحدة تركز ملامح الفرقة والتباعد من خلال تعاملاتها الإقتصادية و التجارية مع هذه البلدان، إضافة إلى سياساتها الرامية إلى ضرب وحدة الإتحاد المغربي من خلال الإتفاقيات الأحادية أو الثنائية التي تربطها معها في المجال الإقتصادي (إتفاق أغادير 1997، مبادرة إيزنشتات 1998، إتفاقية التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية و بين المملكة المغربية الذي دخلت حيز التنفيذ في الأول من جانفي 2006)، أو من خلال البرامج العسكرية و صفقات التسليح التي لا تراعي موازين القوى في المغرب العربي² .

هناك مجموعة من المحددات التي لا تقل أهمية عن باقي الجوانب الأخرى، و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تأثير المركب الصناعي العسكري في الدول الغربية و في أمريكا بالأخص، على القرارات المتخذة في مجال السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا ما يفسر تفضيل هذه الدول إستمرارية النزاعات أحيانا بين المتقاتلين، دون التدخل المباشر من قبل هذه الدول على رغم قدرتها على حله ، و هذا من أجل ضمان إستهلاك الإنتاج الحربي الغربي (سلاح، معدات قتالية) و تعميق التبعية .

- يشكل عامل التسوية في هذه النزاعات مدخلا و بوابة على إثرها تخترق سيادة الدول ، من قبل الأطراف الخارجية المتدخلة ، من خلال ضمان قواعد لتواجدها العسكري ، تأمين سلامة قواتها المسلحة المكلفة بحفظ الأمن و السلم في القارة.

فهذه الدول نجدها متورطة في إشعال فتيل النزاعات وتغذيتها عن طريق تورطها ببيع الأسلحة و العتاد الحربي للأطراف المتنازعة، و لتبرير تواجد قواتها في هذه المناطق تعمل على إرسال قوات حفظ السلام، من أجل التسوية السلمية و القضاء على مصادر النزاع بما يتلائم مع مصالحها في المنطقة (كلما إستدعت الضرورة لذلك)³.

¹- Selma Bellala, "le Maghreb entre résilience des Etats-nations et dissidence djihadiste", dans: la **documentation Française**, Paris:2007-2008,p.143.

²- عبد المجيد الغالب، مرجع سابق.

³- هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص.90.

فمن خلال إستقراء تجارب الماضي وإستحضارها، نجد أن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية و نظرا لتجارها المبررة في القارة في مجال حفظ الأمن و السلم سواء عن طريق التدخل المباشر، أو تكليف إحدى الدول المحورية للقيام بهذه الأدوار، خاصة بعد فشلها الذريع أثناء تدخلها في الصومال عام 1992، قد تغيرت نظرتها العسكرية للقارة من خلال تفادي إرسال القوات الأمريكية إلى أرض الميدان ومناطق النزاعات، لحفظ السلم و إستتباب الأمن في القارة، مع الإكتفاء بإيفاد لجان التسوية السلمية بالتعاون مع الدول الإفريقية و تزويدها بكل ما يلزمه من إمكانيات و مساعدات للقيام بتلك الأدوار.

كما يمكن إبراز أهم ملامح الإستراتيجية الأمريكية في المجال الأمني من خلال ما يلي:

1- السعي للسيطرة على منطقتين مهمتين في القارة هما: منطقة البحيرات الكبرى و منطقة القرن الإفريقي، مع الإعتماد على القيادات والزعامات الإفريقية الجديدة التي تضمن لها الولاء، وتعمل على محاصرة و تطويق الأنظمة المعادية للمصالح الأمريكية في القارة (ليبيا، السودان)، حيث يمكن ذكر في هذا الجانب مؤتمر عينتي الذي عقده كلينتون مع رؤساء ستة دول إفريقية .

2- تشكيل قوات تدخل سريع في إفريقيا لمواجهة الأزمات، و ذلك إستنادا إلى المبادرات الخاصة الرامية إلى القضاء على هذه الأزمات في إطار برنامج ACRI، و تتمثل الرؤية الأمريكية في هذا المجال في العمل من أجل تعزيز القدرة الإفريقية على مواجهة تحديات الأزمات و الكوارث الإنسانية، أما الدور الأمريكي فينحصر في المجال التقني و الفني (مساعدات، تدريب هذه القوات) من أجل تحقيق التعاون و ضمان أكبر قدر من التنسيق العملياتي البيني بين هذه القوات المشاركة (interopérabilité) .

3- تتكون هذه القوات من وحدات قوامها ما بين عشرة آلاف و إثني عشر ألف جندي (10000-12000)، بقيادة ضباط أفارقة مؤهلين، من الدول المشاركة والمساهمة في هذه القوات نجد (السينغال، أوغندا، ملاوي، مالي، غانا، إثيوبيا...) ¹، هدفها في ذلك هو إبعاد شبح الانقلابات العسكرية عن القارة الذي لازمها لفترات طويلة، والتصدي لمختلف الأزمات التي قد تنفجر في أي مكان من القارة.

¹ -William Bellamy, "l'engagement des Etats-Unis en matière de sécurité en Afrique", dans: bulletin- de la sécurité Africaine, NO. 1/JUIN 2009, PP. 1-4., dans: www.africacenter.org .

4- التركيز و التشديد على مخاطر التيارات الإسلامية الأصولية، أو ما يعرف بحركات الإسلام السياسي المتشددة، التي بدأت تهدد المصالح الأمريكية في القارة، خاصة في إطار تحالفاتها مع الأنظمة الإرهابية العالمية (القاعدة)¹ .

5- برامج التدريب العسكري: نجد أن إستراتيجيتها الأخرى المتبناة في هذه السياق إرتكزت على تبني مجموعة من برامج التدريب و التكوين العسكري و الأمني الموجهة لفائدة الدول الإفريقية و جيوشها النظامية، و هذا بعيدا عن أي تأويل لإمكانية التواجد العسكري المباشر لقواتها في أراضي القارة ، و التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي: (هذه البرامج سيتم التطرق لها بمزيد من التفصيل لاحقا)

- مبادرة مواجهة الأزمات الإفريقية ACRI . - برنامج أكووتا (ACOTA).

- مبادرة دول الساحل (PSI): التي تحولت فيما بعد إلى الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب في الساحل (TSCTP) . - برنامج العالمي للتكوين و التدريب العسكري آيميت (IMET).

6- تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية بعض الأنظمة الإفريقية الموالية لمصالحها في القارة.

كما نسجل في هذا الشأن كذلك، أن دول المغرب العربي لم تغب عن أعينها و أنظارها، حيث نجد أن المملكة المغربية تعتبر كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في شمال إفريقيا، وموطأ قدم لحضورها العسكري و قواعدها العسكرية في المنطقة، خاصة أنها تعتبر من قبل الولايات المتحدة كدولة غير معادية لإسرائيل² .

وهنا نلاحظ تأثير اللوبي المغربي و كذا قوة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، المؤثران على قرارات الولايات المتحدة في بعض المسائل الحساسة (الصحراء الغربية)³، وهناك أمر آخر في غاية الأهمية ، فإستنادا إلى تقرير معد من طرف مركز الكونجرس للأبحاث (CRS) التابع للكونجرس الأمريكي، أهل المملكة المغربية لأن تكون الدولة الأكثر مصداقية و المؤهلة لإحتضان مقر قيادة الأفريكوم⁴ .

¹ -Théodore Christakis,"la coopération armée pour lutter contre le terrorisme",dans:**la sécurité internationale entre la rupture et continuité**,Bruxelles,2007,pp.70-74.

²-Robert G.Berschinski, " Africom's dilemma :the global war on terrorism, capacity -building,humanitarianism and the futur of US sécurité policy in Africa",november 2007,in: [www.strategic studiesinstitute.army.mil](http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil) .

³ - جريدة الخبر، " إنشاء مجموعة دعم المغرب داخل الكونجرس الأمريكي"، ع.6478، 17/09/2011، ص.10.

⁴ -M.Rogalski",Afrique et les Etats Unis :une relation singulière",dans :www.Afrik.com

على نحو ما تم سرده ، إستطاعت أمريكا أن تحسم و تفصل هيمنتها على القارة بمختلف أبعادها ، على حساب الهيمنة التاريخية للإستعمار الأوروبي التقليدي.

المطلب الثالث: تأثير أحداث 2001/09/11 على الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في إفريقيا.

إن المتتبع للتاريخ الحديث للولايات المتحدة الأمريكية، يجد أن هناك أحداثا و وقائع مميزة ساهمت بصورة حلية في حدوث تغيير إستراتيجي في سياستها العالمية، حيث أدت هجمات بيرل هاربر من طرف اليابان على قواعدها العسكرية في هاواي إلى خروجها من سياسة العزلة التي فرضتها على نفسها طيلة فترات طويلة من تاريخها المعاصر.

أين كانت هذه الهجمات السبب المباشر في دخولها الحرب العالمية الثانية إلى جانب حلفائها الأوروبيين في شهر ديسمبر من عام 1941، لكن قبل ذلك، يجب القول أن تعرض سفنها التجارية إلى عمليات إعتداء من طرف الغواصات و السفن الحربية الألمانية كاد أن يؤدي إلى دخولها الحرب العالمية الأولى لولا عدم مصادقة الكونجرس الأمريكي على ذلك القرار الرامي إلى المشاركة في الحرب، و إنتظرت إلى غاية الهجوم الياباني على سواحلها الغربية في بيرل هاربر الذي أتاح لها الذريعة المناسبة لخوض الحرب العالمية الثانية، وبالتالي تخليها عن توجهها الإنعزالي الذي لازمها منذ تاريخ تأسيسها سنة 1776 ،وفقا لمبدأ الرئيس الأمريكي جاكسون الذي تبني مبدأ إنعزال أمريكا و تفوقها حفاظا على مصالحها¹ ، والذي إستفادت منه كثيرا في عملية البناء و التشييد الداخلي ، و تعظيم قوتها على الصعيد الخارجي.

ومنذ ذلك الهجوم على قواعدها البحرية في بيرل هاربر، لم تعرف الولايات المتحدة الأمريكية أي إعتداءات داخل أراضيها أو المناطق المحيطة بها من طرف قوى أو دول أجنبية، (لاسيما أثناء الحرب الباردة وما صاحبها من عمليات تصعيد مع الإتحاد السوفياتي السابق حيث بلغت الذروة في قضية الصواريخ الكوبية في مطلع الستينيات)، ما عدا الهجوم على سفارتيها في كينيا و تانزانيا عام 1998 و الإعتداء على سفينتها الحربية كول في خليج عدن في سنة 2000 ، و التي وقعت خارج حدود إقليمها.

¹ - ف.ي. كرلوف، إمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد (ترجمة منتجب يونس)، سوريا: دار علاء الدين ، ط1، 2007، ص.14.

إن أحداث 2001/09/11 و بغض النظر عن مدى صحة الروايات و التيارات المشككة في هذه الأحداث، و إتهام الولايات المتحدة بالضلوع فيها وفقا لتحقيق أهداف و مصالح إستراتيجية لم تكن متاحة لها دون حصول أحداث نوعية تعطيها الشرعية و تكون قادرة على تغيير مسار علاقاتها مع العالم الخارجي.

إلا أنه يمكننا الإشارة إلى أنه أثناء الطاولة المستديرة التي حصلت قبل الأحداث بشهر واحد، والتي جمعت وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد مع أعضاء من الكونجرس، فقد أعطى إنطبعا مفاده أن الإرهابيين يُحضرون لإعتداء غير محدود ضد أمريكا¹، فهل كان يعلم رامسفيلد مسبقا بتخطيط تنظيم القاعدة للإنتحاري ضد الولايات المتحدة الأمريكية؟!.

فلقد جاء الهجوم على مركزي التجارة العالميين، و ضد مبنى وزارة الدفاع الأمريكي (البنتاغون) كهدية أو ذريعة، على إثرها و في لحظة واحدة تمت إزالة جميع العقبات و الصعاب التي كانت تحول دون إنفرادها بالقرار العالمي، وبدون معارضة باقي القوى الأخرى لسياستها، ولاسيما الجانب الأمني والعسكري (الحرب الإستباقية). و عليه، لا يفوتنا أن ننوه بأنه قبل حدوث هذه الهجمات، كانت العلاقة بين إدارة الرئيس بوش و الكونجرس متوترة، خاصة ما تعلق منها بموضوع الدرع الصاروخي و ما يرافقه من تكاليف باهضة، حيث كان هذا الموضوع مدار بحث و نقاش متبوع بجدل على مستوى لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونجرس الأمريكي في 24 جويلية 2001، أي قبل شهر و نصف من أحداث 2001/09/11، أين تحفظت لجنة العلاقات الخارجية بشدة على دعم مشروع إدارة الرئيس بوش بإقامة نظام دفاعي مضاد للصواريخ المحتمل وقوعها على الأراضي الأمريكية².

السؤال الذي يتبادر في الأذهان هو هل إعتمدت عقيدة بوش و المحافظين الجدد على هذه الأحداث لتكون ذريعة و تمهيدا لتبرير مختلف سياساتها اللاحقة (الحرب الإستباقية، مكافحة الإرهاب، التدخل، الحماية الإنسانية...)? أم على العكس، إن هذه الأحداث لم تكن إلّا العامل الذي أدى إلى حدوث بعض التغييرات الجذرية في العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بإستراتيجية الأمن القومي؟.

و ما يمكن إستنتاجه في هذا الشأن، هو أن أحداث 2001/09/11 تعتبر أحد أهم الأسباب و الدوافع المؤدية إلى إعادة النظر في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للقرن 21، و تحولها نحو التطرف، بعد أن كانت

¹ - ف.ي. كرلوف، المرجع نفسه، ص.58.

² - ف.ي. كرلوف، المرجع نفسه، ص.59.

في فترات طويلة تعتمد على إستراتيجية الإحتواء و الردع، و هذا دون الخوض في ملابسات وقوعها و حدوثها

1

وبالتالي جاءت هذه الهجمات لتحدث تغييرا جذريا في عقيدة و إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي بدأت تظهر ملامحها وتبرز جليا في خريف عام 2001² ، أي بعد شهرين من حدوث هذه الأحداث، لقد ظهرت السمات الأساسية لتلك الإستراتيجية الجديدة عندما تم عرضها من خلال خطابات الرئيس الأمريكي بوش الموجهة للأمم المتحدة الأمريكية إعتبارا من 29 ديسمبر 2002. بمناسبة إلقاءه خطاب هاجم فيه دول " محور الشر"³ ، أين تم الإعلان بعد هذا الخطاب أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تنتقل من سياسة الإحتواء إلى سياسة الهجمات الإستباقية، لتجد في سياسة الحرب على الإرهاب العنوان الشامل لسياستها العالمية ، حيث إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن لتنظيم القاعدة فروعاً تمتد إلى 60 دولة في العالم.⁴

قدّم الرئيس بوش الابن إستراتيجيته الجديدة للأمن القومي الأمريكي إلى الكونجرس، التي كان جوهرها يتناقى مع الإستراتيجية القديمة المتبنية في إطار سياسة الإحتواء التي سادت حقبة تاريخية معينة، هذه الإستراتيجية الجديدة تتنبأ بظهور دول جديدة معادية لأمريكا، إضافة إلى بروز تهديدات جديدة هي الأخرى تتمثل في خطر التنظيمات الإرهابية المعادية للمصالح والتوجهات الأمريكية في العالم.

¹ - لمعرفة المزيد حول هذه الملابسات و الجدل الذي دار بشأنها يرجى مراجعة مؤلف ف.بي كرلوف، الثغرات في أحداث 2001/09/11 في: إمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد.

² - يمكن الإشارة إلى أن جذور هذه الإستراتيجية قديمة وتعود لمطلع التسعينيات من القرن 20، و بالتحديد في سنة 1992، حيث طلب وزير الدفاع الأمريكي السابق في عهد الرئيس بوش الأب ، ديك شيني، إثنين من معاونيه وهما : بول وولفويتز و لبي، وكلفهما بوضع نظرية دفاعية جديدة لأمريكا ، من أهم مطلباتها وجوب المحافظة على بقاء أمريكا الدولة العظمى الوحيدة في العالم، و ليس من واجبها مراعاة الحذر عند تنفيذ إرادتها ، " إن من واجبنا أن لا نسمح بظهور منافس جديد لنا" هكذا أتى في النظرية. إن أهم أطروحات الوثيقة الدفاعية الجديدة هي التقليل من شأن دور الأمم المتحدة في قيادة العالم، و بدلا من المنظمة الدولية ، إقترحت هذه الوثيقة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وهذا النظام يجب أن يدار من قبل أمريكا فقط، لكن عند تسرب جزء من هذه الوثيقة في عام 1992 إضطر الرئيس بوش الأب إلى إعطاء توجيهات بتعديل النبرة الإمبراطورية الواضحة في تلك الوثيقة الأمريكية الجديدة . إن النموذج المخفف من الوثيقة الأصلية و التي حفظت في حقيبة ديك شيني ، أعطيت من قبله إلى الرئيس بوش الابن لتظهر في شكل صفحة جديدة تحت تسمية عقيدة بوش و التي تنص على مبدأ الحرب الإستباقية ، فمع قدوم بوش إلى سدة الحكم بدأ بتحريك المشروع العراقي إلى الواجهة بنشاط جديد حيث تمكن تشيني في هذه المرة و خلال هذه الفترة تحقيق الطموحات التي لم يستطع تحقيقها في السابق، حيث كان يتأسف دائما لعدم السماح له بإحتلال العراق سنة 1991.

³ - صاحب هذه الفكرة هو دافيد فرام - صخرة الصقور الأمريكيين من تيار المحافظين الجدد- في ظل إدارة جورج بوش الابن.

⁴ - معتز سلامة، "الأمن القومي الأمريكي ، التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية" ، كراسة إستراتيجية السنة السادسة عشرة- العدد رقم (162)- أبريل 2006 ، ص ص.16-20 ، في: www.acpss.ahram.org/htm/5c.securite.htm.

كما تم التأكيد في هذه الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي على تقديم المساعدات للدول التي تحتاج إليها و تقوم بتنفيذ إصلاحات سياسية، نشر الديمقراطية في العالم...، للقضاء على احتمالات قيام أنظمة غير ديمقراطية تؤدي إلى ظهور حركات مناهضة لها، قد تتبنى خيار المقاومة والحروب كأسلوب للتغيير، الأمر الذي من شأنه تشكيل تهديد لمصالح أمريكا في هذه الدول خاصة النفطية منها.

لتجاوز مثل هذه التهديدات ، أصبح يتطلب الأمر منها إستخدام كل ما تملكه من طاقات و قدرات عالية في مختلف المجالات والمستويات (قدرات عسكرية، الإعتماد على إحترافية و فعالية أجهزة الإستخبارات ومصالح المخابرات) و تنسيق الجهود المشتركة بين عمل هذه الأجهزة من أجل منع حصول الإرهابيين على مصادر التمويل المختلفة.

فحسب وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية فإن أخطر التهديدات التي تواجهها تكمن أساسا في التعصّب وإقترانه بالتقدم التكنولوجي، أي بعبارة أخرى إمكانية حصول مجموعات دينية متعصبة وتنظيمات إرهابية متطرفة على أسلحة الدمار الشامل على رأسها تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية المنضوية في فلكه¹، التي تُكّن العداة للولايات المتحدة الأمريكية و تسعى لإلحاق الأذى بها و بمصالحها.

وعليه، ينصب جوهر إستراتيجية الأمن القومي في إظهار و كشف التهديدات الإرهابية قبل وصولها إلى الأراضي الأمريكية ، ثم تدمير مصادرها، إضافة إلى هذا نصت هذه الإستراتيجية كذلك على إعادة هيكلة القوات و القواعد العسكرية المنتشرة المتمركزة في مختلف مناطق العالم .

في هذا الإطار يمكننا القيام بعملية إسقاط آلية على قرار الرئيس الأمريكي بوش القاضي بإنشاء الأفريكوم في شهر فيفري 2007 ، والذي يمثل التجسيد الفعلي لأحد المبادئ التي نصت عليها إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2002، كما يعتبر إنشاء وزارة الأمن الداخلي (Département of Home lande sécurité) في أكتوبر 2002 من أهم النتائج والتأثيرات التي خلفتها هذه الأحداث على إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية.

إضافة إلى حربها على الإرهاب خاصة في المناطق التي تمثل أهمية حيوية في إستراتيجيتها الرامية إلى الحصول على الموارد الطاقوية وتأمين التدفقات النفطية التي تلي إحتياجات إقتصادها الوطني، وكذا سياسة تقديم المساعدات للدول التي تقوم بإصلاحات نحو التحول الديمقراطي والقضاء على جميع مظاهر الفساد التي توفر البيئة المناسبة للتنظيمات الإرهابية و الشبكات الإجرامية الأخرى خاصة في حالة قيام تحالفات بينهما، الأمر

¹ - ف.ي. كرلوف، مرجع سابق، ص. 167 .

الذي يُشكّل لا محالة تهديد للدولة الوطنية و خطر على المصالح الغربية بها، لاسيما المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى¹.

حيث أرسّت هذه الهجمات قواعد سلوك جديدة لم تكن مطروحة في السابق، على إثرها أصبحت تُخرق سيادة الدول، تُشن الحروب، تُصنّف الأنظمة ضمن قاعدة جديدة في المشهد الدولي وفقا لمعادلة بوش من ليس معنا فهو ضدنا، تحت ذريعة محاربة الإرهاب، إضافة إلى أنها أعطت الشرعية للولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة وملاحقة كل أفول ومنايع التنظيمات الإرهابية وكذا الأنظمة الراحية والمساندة لها.

كما كان لهذه الأحداث تأثير آخر على الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة في إعادة هيكلة قواتها العسكرية وإعادة النظر في تمرکز قواعدها العسكرية في العالم، مع إستحداث قيادة عسكرية موحدة لإفريقيا لأول مرة في تاريخها العسكري، خاصة أمام تصاعد حدة و تيرة الأعمال الإرهابية المستهدفة لمصالحها في القارة الإفريقية على وجه الخصوص.

يمكننا القول أنه بعد حدوث هجمات 2001/09/11، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إحراز تقدم كبير على الصعيد العالمي في مجال التنسيق و التعاون الدولي عن طريق تضافر الجهود الدولية لحماية مواطني مختلف الدول من تهديدات الإرهاب الدولي، من خلال نجاحها في إستصدار قرار رقم 1373 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، و ذلك من خلال تمكّنها من توحيد الجهود العالمية التي تلزم جميع الدول بالتعاون لقطع مصادر تمويل الإرهاب و منعه من الحصول على الملاجئ الآمنة للقيام بنشاطاته وأعماله الإجرامية².

¹-Lotte Ten Hoove, Colmban Lebas and Nicolas Dorgeret, "les enjeux Africains: quelles conséquences pour la politique de défense? CEREMS octobre 2005, dans: www.busnessopportunities.blog4./hire.

² - Philippe Richardot, les Etats-Unis hyper puissance militaire, Paris: Economica, 2^{me} édition, 2005, p.25.

الفصل الثالث:

القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة لإفريقيا
(الأفريكوم)

المبحث الأول: القيادات العسكرية الأمريكية كمصدر للتفوق العسكري

من خلال إجراء مقارنة أولية بين مختلف القوى الكبرى المهيمنة على الساحة الدولية، فإنه يتبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لمحددات القوة العسكرية ، تعتبر الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك على الصعيد الإستراتيجي القيادات العسكرية سواء الإقليمية منها أو الوظيفية، المكلفة بالإشراف و المتابعة الميدانية لمختلف المناطق و الأقاليم الواقعة تحت نطاق مسؤولياتها و مجالها العسكري¹ .

في هذا الشأن، و قبل التطرق إلى هذه القيادات المتمركزة في مناطق مختلفة من العالم، إلى جانب الأساطيل العسكرية البحرية المنتشرة في البحار و المحيطات، المكلفة بحماية المصالح الأمريكية في مناطق تواجدها و ضمان الأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية.

كان لزاما علينا في هذا الجانب التنويه إلى تأثير أفكار المنظر و الجيوبوليتيكي الأمريكي ألفريد ماهان في المجال البحري² ، فمن خلال دراساته لأسباب تفوق الإمبراطوريات السابقة (الفرنسية، البريطانية، الهولندية...) و سيادتها على إمتداد واسع من الأقاليم، وجد أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع أساسا إلى تفوقها في المجال البحري من خلال إمتلاكها لقوات بحرية كبيرة مدعومة بأساطيل حربية بحرية، ساعدتها في إحتلال أقاليم ما وراء البحار بهدف تصريف الفائض من إنتاجها الصناعي و التجاري و ضمان الحصول على مواد الخام لمصانعها الحربية و المدنية³ .

حيث دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني نظريته البحرية، والمتمثلة في إنشاء قوة بحرية مؤلفة من عدة أساطيل كبيرة حتى يكون بإمكانها ضمان أمنها القومي وتأمين حدودها البحرية والبرية من أي خطر خارجي، و ضد كل تهديد محتمل لسيادتها الوطنية أو أي حصار بحري محتمل قد يوجه ضدها.

لقد وجدت دعوته إلى التوسع خارج حدود إقليم الولايات المتحدة إستجابة صريحة من قبل الرؤساء الأمريكيين وقبول لدى الرأي العام الأمريكي⁴ ، حيث طالب بضرورة إحتلال جزيرة هاواي لأنها تشكل

¹-Philippe Richardot, Ibid,pp.39-44.

²-ألفريد ماهان (1840-1954) من أشهر المؤرخين في القوة البحرية ، تخرج من الأكاديمية البحرية الأمريكية عام 1859 ثم أصبح ضابطا في البحرية الأمريكية وتدرج في سلم الرتب على أن وصل إلى رتبة أميرال بحري ، تقاعد سنة 1908 ، و إنتدب محاضرا في كلية الحرب البحرية، مؤلفاته: - تأثير القوة البحرية في التاريخ (منشور عام 1890) - مصالح أمريكا في قوة البحر.

³- نعيم الظاهر، الجغرافية السياسية في ظل نظام دولي جديد، الأردن: دار يازوري للنشر و التوزيع، 2007، ص.25.

⁴ - Michel Korinman, "l'océan mondialisé", Outre-terre, 2010/2 - n° 25-26, p. 9, dans : <http://www.cairn.info/revue-outre-terre-2010-2>.

قاعدة عسكرية أمامية لردع أي هجوم آسيوي محتمل ، كما شدد على ضرورة فتح وشق قناة تربط بين الأمريكيتين تصل المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي (قناة بناما).

و بالتالي، نجد أن من بين أهم مظاهر تأثيراته على الإستراتيجية البحرية الأمريكية هو التوسع الإقليمي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية بعد إستلائها على جزيرة بورتوريكو عام 1898 بعد حربها ضد إسبانيا، إضافة إلى حصولها على إستغلال جزيرة غوانتانامو جنوب شرق كوبا عام 1903 لمدة 90 عاما.

أما في نطاق المحيط الهادي، فقد إستولت الولايات المتحدة على **مدواي Midway** عام 1851، كما إشترت **ألاسكا** من روسيا عام 1867، وضمّت إليها جزر **هاواي** عام 1898 بقرار من الكونجرس¹.

يرى ماهان أن المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية تكمن في ربطها بهيمنة أمريكية ممتدة إلى ما وراء البحار، و مثل هذه المصلحة إذا أريد لها أن تتحقق ينبغي على البلد أن يكون جاهزا للحرب، التي هي حسبه عمل سياسي مثل بقية الأعمال الأخرى، و إن كانت أكثر عنفا و ذات طابع إستثنائي².

و كما يرى الإستراتيجي الإنجليزي **هالفورد ماكيندر** (1861-1947)، الذي يمثل أنصار القوة البرية، و صاحب نظرية قلب العالم أو السويداء، "أن القوة البحرية ينبغي أن تستند إلى قاعدة أرضية آمنة"، فلقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق هيمنتها و سيطرتها العالمية من خلال ضمان مناخ آمن داخلي تسوده المبادئ والقيم الليبرالية الغربية، مع تحقيق توسع خارجي يمتد إلى ما وراء البحار و المحيطات، بفضل إمتلاكها لشبكة من القيادات العسكرية الجغرافية والأساطيل البحرية .

المطلب الأول: القيادات العسكرية الأمريكية السابقة للأفريقيوم

قبل إستعراض مختلف القيادات العسكرية الأمريكية المتواجدة في العالم، يجدر بنا التطرق في البداية إلى مخطط القيادة الموحدة و عن تطوره بإعتباره المسؤول عن إنشاء مثل هذه القيادات .

وعليه، يمكن القول أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وجدت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها العسكرية منتشرة عبر مناطق متفرقة من أرجاء المعمورة، و من أجل ضمان التنسيق بين هذه القوات العسكرية

¹ - نعيم الظاهر، المرجع نفسه، ص.29

² - عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري، الأردن: دارالشروق للنشر و التوزيع، ط1، 2009، ص.85 .

المترامية الأطراف والمتباعدة المسافات، خاصة في الميدان العسكري (العملياتي، الإستراتيجي) لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية و الإنتصار في الحروب المقبلة.

إضطرت وزارة الدفاع الأمريكية (DOD)، إلى تبني وثيقة إستراتيجية حاولت من خلالها تنظيم مجال عمل هذه القوات ضمن قيادات عسكرية إقليمية (جغرافية) مسؤولة عن قيادة قواتها العسكرية في مسرح العمليات، و مجال نطاقها الجغرافي (AOR)، خاصة في منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي الغربي، حيث قام رؤساء أركان الجيوش الأمريكية في سنة 1946 بالتعاون والتنسيق فيما بينهم والمشاركة في تحرير (إصدار) أول نسخة من مخطط القيادة الموحدة التي حملت تسمية : **Out Line Command Plan**¹، حيث تبنوا إنشاء سبعة* (07) قيادات إقليمية موحدة مسؤولة عن مجالات معينة من أقسام الكرة الأرضية².

وتجسيدا لذلك قام الرئيس الأمريكي هاري ترومان في ديسمبر 1946 بالمصادقة على توصيات قدّمها له الجنرال الأمريكي دوايت إيزنهاور (الذي أصبح فيما بعد رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية) بإعتباره رئيس هيئة أركان الجيوش الأمريكية، هذه التوصيات تضمنت إقتراح و إنشاء نظام يسمح بجمع مختلف القوات بإختلاف تشكيلاتها في قيادة عسكرية موحدة قابلة للإنتشار و الإرسال إلى الخارج.

وأتناء وصوله إلى سدة الحكم (الرئاسة) في سنة 1953 قام إيزنهاور بتنفيذ خطته السابقة و وضعها موضع التنفيذ. (للإشارة فإن هذه القيادات تمثل أكبر فاعل ومؤثر في وزارة الدفاع الأمريكية (DOD)، سواء أكانت قيادات عملياتية جغرافية أو قيادات وظيفية. و ما تجدر الإشارة إليه كذلك هو أن هذه القيادات تلعب دورا هاما و بارزا في فترات الحرب أو السلم، هذا الدور الريادي قد يتعدى أحيانا أو يفوق دور و صلاحيات السفراء الأمريكيين داخل هذه المناطق التي تشرف عليها هذه القيادات).

هذا الوضع المتميز الذي يحضى به قادة هذه القيادات، راجع إلى تعاملهم المباشر مع الرئيس الأمريكي في تنفيذ المهام الموكلة إليهم، حيث يتلقون الأوامر و التعليمات بصفة مباشرة من قبله أو عن طريق وزيره للدفاع

¹-Marcus Fielding,le plan de commandement unifié des États-Unis ,la revue militaire Canadienne,automne,2006,pp35-36.

*- تشمل هذه القيادات ما يلي: قيادة أوروبا ، المحيط الهادي، الشرق الأقصى، الأطلسي، آلاسكا، الشمال الشرقي و جزر Antiles، نجد أن إثنين من هذه القيادات كانتا تشكلا قوت احتلال ، و يتعلق الأمر بكل من : قيادة أوروبا و قيادة الشرق الأقصى في اليابان، أما باقي القيادات فقد كانت مسؤولة عن الدفاع و حماية الولايات المتحدة الأمريكية من التهديدات المحتملة الحدوث على إقليمها ، و التي كان مصدرها سوفياتي.

كذلك تسخر لهم كل الوسائل المادية، البشرية و اللوجستية اللازمة أثناء قيامهم بالعمليات الحربية، كما يمكنهم الإستعانة بمصالح (CIA) التي لا تتبع وزارة الدفاع الأمريكية لتنفيذ المهام والعمليات، وهو ما يؤثر على مدى حجم قوة وقدرة هذه القيادات في التأثير على القرار الأمريكي في المجال العسكري، حيث تخصص لها ميزانية تقارب أو تفوق ميزانية الدولة الفرنسية في مجال الدفاع (حوالي 33 مليار دولار كل عام)¹.

I- مفهوم القيادة العسكرية الموحدة: هي قيادة عملياتية مكلفة بأعمال حربية (قتالية) أو لوجستية مثلما هو الحال بالنسبة للقيادات العسكرية الوظيفية التي توجد في أقاليم ما وراء البحار و المحيطات، توضع هذه القيادة تحت إدارة و قيادة قائد عام عسكري، و تتكون من عدد معتبر من القوات باختلاف أسلحتها، حيث تتبع هذه القيادة وزارة الدفاع الأمريكية مباشرة، و يتم إنشاؤها من قبل الرئيس الأمريكي بإقتراح من وزير الدفاع، مع ضرورة إستشارة رئيس هيئة الأركان للجيش الأمريكية (JCS)².

و مع التطور الحاصل في بيئة النظام الدولي، و نظرا للمستجدات الناجمة عن ظروف الحرب الباردة و زيادة التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي السابق، فلقد عرف مخطط القيادة العسكرية عدة تغييرات و مراجعات إستجابة لهذه المتغيرات الحاصلة، و التي كان من بينها تقليص عدد القيادات العسكرية من (07) إلى (05) منوطة بما مهام تغطية المناطق الواقعة تحت نطاق مسؤوليتها.

و على العموم، فإنه يمكن إعتبار أن هناك عدة عوامل و ظروف تاريخية و جيواستراتيجية أدت إلى التأثير في مخطط القيادة العسكرية الموحدة، الذي عرف جملة من التعديلات، إلا أن أهم تغيير حاصل في هذا المخطط تمثل أساسا في تبني قانون Gold Water Nichols سنة 1986 المتضمن إعادة تنظيم وزارة الدفاع الأمريكية (DOD)، فموجب هذا القانون أصبح مخطط القيادة الموحدة يخضع لمجموعة من الوثائق المحددة للتوجهات الكبرى للسياسة العليا للولايات المتحدة الأمريكية:³

1- إستراتيجية الأمن القومي⁴ La stratégie de sécurité nationale

2- إستراتيجية الدفاع الوطني La stratégie de la défense nationale

¹-Yves Boyer, " la puissance militaire américaine", QIN° 3,11/07/2003.p.6.dans:

www.frstrategie.org/barrecompetences/strategie Americaine puissance militaire.US.pdf. (le 17/11/2011).

²-Marcus Fielding, op-cit, p.40.

³-Marcus Fielding, op-cit, p.41.

⁴ - في هذا الصدد، نجد أن أول إستراتيجية أمريكية للأمن القومي كانت في سنة 1987، كما قام وزير الدفاع الأمريكي بالتوقيع على الإستراتيجية العسكرية الأمريكية للمرة الأولى في التاريخ العسكري الأمريكي وكان هذا في سنة 1992. كذلك فإن مخطط التنسيق للإمكانيات الإستراتيجية هو عبارة عن وثيقة سرية يتضمن توجيه قادة و رؤساء المصالح العسكرية من أجل الإعداد لمخططات التنفيذ الخاصة بالمهام و العمليات الموكلة إليهم حسب الإمكانيات العسكرية المتاحة و المتوفرة.

3- الإستراتيجية العسكرية الوطنية La stratégie militaire nationale

4- مخطط تنسيق الإمكانيات الإستراتيجية Le plan combiné des possibilités stratégiques

يدخل مخطط القيادة الموحدة ضمن مجموعة من الوثائق والمراجع الإستراتيجية للسياسة العليا للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أنه يشمل دائما الوسائل و الآليات التي بموجبها يقوم البنتاغون بتحقيق أهدافه المحددة ضمن سلم أولوياته، إلى جانب هذا نجد أن هناك عوامل أخرى داخلية تؤثر هي بدورها في مسار تطور هذا المخطط ، و التي تشمل العناصر التالية:

✓ التنافس بين مختلف المصالح ،الوكالات والهيئات الأمريكية الداخلية المسؤولة عن الأمن القومي الأمريكي (وكالة الإستخبارات المركزية، مكتب التحقيق الفدرالي، وزارة الأمن الداخلي، كتابة الدولة للشؤون الخارجية، وزارة الدفاع) .

✓ درجة الإستقلالية و السلطات التي تتمتع بها القيادات العسكرية في المجال الحربي ¹ .

علما أن هذا المخطط يخضع لتوقيع الرئيس الأمريكي، بحيث يعتبر وثيقة إستراتيجية مركزية في السياسة العليا للولايات المتحدة ، من خلال تحديده للتواجد العسكري الأمريكي في العالم،وتكمن أهمية هذه الوثيقة في أنها تعتبر عملياتية تخص المسائل العسكرية و الإستراتيجية التي تتدخل في صياغتها عدة أجهزة بمختلف مستوياتها من البيروقراطيات الأمريكية ، بالرغم من أن هذا المخطط لا يضم سوى 17 صفحة فقط.

II- التوزيع الجغرافي للقيادات العسكرية الأمريكية الموحدة قبل إنشاء الأفريكوم.

قبل تاريخ إعلان الرئيس الأمريكي بوش الابن عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة مسؤولة عن إفريقيا بموجب قراره الصادر في شهر فيفري من سنة 2007، فإن التقسيم السابق للقيادات العسكرية قبل هذا القرار، الذي حمل توقيعه في 2005/03/01 ، نص على الإقرار بوجود القيادات الخمس التالية:

1- القيادة العسكرية الأمريكية للمحيط الهادي (الباكوم *US PACOM*) :

تأسست هذه القيادة سنة 1947، حيث تعتبر أقدم قيادة عسكرية أمريكية موحدة في الجيش الأمريكي، يقع مقرها العام(HQ) في هونولولو في ولاية هاواي، نطاق إختصاص هذه القيادة يغطي 169 مليون كم² أي ما يمثل 60 % من سكان العالم و50 % من مساحة المعمورة، فنطاق مسؤولياتها تغطي 43 دولة و 20 إقليم، التي تشمل من بينها القوى الكبرى العالمية و الصاعدة منها (الصين، الهند، اليابان،...)² ،

¹- Marcus Fielding,op-cit,p.39 .

²-www.pacom.mil/index.shtml.

إضافة إلى المناطق ذات الحساسية العالية و التوتر الشديد (كوريا الشمالية، مضيق فرموزة، باكستان، أندونيسيا...)، وكذا المناطق الإستراتيجية (مضيق مالاقا)، و بعض من المناطق الشرقية في القارة الإفريقية، يساهم الباكوم في عمليات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا، أين يواجه تهديدات الجماعة الإسلامية الأندونيسية، و جماعة أبي سيف الفلبينية.

2- القيادة العسكرية لأمريكا الجنوبية (الساوثكوم US SOUTHCOM)¹:

يعتبر التواجد العسكري الأمريكي في أمريكا الجنوبية قديم، حيث يرجع إلى بداية القرن 20، وذلك من خلال الحضور العسكري الأمريكي في باناما منذ سنة 1903، و مع ذلك فإن هذه القيادة لم تظهر للوجود إلا بعد أن إحتفت و تلاشت قيادة الكارايب التي تأسست سنة 1947، و حلت محلها سنة 1963. حاليا هذه القيادة تغطي حيز جغرافي يقدر بحوالي 23 مليون كم²، يضم 23 دولة و 14 إقليم، يقع مقرها العام في ماكديل في فلوريدا، هذه القيادة مكلفة بتنفيذ مخطط كولومبيا و المتمثل في برنامج مساعدات ممنوحة من طرف واشنطن إلى بوغوتا (كولومبيا) من أجل محاربة تجارة المخدرات و القضاء على عصابات المافيا و شبكات تهريب المختلفة في هذا البلد .

3- القيادة العسكرية الأمريكية لأوروبا (الأوكوم US EUCOM):

أصبحت قيادة موحدة إبتداءا من سنة 1952، نطاق إختصاص هذه القيادة كان يغطي 13 دولة أوروبية، يقع مقرها العام في مدينة شتوتغارت بألمانيا، من بين مهامها الأساسية تقديم الدعم و السند للجهود الأمريكية في إطار حلف الشمال الأطلسي، من خلال ضمان توفير و تجهيز قوات عملياتية و قتالية. في سنة 1972 إمتد نطاق عمل الأوكوم ليشمل منطقة البحر المتوسط، الخليج الفارسي و البحر الأحمر، لكن بعد تأسيس السانتكوم (القيادة المركزية) سنة 1983 عرفت منطقة مسؤولياتها إعادة تقسيم، حيث ضمت هذه الأخيرة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء².

و في سنة 1993 إمتدت مجالاتها لتصل إلى البلقان ثم القوقاز في سنة 1998، شارك الأوكوم في العمليات التالية: hast في ليبيريا، في كوسوفو من خلال عملية liberté immuable rapid gardian III، في

¹- www.southcom.mil/home.

²-Philippe Richardot, les Etats-Unis, hyperpuissance militaire, Paris :economica, 2^{me} édition, 2005 p.41.

البوسنة و الهرسك من خلال عملية joint forge/ task force eagle ، إضافة إلى إشرافه على تدريب القوات الجرجية .¹

4- القيادة العسكرية المركزية (سانتكوم US CENTCOM):

تأسست هذه القيادة سنة 1983 ، مقرها العام في تامباي في فلوريدا ، هذه القيادة لفتت و جلبت الأنظار إليها خاصة بعد حرب الخليج الثانية (بعد إجتياح العراق للكويت في سنة 1991)، حيث قادت هذه القيادة الحرب على العراق في سنة 1991 و حررت الكويت، وهذا بطبيعة الحال بالإشتراك مع قوات التحالف الدولي المشكلة من 29 دولة آنذاك.

إضافة إلى تدخلها في السودان من خلال إستهداف بعض المواقع السودانية التي إعتبرت بأنها مقرات لصنع الأسلحة و مركز تدريب لمقاتلي القاعدة حسب الرؤية الأمريكية، على إثر تفجير سفارتيها في كل من كينيا و دار السلام في سنة 1998، ومنذ أحداث 2001/09/11 قادت هذه القيادة العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق (2001 و 2003) على التوالي، تضم منطقة مسؤوليتها المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، القرن الإفريقي، و آسيا الوسطى ، حاليا تم نقل المقر العام لهذه القيادة إلى دولة قطر.

5- القيادة العسكرية لأمريكا الشمالية (نورث كوم US NORTHCOM):

تأسست هذه القيادة في الأول من أكتوبر 2002، وهذا كرد فعل على الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11، يقع مقرها العام في ولاية كولورادو، مكلفة بضمان الأمن، الدفاع الجوي، الأرضي و البحري لإقليم الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة مسؤولياتها تغطي كافة أمريكا الشمالية (كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك)².

علما أنه على الصعيد العالمي، تختص كل قيادة عسكرية بمجال ومنطقة مسؤولية محددة، تمثل و تجسد الحضور العسكري الأمريكي للمناطق الأربعة من العالم، أي بعبارة أخرى فإن هذا التواجد العسكري يمثل عاملا محددًا أثناء عمليات إختيار التحرك و طبيعة أي إنتشار للقوات الأمريكية و قوات التحالف الدولي، و كذا تنفيذ مخطط العمليات.

¹ -Sergent Periolat , « le déploiement militaire Américain dans le monde » , les carnet du temps, N° 07,p.24.

² -Yves Boyer , op-cit.p.4.

حيث نسجل في هذا الصدد أن الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الخمسين الماضية قامت بإرسال ما معدله 20 جندي مقاتل من بين 100 مقاتل، إلى أقاليم مختلفة من العالم، ففي سنة 2004 نجد أن الحضور العسكري الأمريكي شمل أكثر من 140 دولة في العالم حسب إحصائيات مديرية العمليات والإستعلام و الإحصائيات التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية¹.

إضافة إلى القيادات الجغرافية les commandements géographiques، فإنه ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، فقد قام مخطط القيادة الموحدة تدريجيا بإنشاء قيادات وظيفية les commandements fonctionnels من أجل دعم ومساندة القيادات الجغرافية عن طريق تنظيم الموارد والإحتياجات الخاصة بها حتى تكون عملية الإدارة و التسيير المركزي أكثر فعالية و إقتصادية في التكاليف، ففي إطار مخطط القيادة السنوي لسنة 2002 فقد تقرر إعتقاد القيادات الوظيفية التالية:²

1- القيادة الأمريكية للنقل: (Transcom):

تأسست سنة 1986 و دخلت مجال العمليات سنة 1987، هذه القيادة تضمن النقل التكتيكي الجوي، البري والبحري للقوات الأمريكية إلى مختلف مناطق الإرسال و الإنتشار العسكري في العالم، وما تستلزمه هذه القوات من دعم بشري و مادي في حالات العمليات القتالية و أثناء الحروب الكبيرة، يقع مقرها العام في القاعدة الجوية في سكوت في ولاية إلينوي.

2- القيادة الأمريكية للعمليات الخاصة (Socom):

تأسست سنة 1987، تضم في صفوفها مجموعات من القوات الخاصة الأمريكية (حوالي 40000 مقاتل) يقع مقرها العام في القاعدة الجوية في ماكديل في ولاية فلوريدا الأمريكية، حيث تتولى مهام الإشراف على القوات العاملة و قوات الإحتياط المكلفة بتنفيذ المهام والعمليات الخاصة، تم تكليف هذه القيادة من أجل التدخل و التحرك لمساندة القيادات الإقليمية نظرا لكونها تمثل قيادة دعم و إسناد لوجستي في إطار محاربة الإرهاب على الصعيد العالمي.³

3- القيادة الأمريكية الإستراتيجية (Stratcom):

تم إنشاؤها سنة 1946 ثم عرفت تحولا خلال فترة نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد بعد مراجعة مخطط القيادة الموحدة لسنة 2001 بعد أن تقرر دمج القيادات السابقة في مهام تخص الفضاء و العمليات الإستراتيجية، هذه القيادة تتحمل مسؤوليات مركز القيادة ومراقبة القوات الإستراتيجية الأمريكية، كما تشرف و تنظم كذلك

¹ - www.dior.whs.mil/diorhome.html.

² - Marcus Fielding ,op-cit,p.37..

³ - Philippe Richardot, op-cit,p p.42-43.

العمليات العسكرية الفضائية ، إدارة شبكات الإعلام الآلي و العمليات المرتبطة بالإعلام و المعلومات، تقييم مصالح الإستخبارات و التخطيط الإستراتيجي على الصعيد العالمي.

4- قيادة القوات المتعددة الأسلحة (JFcom):

تم إنشاؤها سنة 1999، يقع مقرها العام في نورفلوك في ولاية فرجينيا ، تتمثل مهامها في تسهيل عمليات النقل التي يقوم بها الجيش الأمريكي، تنسيق نشاطات والمهام المتعلقة بالتحركات، والتدريب لمختلف القوات المتعددة الأسلحة، لاسيما في المجال العمليات البينية (interopérabilité) مع قوات الحلفاء، إضافة إلى عمليات التكوين. مع العلم أن قائد هذه القيادة يعتبر القائد العام لقوات التحالف في إطار حلف الناتو¹.

III- مهام القيادات العسكرية

هناك مجموعة من المهام والعمليات الموكلة إلى هذه القيادات، حيث يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

- 1 - ردع كل الهجمات المحتملة الواقعة ضد أمن الولايات المتحدة الأمريكية، أقاليمها أو قواعدها العسكرية المنتشرة في نقاط متعددة من العالم.
- 2- تخطيط وتنفيذ المهام و العمليات العسكرية تبعا لأوامر الرئيس أو وزير الدفاع في إطار متابعة و تحقيق أهداف إستراتيجية الأمن القومي.
- 3- عند الإقتضاء، التخطيط لإخلاء الرعايا الأمريكيين و حمايتهم، وبعض الأشخاص المعنيين بمخطط الإخلاء، إضافة إلى تبني مخطط إستعجالي قابل للتطبيق على مستوى منطقة مسؤولياتها.
- 4- تزويد الهيئات والمنظمات الوطنية الأمريكية و الدولية على حد سواء بالوسائل العسكرية اللازمة عند الضرورة، إلّا في حالة صدور تعليمات و أوامر مخالفة و معارضة لهذا الأمر، من قبل وزير الدفاع تمنع ذلك.
- 5- تقييم برامج المساعدات العسكرية المختلفة في مجال الأمن مع الشركاء الآخرين.
- 6- ضمان التنسيق فيما يخص ملفات المساعدة التي تدخل في إطار المجال الأمني لدى رؤساء البعثات و المهام الدبلوماسية الأمريكية المعنية .
- 7- التكفل بالمهام الإستشارية، التخطيط والتنفيذ في إطار المساعدات المخصصة في المسائل الأمنية.

¹-Yves Boyer,op-cit, p.5.

8- عند الإقتضاء، التكفل بالقيادة الحربية في إطار نطاق المسؤولية، و إتباع توجيهات و تعليمات وزير الدفاع.

9- مساعدة وزارة الدفاع الأمريكية أثناء فترات الحرب وفي المسائل ذات الطابع التقني و الإستراتيجي (الحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل).

10- حماية القوات العسكرية العاملة داخل نطاق مسؤولياتها.

وعليه، يمكننا إستنتاج أن المسؤوليات الملقاة على عاتق قادة القيادات العملياتية الإقليمية هي واسعة و تتطلب مستوى عالي من الكفاءة والخبرة، حيث يتبع هؤلاء القادة مباشرة إلى الرئيس وإلى وزير الدفاع الأمريكي، أين يستوجب عليهم الأمر الخضوع كل عام إلى المسائلة من طرف أعضاء لجنة التسلح بمجلس النواب الأمريكي، من أجل الدفاع عن آرائهم و مواقفهم إزاء تنفيذهم للعمليات الخارجية، كما يجب عليهم كذلك تقديم حصيلة و تقرير عن تلك النشاطات.

للإشارة فإن رئيس قيادة الأركان لمختلف الأسلحة مطالب بدوره بإجراء فحص و مراقبة مخطط القيادة لكل سنتين من أجل الوقوف على مدى تأدية المهام و المسؤوليات في إطار عمل هذه القيادات، و كذا فحص و تفقد هيكله القوات لكل قيادة موحدة¹. تحتوي كل قيادة على مستشار للشؤون السياسية الخارجية، يعين من قبل وزير الخارجية لمساعدة القائد العام للقيادة في أداء مهامه وهذا من خلال التنسيق القطاعي مع وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية.

وعليه، يجب على الدول المعنية بإحتضان مقرات هذه القيادات، أن تعزز مجال معرفتها لنظام عمل هذه القيادات العسكرية التي أصبحت تشكل أحد آليات السيطرة و الهيمنة الأمريكية على أقاليم و مناطق ما وراء البحار و المحيطات، إلى جانب أساطيلها الحربية المدعمة لهذا التواجد و الحضور العسكري خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: موقع إفريقيا قبل إنشاء الأفريكوم

تاريخيا بقيت معظم الدول الإفريقية خارجة عن مخطط القيادات العسكرية الموحدة التي كانت تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1952، أين تم إدراج دول شمال القارة الإفريقية تحت مسؤولية قيادتها

¹ -Yves Boyer,op.cit, p.38.

الأوروبية (الأوكوم)، بسبب الروابط و العلاقات التاريخية التي كانت تجمع معظم تلك الدول بالدول الإستعمارية الأوروبية سابقا.¹

أما باقي الدول الإفريقية فقد ضلت خارجه عن نطاق مسؤولية أي قيادة عسكرية حتى عام 1960، أين تم إدراج إفريقيا جنوب الصحراء تحت مسؤولية القيادة الأمريكية للأطلسي سابقا (Lant-Com) التي إنتقلت فيما بعد إلى قيادتها الأوروبية (الأوكوم)، و هذا تحت تأثير ظروف الحرب الباردة والتنافس الشديد على مناطق النفوذ الجديدة في العالم بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي سابقا، حيث شكلت إفريقيا بدورها المستقلة آنذاك، رهانا بين الجانبين يجب الفوز به حتى يقطع كل طرف الفرص أمام الطرف الآخر في تعظيم قوته و تحالفاته مع الدول الغير.

في سنة 1962 تمت مراجعة مخطط القيادة الموحدة مرة أخرى من قبل الرئيس الأمريكي جون كينيدي، الذي أدرج إفريقيا جنوب الصحراء من مسؤوليات القيادة العسكرية التي كانت مسؤولة عن الشرق الأوسط، إفريقيا جنوب الصحراء و جنوب آسيا المعروفة بإسم (StriCom) ثم تحولت في سنة 1972 إلى (RedCom).

ومنذ تلك الفترة إختفت مسؤولياتها إتجاه القارة، حيث بقيت غير تابعة لأي قيادة عسكرية حتى عام 1983 (من 1971 - 1983 ظلت إفريقيا خارج مخطط القيادات الموحدة) ، لكن أثناء إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، وتحت تأثير ظروف الحرب الباردة وتبني سياسة الإحتواء التي إعتمدها الولايات المتحدة ، اضطرت وزارة الدفاع الأمريكية إلى تقسيم القارة الإفريقية بين ثلاث قيادات عسكرية جغرافية،² و على هذا النحو كانت هذه القيادات تضم المناطق التالية:

القيادة الأمريكية المركزية: كانت تشمل مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، الصومال، كينيا، جزر السيشل.

القيادة الأمريكية للمحيط الهادي: كانت مسؤولة عن مدغشقر و بعض الجزر في المحيط الهادي.

¹ -Lauren Ploch, « Africa Command ;US.strategic, interest and the role of U.S.military in Africa », CRS,RI-34003,22/03/2001.p.14.in www.fas.org/sgp/crs/natsec/rl.34003.pdf.

² -Lauren Ploch,Loc cit .p.14.

القيادة الأمريكية لأوروبا: كانت تضم باقي الدول الإفريقية الأخرى وعددها 43 دولة.

حيث يعتبر إنشاء قيادة جديدة خاصة بإفريقيا بمثابة التحول الإستراتيجي في التصورات و المدركات الأمريكية من خلال تبني قيادة موحدة مسؤولة عن تنسيق مختلف عمليات الإنتشار العسكري والنشاطات المدنية العسكرية الأمريكية في القارة الإفريقية.

أين سيجد البرنامج العسكري الأمريكي بؤرته الجغرافية في الأفريكوم، بعد أن كانت تتقاسمها قيادتها العسكرية الثلاث السالفة الذكر، والتي كان نطاق مسؤولياتها يتقاطع في القارة من أصل خمس قيادات أخرى. كان هذا التقسيم الإستراتيجي يتم فصل جغرافيا و وظيفيا كما رأينا سابقا¹ ، حيث كانت كل قيادة تختص بقسم فرعي و تهتم بمنطقة معينة في إفريقيا² .

ليأتي الإعلان عن قيام قيادة عسكرية جديدة مسؤولة على كافة أقاليم و مناطق القارة بإستثناء دولة وحيدة هي الجمهورية المصرية التي بقيت تابعة للقيادة المركزية الأمريكية نظرا لموقعها الإستراتيجي الحساس³ ، هو أهم حدث في تاريخ القارة الإفريقية و أول تجربة أمريكية في تاريخها العسكري، التي ميزت العلاقات الأمريكية الإفريقية في بداية الألفية الجديدة ، بعد أن كان في السابق الجزء الأكبر من القارة الإفريقية (43 دولة إفريقية) يقع على عاتق مسؤولية قيادتها الأوروبية التي كانت تمثل أحد الأركان الرئيسية للتحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد خطر التهديد السوفيياتي السابق .

خاصة و أن أمريكا قد قررت كما تم ذكره سابقا ، جعل القارة الإفريقية إبتداءا من سنة 1983 تحت جناح قيادتها العسكرية لأوروبا. في هذا السياق، إعتبر وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس (في ظل إدارة بوش الابن بعد إستقالة رونالد رامسفيلد) أن التقسيم الإصطناعي والوظيفي السابق للقارة الإفريقية هو من مُخلّفات الحرب الباردة، وبالتالي كان يرى أن الأفريكوم سيجعل القوة العسكرية الأمريكية أكثر فعالية في ممارسة نشاطاتها في مختلف أرجاء و مناطق القارة .

المطلب الثالث: جدلية مقر القيادة

¹ - جزء كان يتبع القيادة الأمريكية لأوروبا الذي توجد قيادة أركانه في شتوتغارت في ألمانيا، قسم يتبع القيادة الأمريكية المركزية الذي تقع قيادة أركانه في تامبا في فلوريدا، أما القسم الأخير فقد كان حاضرا للقيادة الأمريكية للمحيط الهادي الذي توجد قيادة أركانه في هونولولو في هاواي .

² - جون كلود بيسييه، "الأفريكوم: إفريقيا ضرورة إستراتيجية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية" 2010/07/26، في :

www.saqrcenter.net/?16c (تم تصفح الموقع بتاريخ: 2011/07/15).

³ - Alain Fogue Tedom, "Africom: le commandement militaire Américain pour l'Afrique", 21/11/2011, dans: www.diploweb.com.afrique.M.diplomaique.afrique.

يشكل تاريخ إعلان الرئيس الأمريكي بوش عن قرار إنشاء قيادة الأفريكوم المعلن عنه في 2007/02/06 أهم حدث في التاريخ العسكري الأمريكي و القارة الإفريقية على السواء ، حيث جاء هذا القرار إستجابة لضغوطات إستمرت عدة سنوات في صلب المؤسسة العسكرية الأمريكية ، خاصة وأن هذا القرار سبق و أن يُتخذ قبل سنة في حقيقة الأمر، قبل أن يتم الإعلان الرسمي عنه في سنة 2007 على نحو ما تم سرده ، و القاضي بتكوين مركز مستقل للقيادة العسكرية في إفريقيا، بعد أن كانت مرتبطة بثلاث قيادات عسكرية أمريكية¹ .

ومنذ تاريخ الإعلان عن إنشاء هذه القيادة، و الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لإيجاد و تهيئة الأرضية الملائمة لها، وتوفير الشروط و الظروف المناسبة لإحتضان مقر قيادتها الجديدة في إحدى الدول الإفريقية، وهذا قبل بداية النشاط الفعلي للقيادة الإفريقية والشروع في مرحلة العمليات التي إنطلقت في الأول من شهر أكتوبر في سنة 2008² . حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية طيلة الأشهر الثمانية عشر(18) التي إستغرقها التحضير لإطلاق الأفريكوم ، لإقناع الدول الإفريقية المرشحة لإحتضان مقر هذه القيادة الجديدة على أراضيها.³

وما يمكن ملاحظته في هذا الجانب، هو أن تلك الجهود المبذولة و المحاولات الرامية لإقناع هذه الدول والتفاوض معها حول مسألة مقر القيادة من قبل المسؤولين الأمريكيين بإختلاف وظائفهم (مدنية،عسكرية) وتعدد زيارتهم إلى هذه الدول الإفريقية المعنية ، لم تكلل بالنجاح الذي كانت تتوقعه الولايات المتحدة الأمريكية⁴ .

خاصة أن بعض الدول المغاربية منها و الدول المطلة على الساحل و الصحراء⁵ ، إلى جانب بقية الدول الإفريقية المطلة على خليج غينيا ، و بعض الدول الإفريقية ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية، قد أعربت على لسان رؤسائها على عدم نيتها حاليا قبول الطلب الأمريكي الرامي لإيجاد مقر دائم للأفريكوم،

¹ - بشير أحمد محي الدين، « الأفريكوم: قيادة الجيش الأمريكي في إفريقيا » ، في: www.sawt-alahrar.net/online/omdules.php.name (consulté le : le 11/10/2011).

² - خليفة أحمد، "القيادة الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا الأفريكوم، لماذا الآن"، في: www.albasah.com/VB/shrowthead.php

³ - أنظر في هذا الشأن الخريطة رقم 13 الواردة في الملحق، و المتعلقة بمواقف دول القارة من قضية مقر القيادة.

⁴-Constance Desloire , op-cit ,p.62.

⁵ - "Medelci explique le refus Alger tourne le dos à Africom",le 07/10/2007.dans:www.liberté – apps/edition/image_edition/4583/8674.jpg.

كما جاءت هذه المواقف¹ منسجمة مع تطلعات وأهداف الإتحاد الإفريقي الرامي إلى عدم القبول بقوات أجنبية فوق الأراضي الإفريقية مهما كان شكلها، في إطار المبادئ العامة التي تحكم الإتحاد الإفريقي.

وباستثناء ليبيريا التي تعتبر الدولة الوحيدة في إفريقيا التي أعربت على لسان رئيسها جونسون سيرليف بترحيبها بالمبادرة الأمريكية الرامية إلى إنشاء الأفريكوم، حيث أعطى موافقة بلاده غير المشروطة لإستضافة مقر هذه القيادة الجديدة، إلا أن المفارقة تكمن في أن الأمريكيين هم الذين تحفظوا على ذلك، وهذا راجع في تقديرهم لعدة أسباب ترجع أساسا إلى بعد ليبيريا عن مركز الدائرة الإستراتيجية التي تمهم².

وبالتالي، وأمام صعوبة إقناع الدول الإفريقية بجدوى هذه المبادرة الأمريكية التي لم تشاورهم و تشاركهم في التخطيط لها، و نظرا للظروف التي تعيشها معظم دول القارة لاسيما ما تعلق منها بكثرة الحروب و النزاعات المسلحة سواء فيما بينها أو داخل الدولة الواحدة، و أمام صعوبة تحقيق معدلات تنمية مقبولة لضمان العيش الكريم لشعبها، ونظرا لإزدياد نشاط التنظيمات الإرهابية داخل الدول الإفريقية وتهديدها المستمرة للأمن الإفريقي، لم تستطع الولايات المتحدة إقناع معظم الزعماء الأفارقة الذين تحتل دولهم مناطق إستراتيجية في السياسة الأمريكية بضرورة إيجاد المقر الدائم للأفريكوم.

حيث ما زالت هذه القيادة العسكرية تعمل بشكل مؤقت من مدينة شتوتغارت في جنوب ألمانيا، وبالتحديد من منطقة Mochringe في ضاحية Kelly Barraks (قاعدة كيلى التي تأسست في: 2007/02/06 على إثر إعلان الرئيس الأمريكي الرامي لإنشاء الأفريكوم) ، على أمل أن يتم نقل مقر القيادة المؤقت من ألمانيا إلى إحدى الدول الإفريقية المرشحة لذلك، لاسيما أن القائد السابق لهذه القيادة الجنرال وليام وارد قد أعلن بأنه سيقبى هذه القيادة في ممارسة نشاطها الميداني من شتوتغارت حتى نهاية العام 2011³.

كما أعلن الأميرال الأمريكي مياكل مولن خلال مؤتمر عُقد في مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية، " أن وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس قرر إبقاء مركز الأفريكوم في ألمانيا خلال ثلاث سنوات مقبلة أي إلى غاية نهاية عام 2011⁴.

¹-Brahim takheroubt,"les Etats-Unis veulent se replacer de manière durable militairement en - Afrique" dans: www.mleray.info/article-le-chef-d-africom-debarque-a-Alger-75441978.html.

²-Guy Perrimond, « Africom :victim of internal revalries », **ttu international** , N° 238 ,17/09/2009 ,p 1. in ;www.ttu.fr/Français/frdocpdf/ttu227/pdf(1e 17/11/2011).

³-Alain Fogue Tedom,op-cit.

⁴- www.Africom.mil/get.article.asp,?art8363.

إن المخاوف و الشكوك التي عبّرت عنها معظم العواصم الإفريقية عن نيتها في إحتضان مقر قيادة الأفريكوم، يرجع أساسا إلى الشك و الريبة في النوايا الأمريكية جراء تأسيس قيادة عسكرية جديدة، خاصة و أنها لم تقم بإستشارتهم قبل ذلك ، إضافة إلى إحتمال تصاعد حدة الأعمال و التهديدات الإرهابية ضد التواجد العسكري المباشر للقوات والمصالح الأمريكية في القارة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الأمن الإفريقي عرضة للتهديد و عدم الإستقرار.

أما بخصوص القرار النهائي لتحويل مقر قيادة الأفريكوم من المقر المؤقت في شتوتغارت الألمانية إلى إحدى العواصم الإفريقية ، فإنه سيكون في حلول سنة 2012 حسب بعض المصادر الرسمية في وزارة الدفاع الأمريكية¹،

نستنتج من خلال هذا، أن الإشكالية في قضية مقر القيادة هي صورية فقط، ففي الوقت الذي يشهد مستوى العلاقات العسكرية الأمريكية الإفريقية مختلف مظاهر التعاون (برامج تدريب، مناورات، تعاون إستخباراتي...) المدعم بالحضور العسكري المباشر لقواعدها و قواتها في مختلف أرجاء القارة لتنفيذ مهمات ذات طبيعة مزدوجة (عسكرية، مدنية)، تحاول هذه الدول الإفريقية التحفظ على مقر قيادة الأفريكوم الذي يشكل نقطة جزئية من علاقات التعاون بين الجانبين تفاديا لردود الأفعال الداخلية و ثورتها على الأنظمة القائمة، خاصة أمام تزايد موجات الرفض للقواعد العسكرية في العالم².

المبحث الثاني: ظروف و دوافع إنشاء الأفريكوم

سيتناول هذا المبحث أهم العوامل و المحددات التي دفعت الولايات المتحدة إلى ضرورة تأسيس قيادة موحدة جديدة للإشراف على العلاقات الإفريقية سواء ما تعلق منها بالجانب المدني (الإنساني) أو الجانب العسكري (العملياتي) .

في هذا الصدد، يمثل الأفريكوم القيادة العسكرية السادسة التي أضيفت إلى باقي القيادات العسكرية الجغرافية الخمس التي تحوزها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تغطي معظم مناطق العالم .

وبالتالي يعد إنشاء هذه القيادة الجديدة بمثابة ترجمة للرؤى والتوجهات الجديدة للهيئات والدوائر النافذة و المؤثرة على أرض الواقع، بعد أن ظلت هذه الخطط فترات طويلة في رفوف مراكز الأبحاث السياسية

¹- Lauren Ploch, « Africa Command ;US.strategic, interest and the role of US military in Africa » ,CRS,22/03/2011.p.9.

²- " الدور المرتقب للقوات الأمريكية في إفريقيا-قوات الأفريكوم-"، في: www.arrasid.com/file/D984/D9

والأكاديمية الأمريكية أو ما يُعرف بعقل أمريكا (Think Tanks)¹ ، في هذا السياق صرّح الرئيس الأمريكي بوش بعد هجمات 2001/09/11 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً: " لقد هاجم الإرهابيون رمزا مزدهرا لأمريكا، لكنهم لم يمسا مصدر قوتها (Think Tanks)، إن أمريكا سوف تبقى مزدهرة بفضل العمل الشاق و الخلاق بهمة وعزيمة شعبنا "² .

و عليه، فإن إعلان عن تأسيس قيادة الأفريقيوم كسادس قوة أمريكية للتدخل الإقليمي السريع في العالم، جاء تنفيذاً لخطّة و وضعها المعهد الإسرائيلي الأمريكي للدراسات السياسية و الإستراتيجيات المتقدمة، التابع للمحافظين الجدد³ .

خاصة أنه بعد نهاية الحرب الباردة لم تظهر الولايات المتحدة الأمريكية إهتماما كبيرا بدول القارة الإفريقية ، بسبب إنشغالها بقوى أخرى بدأت تشكل تهديدا لمصالحها في العالم(الصين ، دول جنوب شرق آسيا، الإتحاد الأوروبي الموسع...)، حيث نجد أن القيمة الإستراتيجية للقارة الإفريقية ضمن أولويات السياسة العليا الأمريكية إقترنت بظروف الحرب الباردة و إنتهت بنهايتها ، خصوصا بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة على الصعيد العالمي من حيث القدرات الإقتصادية، العسكرية، السياسية... التي تنفرد بها على غيرها في مزايا كثيرة⁴ .

و بناء على ذلك، تشكلت قيادة إنتقالية مركز عملياتها في أوروبا (ألمانيا) و إختير على رأسها الجنرال الأفروأمريكي نائب رئيس القيادة الأمريكية في أوروبا الجنرال وليام وارد، إستنادا إلى معرفته الواسعة بالمنطقة الإفريقية التي كانت تتبع القيادة الأمريكية الخاصة بأوروبا في شتوتغارت بألمانيا، حيث كان الأمريكيون قد قرروا في سنة 1983 جعل إفريقيا تحت جناح قيادتهم العسكرية في أوروبا على نحو ما تم ذكره سابقا.

من جانب آخر، نجد أن هذه القيادة وعلى غرار باقي القيادات الخمس الأخرى، تخضع لأوامر و توجيهات الرئيس الأمريكي و وزارة الدفاع الأمريكية⁵ ، في هذا الإطار، يُقدم رئيس قيادة الأفريقيوم تقاريره

¹ - مع الإشارة في هذا الصدد أن تأسيس هذه القيادة يرجع أساسا إلى دراسة أعدها مركز فكر إسرائيلي-أمريكي، الذي أوصى بضرورة قيام

قيادة عسكرية جديدة في العلاقات الأمريكية الإفريقية. Institute for advanced strategic and political studies (IASPS)

² - من خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أثناء الدورة الموحدة للكونجرس الأمريكي في واشنطن، دائرة كولومبيا، بتاريخ: 2001/09/20 .

³ - أحمد شعبان، "الأفريقيوم خطة الإحتلال الأمريكي لإفريقيا"، في: doc 08.asp?doc doc

www.islamicnews.net/document/show_ID=95261.type_IDtabindex=2

⁴ - فيصل حسين غازي ، "العلاقات الجيوسياسية الأمريكية - الإفريقية" ، المسلح ، 2010 ، في: www.almusalah.ly/military/..72-

2010-04-26-1703-54html conception/72-2010.04/26.17.0354

⁵-Marcus Fielding ,op-cit,p.40.

مباشرة إلى رئيس الدولة الأمريكية كما هو الشأن بالنسبة لباقي رؤساء القيادات الجغرافية الخمس الأخرى¹

ولعل السؤال الذي يتبادر في أذهان الباحثين و المهتمين في هذا المجال، و يشغل بال الشعوب والدول الإفريقية، يتمثل أساسا في ما يلي: ما هو السر في التحوّل الإستراتيجي للنظرة الأمريكية تجاه إفريقيا والذي أدى بها إلى تأسيس هذه القيادة؟ و ما هي الدوافع الكامنة التي تقف وراء ذلك؟

قبل الإجابة على هذه التساؤلات المطروحة أمامنا، أريد أن أنوّه فقط بأن الأسباب و الدوافع المعلنة من قبل الإدارة الأمريكية حول خلفيات إنشاء الأفريكوم تعود إلى ما تم التصريح به من قبل المسؤولين الأمريكيين باختلاف وظائفهم، والتي تعود أساسا إلى تقديم المساعدة للدول الإفريقية في مختلف الميادين، مساعدتها على تكوين جيوش إفريقية محترفة و عصرية، التدخل أثناء الأزمات و الكوارث الطبيعية، تأمين خطوط النفط من تهديدات التنظيمات الإرهابية، إلى غير ذلك من الأهداف الظاهرة و المعلنة، لكن ما حقيقة تلك النوايا و الخفايا التي تكمن وراء هذه الأهداف و التي لم تكن محل تصريح رسمي أمريكي؟ .

المطلب الأول: خلفيات إنشاء الأفريكوم

أما بخصوص خلفيات إنشاء هذه القيادة، فيمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد تعرض سفارتها في كينيا و تانزانيا إلى هجمات إرهابية في سنة 1998 من قبل عناصر تنظيم القاعدة الذي تبني العملية، إضافة إلى إستهداف مُدّمرتها الحربية كول في سواحل خليج عدن سنة 2000، فقد أحست بتصاعد حدة التهديدات ضد تواجدها في القارة، و إزدیاد حالة العداء من قبل هذه التنظيمات الإرهابية التي أصبحت تستهدف مصالحها الحيوية في إفريقيا، التي ما فتأت أهميتها الحيوية تكتسي أولوية قصوى لدى صنّاع القرار في الولايات المتحدة.²

وسعيا منها لتأمين مواردها و إحتياجاتها الطاقوية من أجل ضمان إستمرار تفوقها الإقتصادي و بالتالي الريادة العالمية (وهذا الأمر لن يتاح لها إلا عن طريق هيمنتها و سيطرتها على الموارد النفطية و المعادن التي تمثل الوقود الحيوي لإستمرار إقتصادها)، فوجدت الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية الملجأ الآمن لها و الغني بهذه الموارد لتحقيق إستراتيجيتها الكبرى.

¹ - بشير أحمد محي الدين، مرجع سابق.

² - عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة الأفريكوم الأمريكية: حرب على الإرهاب أم سباق للتسلح، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، صص. 58-59 .

وبقي هذا الحال على حاله إلى أن جاءت أحداث 2001/09/11 ، لتضع حدا فاصلا لإستراتيجيتها القديمة في القارة، و مؤشّرة بذلك لإستراتيجية جديدة في الأفق، و التي كانت من بين أهم ملامح ما تضمنته إستراتيجيتها للأمن القومي لسنة 2002 هو ضرورة إعادة تنظيم قواتها المسلحة ، و إعادة هيكلة إنتشارها العسكري في العالم وفقا للمتغيرات و الظروف المستحقة.

إن بداية التفكير في إنشاء هذه القيادة يرجع إلى منتصف سنة 2006، حيث يعتبر وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد في ظل إدارة بوش الابن صاحب هذه الفكرة و مهندس هذه القيادة، ويعود هذا الأمر إلى شهر أوت سنة 2006، ليأتي إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 2007/02/07 القاضي بتأسيس قيادة عسكرية موحدة جديدة لإفريقيا معتبرا بذلك " أن إفريقيا أصبحت تمثل مصلحة حيوية و إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية " ¹. (لكن ما يجب التنويه إليه هو أن التمهيد لإنشاء هذه القيادة تم التنظير له من قبل الإدارة الديمقراطية في عهد الرئيس السابق بن كلينتون) ² .

حيث يمثل هذا الإعلان تجسيدا فعليا و ترجمة ميدانية لما تضمنته أهداف إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2002، وجاء كذلك إستجابة لضغوطات متواصلة على الإدارة الأمريكية سواء من قبل إدارة بوش من تيار المحافظين الجدد (بول وولفويتز، ديك تشيني، رامسفيلد، دفيد فرام، ...)، أو من قبل أطراف خارجية مؤثرة (المجمع العسكري الصناعي، مراكز البحوث و التفكير Think Tanks) ³. حيث صادق الرئيس الأمريكي أخيرا على المشروع الرامي لإنشاء هذه القيادة بتاريخ 2006/12/15 ⁴ .

وبعد أن أجاز الكونجرس الأمريكي تأسيس هذه القيادة الجديدة لتعزيز العمليات والنشاطات المختلفة للقوات الأمريكية في إفريقيا(مدنية وعسكرية)، تم إقراره فعليا و بصفة رسمية في 2006/12/30 بعد موافقة كل من الرئيس، وزارة الدفاع، والكونجرس الأمريكي، ليأتي إعلان بوش التاريخي في 2007/02/07 ليشهد ميلاد الأفريكوم (إنه لأول مرة في تاريخ إفريقيا تُؤسس قيادة عسكرية موحدة).

إن معرفة هذه الخلفيات السالفة الذكر قد تساعدنا على الفهم الجيد لإستيعاب الموضوع، لكنها قد لا تكفي وحدها لتبرير الموقف الأمريكي القاضي بإنشاء قيادة جديدة مختصة بإفريقيا بعد أن كانت هذه الأخيرة

¹ - Real B, op-cit. ,p.3 .

² - حلمي عبد الكريم الزعبي، مرجع سابق ، ص.1.

³ - Fr.wikipedia.org/wiki/united-states-africa-comand.

⁴-Lauren Ploch, op-cit.p.1

تتقاسمها ثلاث قيادات عسكرية ، وعليه هناك مجموعة من الإعتبارات التي دفعت بالولايات المتحدة إلى إتخاذ هذه المبادرة و الإعلان الرسمي عن قيامها ، ففيما تتمثل أهم هذه الإعتبارات ؟ .

المطلب الثاني: الإعتبارات الاقتصادية

هناك مجموعة من العوامل التي راعتها الولايات المتحدة الأمريكية أثناء إعلانها عن إنشاء الأفريقيوم ، ولعل من بين أهم هذه العوامل على الإطلاق يتمثل في العامل الاقتصادي الذي يحتل صدارة الترتيب في سلم أولوياتها و يشغل مركز إهتمامها بالقارة الإفريقية ، إن ما يفسر ذلك هو تصريح مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية سوزان رايس في إدارة كلينتون السابقة " إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بصورة كبيرة على القارة الإفريقية في البترول والمعادن الإستراتيجية، فما يقارب 14 % من إستيراد النفط الخام يأتي من القارة الإفريقية، بالمقارنة مع 18 % تقريبا التي تأتي من الشرق الأوسط ، و يتوقع أن تكون القارة الإفريقية مصدرا لأكثر من الإحتياجات النفطية المستوردة خلال العقد الأول من القرن 21 " ¹ .

في هذا السياق، لقد أشارت تقديرات مجلس الأمن القومي أن أمريكا ستستورد خلال عام 2015 ما نسبته 25 % من مجموع إحتياجاتها الطاقوية و لاسيما النفطية منها من القارة الإفريقية ² .

وهذا يدخل في إطار الإعتماد على إستراتيجية جديدة تهدف إلى التنوع من مصادر وارداتها الطاقوية من بترول و غاز، وعدم الإكتفاء بالإعتماد الكلي على نفط الخليج، الشرق الأوسط، بحر قزوين...، و هذا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في هذه المناطق، زيادة على التكلفة المرتفعة الناجمة عن تأمين خطوط نقل الطاقة نظرا للتهديدات و الأخطار المصاحبة لها. لذا بدأ الإهتمام الأمريكي يتركز على جميع مصادر الطاقة في الأقاليم و المناطق الغنية بالنفط والموارد الإستراتيجية الضرورية لإقتصادها، من ضمنها القارة الإفريقية .

في هذا الصدد، بيّن جورج بيرسن وزير الطاقة الأمريكي السابق في إدارة كلينتون " أنه لا يمكن للعلاقات الأمريكية الإفريقية التجارية ، إلّا و تُصبح أوثق في المستقبل نظرا لكون كل برمبل واحد من البترول من خمسة براميل تستهلكها الولايات المتحدة الأمريكية في العقود القليلة القادمة سيكون على الأرجح من إفريقيا، وأن

¹-غازي فيصل حسن،مرجع سابق.

²-عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق،ص.62.

الولايات المتحدة تستورد 08 % من جميع وارداتها البترولية من نيجيريا وأنغولا، و أن الحقول النفطية في خليج غينيا تتسم بأهمية متزايدة فيما يتعلق بإمدادات الطاقة إلى الولايات المتحدة"، و أشار كذلك " إلى وجود إمكانيات أخرى علاوة على البترول في إفريقيا" حيث ذكر على سبيل المثال: "أن الغاز الطبيعي المسيل يتحول بشكل مطرد إلى سلعة عالمية ، و الولايات المتحدة تعد مستهلك رئيسي لتلك السلعة " ¹ .

كذلك نجد أن نسبة النفط التي كانت تستورده الولايات المتحدة من خليج غينيا كانت تبلغ 10 % سنة 2001 من جملة وارداتها، ثم أصبحت 15 % عام 2007، و ستضعف تقريبا عام 2025.

في هذا الصدد نجد تصريح نائب الرئيس الأمريكي السابق **ديك تشيني** في هذا الخصوص: " يجب أن نُخفّف من اعتمادنا على بترول الدول المعادية مثل فتروبيلا شافيز، و نُعوّضه بنفط خليج غينيا "، وفي حديث لصحيفة وول ستريت جورنال، صرّح الجنرال شارلز واد قائد القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا " تقع على عاتق قواتنا المسلحة في إفريقيا ، مهمة أساسية تتلخص في ضمان السيطرة الكاملة على المناطق النفطية في نيجيريا وما حولها، لأن 25 % من حجم الواردات الأمريكية للنفط ستأتي من هناك " ² .

إن وقائع الأحداث أكّدت على أن الأهمية الاقتصادية لإفريقيا تشكل عنصرا حيويا للإستراتيجية الأمريكية فيها، لاسيما منطقة إفريقيا الغربية، حيث صرّح بوش قائلا " نفط إفريقيا الغربية أصبح يمثل إستراتيجية حيوية للولايات المتحدة الأمريكية" ³ .

كما أن التقرير الصادر عن نائب الرئيس الأمريكي **ديك تشيني** ، الذي أعده في عام 2001 حول السياسة القومية بالنسبة للطاقة جاء فيه " أن إفريقيا ستكون أحد المصادر الأمريكية المتنامية بسرعة من نفط و غاز طبيعي"، إضافة إلى هذا نجد أنه في الأول من شهر فيفري من سنة 2002 ، أعلن مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية في إدارة الرئيس بوش الابن، **والتر نستيز** " أن هذا النفط الإفريقي أصبح مصلحة إستراتيجية قومية لأمريكا "، كما تنبأ تقرير آخر صدر في ديسمبر عام 2002 عن وكالة الإستخبارات الأمريكية (CIA) بعنوان **الإتجاهات العالمية لعام 2015** ، " بأن أمريكا ستحصل على ربع وارداتها النفطية من إفريقيا " ⁴ .

¹ -غازي فيصل حسين، المرجع نفسه.

² - الطاهر المعز، "أفريقيوم مخطط إمبريالي أمريكي في إفريقيا"، في: www.ikhwansd.com/articles/2009/4/africa.htm

³-Yves Boyer, op-cit,p.8,

⁴- Robert G.Berschinski, « Africom dilemma :the global war on terrorism, capacity building,humanitarianism and the futur of US security policy in Africa,november 2007,in: www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub827.pdf.

حيث أشارت بعض الإحصائيات و التقارير الحكومية الرسمية الصادرة عن الإدارة الأمريكية، أن نيجيريا تضم إحتياطيات نفطية و غازية تقدر بحوالي 31 مليار برميل، ليبيا حوالي 40 مليار برميل، الجزائر حوالي 12 مليار برميل، التشاد حوالي 01 مليار برميل، السينغال حوالي 700 مليون برميل، السودان حوالي 563 مليون برميل، النيجر، تونس و موريتانيا حوالي 300 مليون برميل لكل واحدة منها¹. حيث تعتبر نيجيريا الدولة الإفريقية الأولى المُصدّرة للنفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، و الخامسة عالميا التي تزود أمريكا من إحتياجاتها النفطية، بينما تحتل أنغولا المرتبة السادسة عالميا ، ثم تليها الجزائر في المرتبة السابعة² .

علما أن 87 % من المبادلات التجارية الأمريكية الإفريقية متكونة أساسا من النفط و مشتقاته ، مع الإشارة كذلك إلى مسألة أخرى لا تقل أهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية، ألا و هي أن نقل المصادر الطاقوية من نفط و غاز عبر الواجهة الأطلسية لإفريقيا إلى الولايات المتحدة تعد أقل تكلفة وأكثر أمنا من نقله عبر الشرق الأوسط، نظرا لكونها أبعد من خطر النزاعات و الحروب و عدم الإستقرار الذي يميز تلك المنطقة.

إلى جانب عامل الطاقة و الموارد الطبيعية التي تزخر بها إفريقيا، والتي تؤهلها لأن تكون في صدارة أولويات صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هناك عوامل أخرى تدعو للإهتمام بهذه القارة من الجانب الأمريكي، حيث صرّح في هذا الشأن مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون التخطيط والسياسيات، ريان هنري (Rayan Henry) " أن إفريقيا التي تمثل مساحتها 35 % من نسبة مساحة العالم، و يبلغ عدد سكانها 25 % من نسبة سكان العالم ، تزداد أهميتها بصورة مطردة ، و أنه حان الأوان للولايات المتحدة الأمريكية أن تدرك و تعي هذه الأهمية " ³ .

و إعتبر أن الأهداف الحقيقية لتشكيل الأفريكوم هي تأمين واردات النفط القادمة من نيجيريا، والسيطرة على منابع النفط في منطقة خليج غينيا الممتدة من ليبيريا إلى أنغولا ، حيث يرجع الإهتمام الأمريكي بهذه المنطقة إلى إكتشاف النفط بها مؤخرا بكميات هائلة لم يسبق إكتشافها في أي مكان آخر من العالم .

كما نجد في هذا السياق تصريح وزير الطاقة الأمريكي السابق، في إدارة جيمي كارتر السيد: جيمس شلسنفر أثناء المؤتمر العالمي الخامس عشر للطاقة في سنة 1992 الذي جاء فيه " جل ما تعلمه الشعب الأمريكي من حرب الخليج، أنه من الأسهل الذهاب إلى الشرق الأوسط لمعاقبة الناس من القبول بالتضحيات للحد من إرتهان الولايات المتحدة للنفط المستورد، فالنفط الإفريقي يمثل مصدر إهتمام الولايات المتحدة

¹ - www.eia.doe.gov/pub/oil/petroleum_data-publication/company/level_imports/current/import.html.

² - Robert G.Berschinski, loc. cit p.2.

³ - يحي عبد المبدى، "أفريكوم قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا، في: www.siironline.org/alabwab/maqualat-mohadarat.

بالقارة، حيث من المحتمل حسب بعض التقديرات الإستراتيجية والتقارير الأكاديمية ، أن القارة الإفريقية ستصبح خلال العقد المقبل المصدر الثاني للنفط بعد الشرق الأوسط ، وربما حتى الغاز للسوق الأمريكية " 1 .

و للإستدلال على صحة هذه المعطيات، يمكن إبراز بعض الأحداث التي عرفتتها بعض المناطق من القارة الإفريقية الغنية بالثروات والموارد الطاقوية التي تدخل في صلب إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية:

1- في شهر جويلية 2003 أدت محاولة وقوع إنقلاب عسكري في جزيرة ساوتومي و برنسيب الواقعة في غرب إفريقيا (دولة صغيرة غنية بالنفط و حليفة نيجيريا)، إلى سرعة التدخل الأمريكي في الأرخبيل، و بعد ثلاثة أشهر قدمت شركات نفطية أمريكية 500 مليون دولار أمريكي من أجل التنقيب في عمق مياه خليج غينيا، الذي تتقاسمه نيجيريا مع ساوتومي و برنسيب، أي ضعف ما كانا هذين البلدين يأملان في الحصول عليه 2 .

2- قيام حركة يونيتا (UNITA) الانفصالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالعديد من عمليات الإعتداء على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تلك الجمهورية الغنية بالأماس و المعادن النفيسة، ومع ذلك نجد تعمّد الولايات المتحدة على عدم التدخل و إتخاذ أي إجراءات عقابية ضدها بسبب إمتلاك عدة شركات أمريكية العاملة في هذا القطاع لأسهم و حصص في العديد من شركات إستخراج الأماس في جمهورية الكونغو .

هناك قضية أخرى تشكل مصدر قلق أمريكي ، و تشغل بال و أنظار صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثلة أساسا في تنامي العلاقات الإقتصادية الصينية الإفريقية و زيادة إحتياجاتها النفطية منها 3 ، حيث يمثل التواجد الصيني في المنطقة أحد أهم العوامل التي أدت بها إلى إعتتماد إستراتيجيتها الجديدة الرامية إلى إحتواء المد و الزحف الصيني على القارة، خاصة بعد تراجع النفوذ التقليدي الغربي المتمثل في الدور التاريخي الأوروبي في المنطقة، هذه القضية تدخل في إطار الدوافع و الأسباب غير المعلنة وراء إنشاء قيادة الأفريقيوم.

وعليه، فلقد شكّلت المبادلات التجارية بين الصين و الدول الإفريقية أعلى مستوياتها و نسبها في الفترة الأخيرة من القرن 20 (حوالي 100 مليار دولار أمريكي حسب بعض التقديرات)، خاصة مع التراجع

1 - غازي فيصل حسين، مرجع سابق.

2 - غازي فيصل حسين، مرجع سابق.

3 - Clarence J. Bouchat, "Security and stability in Africa: development approach",2010,p.4.in :
<http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/>.

الملحوظ و النسبي للنفوذ الأوروبي كما تمت الإشارة إليه، حيث تبدو الصين اليوم المنافس الأول للولايات المتحدة في إفريقيا في المجال الإقتصادي، لاسيما في المجال النفطي في منطقة التماس السودانية التشادية و الصراع على نفط دارفور و التشاد ، و باقي المناطق الأخرى من القارة .

حيث أصبحت الصين في سنة 2008 ثاني شريك تجاري لإفريقيا، أين بلغت قيمة المبادلات التجارية بينهما حوالي 100 مليار دولار أمريكي، كما تقود الصين بعثات تجارية عالية المستوى مع أكثر من 49 دولة إفريقية¹ .

ولتمتين صلاتها بالبلدان الرئيسية المنتجة للنفط، أسست الصين علاقات متعددة الأبعاد مع هذه البلدان، تتجاوز المصالح النفطية لتتضمن: الإستثمار، التجارة، تخفيف الديون والمساعدات الإنمائية ، علما أن إستراتيجية الصين الإقتصادية مع الدول الإفريقية في مجال تقديم المساعدات والعون لهذه الدول من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب الإفريقية، تخلو من أية مشروطة سياسية أو أي ضغوط سياسية أو إقتصادية ، مقارنة بالدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية² .

شاركت الصين كذلك في توفير برامج التدريب سنويا لحوالي 4000-5000 إفريقي في المجالات التالية: (التجارة، الزراعة، الصحة العامة، الإتصالات، البيئة والتعليم)³ .

و ما يزيد من الخشية و الريبة الأمريكية من تنامي النفوذ الصيني في القارة الإفريقية، هو إتساع إستراتيجيتها الشاملة بمختلف أبعادها، خاصة ديناميتها السياسية في إفريقيا، وعدم الإكتفاء بالحضور الإقتصادي فقط ، بحيث ما زالت تمثل إفريقيا المكان المناسب لتواجد القوات الأممية (القبعات الزرق) بسبب الأزمات و الحروب التي تعرفها هذه الأخيرة⁴ .

ففي هذا السياق شاركت الصين في ستة (06) مهام لعمليات حفظ السلام في إفريقيا: ⁵ (ليبيريا، ساحل العاج، الكونغو، الصحراء الغربية، سيراليون و إثيوبيا)، فقد أرسلت الصين في سنة 2003 قوات إحتياط

¹ -Eric Nguyen, **les relations Chine-Afrique**, Paris: Studyrama perspectives,2009.p.68.

² - لعل الشرط الوحيد الذي تضعه الصين في هذا الجانب ، يتمثل أساسا في عدم إعتراف الدول الإفريقية الراغبة في الإستفادة من المساعدات، بتايوان كدولة مستقلة عن الصين.

³ - **الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ن ط1، 2008، ص.408.

⁴ - أنظر في هذا الشأن خريطة التواجد الصيني في القارة الإفريقية ، المدرجة في الملحق.

⁵ - خليفة أحمد، " القيادة الإستراتيجية الأمريكية الأفريقيوم، لماذا الآن؟" في: www.albasah.com/VB/shrowthead.php

صينية إلى الكونغو (الزائير سابقا) من أجل تنفيذ مهام المراقبة و إعادة توطين السلم في إطار عملية (MONUC).

في سنة 2005 أرسلت قوات إحتياط أخرى إلى ليبيريا في إطار عملية MINUL، و في جوان 2007 تعهدت الصين بإرسال قوة مكونة من 3000 عسكري إلى السودان من أجل حفظ السلام والأمن هناك، وحسب بعض الإحصائيات فإن هناك حوالي 2150 جندي صيني في إطار مهام القبعات الزرق، تم إرسالهم إلى إفريقيا في سنة 2009¹.

كذلك، من جانب آخر نجد أن الإهتمام الصيني بالقارة الإفريقية تجاوز و تعدى المجال الإقتصادي والسياسي ليشمل الجانب الأمني على وجه الخصوص، خاصة في مجال محاربة ظاهرة القرصنة البحرية في القرن الإفريقي، وعلى السواحل الصومالية بالتحديد، وللتأكيد على أهمية إفريقيا بالنسبة للصين، لا بأس من إعطاء بعض الحقائق والأرقام الدالة على إزدياد قوة الصين:

لقد عرفت الصين نسبة نمو قُدّرت بحوالي 10 % كل عام ، ومن أجل ضمان إستقرار و إستمرار هذه النسبة يجب عليها إستهلاك أكبر قدر ممكن من الموارد الطاقوية (بترول، غاز، يورانيوم ...) ، في هذا السياق، نجد أن الصين:

- إستوردت في سنة 2000، 29 % من إحتياجاتها النفطية من إفريقيا.
- إستوردت في سنة 2007، 47 % من إحتياجاتها النفطية من إفريقيا.
- إستوردت في سنة 2010، 55 % من إحتياجاتها النفطية من إفريقيا.

وحسب توقعات بعض الخبراء ، فإنه من الممكن أن تصل واردات الصين النفطية من إفريقيا حوالي 60% من مجموع إستهلاكها الطاقوي من النفط، و 30% من الغاز، خاصة إذا علمنا أن إفريقيا تمتلك 10% من الإحتياط العالمي من النفط و 10% من الإحتياط العالمي من الغاز² ، كذلك فقد أجرت الصين إتفاقات مع جيبوتي للحصول على تسهيلات بحرية لنقل وارداتها النفطية، مع العلم أن جيبوتي تتمتع بموقع ممتاز ، إذ أنها تعتبر بمثابة معبر إستراتيجي يقع بين قناة السويس و خليج عدن.

- إستثمرت الصين في : أنغولا حوالي 08 مليار أورو، نيجيريا حوالي 11 مليار أورو، السودان 10 مليار أورو.

¹ -Eric Nguyen ,Ibid.p.65 .

²- Eric Nguyen, Ibid.p p. 34-33 .

- ساندت الصين حركة يونيتا المتمردة في أنغولا ضد حكومة لواندا، نظرا لسيطرة هذه الحركة على معظم مصادر النفط .

- إستفادت الصين من العقوبات المفروضة على السودان لتجد لها موطأ قدم لإستثماراتها و شركاتها النفطية لاسيما في غرب السودان و بالتحديد في إقليم دارفور.

- نجد كذلك أن الممول الثاني للصين بعد السعودية هي أنغولا.

- المبادلات التجارية بين الصين و إفريقيا بلغت سنة: 2000 حوالي 10 مليار دولار أمريكي، 2003 حوالي 17 مليار دولار أمريكي، 2004 حوالي 20 مليار دولار أمريكي ، 2005 حوالي 40 مليار دولار أمريكي أين إعتبرت ثالث شريك لإفريقيا بعد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، في 2006 بلغت حوالي 50 مليار دولار أمريكي ، 2010 حوالي 100 مليار دولار أمريكي، حيث إحتلت المرتبة الثانية في تعاملاتها مع إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية متجاوزة بذلك الحضور التقليدي القوي للنفوذ الفرنسي في القارة.

- 92% من الصادرات الإفريقية إلى الصين تشمل المواد الأولية: 72% من المحروقات، 13% من القطن، 02% من الخشب.

- بلغت نسبة الصادرات الإفريقية إلى الصين حوالي 35% من مجموع صادراتها إلى باقي دول العالم¹.

إضافة إلى قطاع المحروقات وأهميته بالنسبة للصين، نجد أن هناك قطاع آخر يحظى بإهتمام الصين في إفريقيا ألا و هو صفقات التسلح ، حيث تُزوّد الصين إفريقيا بالأسلحة الخفيفة، وتحتل بذلك المرتبة الثالثة من حيث تمويل إفريقيا من هذه الأسلحة، من بين زبائنها في مجال صفقات الأسلحة يمكن ذكر الدول التالية (النيجر، إثيوبيا، بورندي، ناميبيا، أنغولا، سيراليون، إريتريا، زامبيا، مصر، الكونغو، جزر القمر، غانا، السودان، مالي ، التشاد، الكوتفوار، بوتسوانا...).

فخلال الحرب الإثيوبية الإريتيرية (1998-2000) باعت الصين ما قيمته مليار دولار أمريكي من السلاح لكلا البلدين، وكان ذلك تجاوزا للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على مبيعات السلاح للطرفين، كما حرصت الصين على تعميق تعاونها العسكري بينها و بين جيبوتي، خاصة بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية داخلها².

¹-Eric Nguyen ,Ibid.p p.43-44.

²- خليل حسين، الجغرافية السياسية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط 1، 2009، ص.329 .

كما تعتبر إفريقيا بمثابة مخبر تجارب للأسلحة الصينية التي تختبر مدى نجاعتها من خلال بيعها للدول الإفريقية نظرا لعدم وجود قيود و ضوابط محددة في هذا المجال مقارنة بالدول الغربية الأخرى التي تشترط إلتزامات معينة على الدول الراغبة في إبرام صفقات التسلح معها، حيث بلغت قيمة مبيعات الأسلحة الصينية للدول الإفريقية ما بين 2000-2004 حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي ، مقارنة مع مبلغ 26 مليار دولار أمريكي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة¹.

كما نسجل أيضا الحضور العسكري الصيني في القارة من خلال قيامها في سنة 2008 بإرسال مدمرتين حربيتين (02 destroyers) و بارجة (navir) لنقل المؤونة والدعم اللوجيستي في إطار مهام محاربة ظاهرة القرصنة في خليج عدن، وهذا بالتنسيق والإشراف مع جهود الأمم المتحدة في هذا الشأن.

بحيث تشكل هذه الحادثة سابقة من نوعها في تاريخ الصين العسكري الذي لم يعرف أي محاولات إرسال لقواتها خارج الإقليم الصيني منذ تاريخ 1405-1433 الذي عرف إرسال الأميرال الصيني Zheng He للسفن الحربية خارج إقليم الصين.

هذه الإستراتيجية تدخل ضمن إعلان الصين عن قدراتها العسكرية البحرية و نواياها بالتدخل خارج مناطق نفوذها التقليدية، لاسيما أمام محاولة الصين إمتلاك حاملة طائرات لأول مرة في تاريخها العسكري قد تسمح لها بالتدخل خارج حدودها الإقليمية إذا تطلبت الضرورة لذلك .

وما يثير مخاوف الغرب عموما و الولايات المتحدة خصوصا من تزايد النفوذ الصيني في القارة الإفريقية ، هو إمتداد هذا النفوذ ليشمل المجالات العسكرية و الإستراتيجية ، من خلال مطالبة الصين بعض الدول الإفريقية بمنحها تسهيلات عسكرية بحرية ، كما هو الحال بالنسبة لميناء Lobito في أنجولا، أو ميناء السودان، إضافة إلى إنتشار قواعدها العسكرية في أم درمان في السودان، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية في مدينتي متادي و كاميا (Matadi et Kamia)².

وفي ظل التنافس الشديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على موارد الطاقة في إفريقيا، أصبح البعض يتحدث عن حرب باردة جديدة بينهما ، بعيدا عن الإختلافات الإيديولوجية التي كانت سائدة في فترة

¹- Eric Nguyen ,Ibid.pp.50-51

²-Eric Nguyen ,Ibid.p.66

الحرب الباردة التقليدية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي السابق، ولكن هذه المرة إستنادا إلى العامل الإقتصادي في بعده الطاقوي¹.

و ما يزيد من حدة تعقد هذا التنافس القائم بينهما هو نشر التقرير الصادر عن مجلس الإستخبارات القومي الأمريكي تحت عنوان " وضع خريطة المستقبل العالمي "، المتضمن توقعات بأن تبرز الصين والهند كلاعبيين عالميين رئيسيين بحلول عام 2020 مما سيساهم في تغيير المسرح الجيوسياسي و بالتالي سيكون له إنعكاسات شبيهة بإنعكاسات نهوض ألمانيا الموحدة مع أواخر القرن 20"، و قد دّل التقرير على " أن موقع القوة النسبية للولايات المتحدة سيتراجع ليس بنهوض الصين والهند فحسب، وإنما بنهوض دول أخرى مثل البرازيل وأندونيسيا أيضا"².

وما يمكن إستنتاجه في هذا الشأن هو أنه وأمام هذه المبررات الرسمية الأمريكية تبقى بعض الأهداف التي لسبب أو لآخر ليست معلنة لكنها تبقى أكيدة من قبيل أن القارة الإفريقية باتت المصدر المستقبلي لمصادر الطاقة، وأمام المنافسة المحتدمة و المستترة بين مجموعة من القوى العالمية حول الاستفراد بالثروات الإفريقية يبرز المبرر الواقعي والحقيقي الممكن وراء إنشاء الأفريكوم.

المطلب الثالث: الإعتبارات الأمنية والعسكرية

لقد شكّل الهاجس الأمني أهم العوامل المحددة لإستراتيجية الأمن القومي لسنة 2002، التي تم إعادة بنائها وصياغتها إستجابة للظروف والمتغيرات التي عرفتها تطورات الساحة الدولية، بفعل تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على التوجهات الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، والتي ترجمت أساسا في الحرب على ما يسمى الإرهاب التي شكّلت العنوان الشامل لسياستها الداخلية والخارجية، حيث قامت لأول مرة بتأسيس وزارة الأمن الداخلي Department of Home Land Security، في أكتوبر 2002.

إضافة إلى إعادة هيكلة مصالح الإستخبارات و الوكالات الخاصة بضمان الأمن الداخلي مع ضمان أكبر قدر ممكن من التنسيق بين هذه المصالح مع هيئات وطنية أخرى مكلفة بالحفاظ على الأمن الداخلي³.

¹ - الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية و التنافس على موارد الطاقة، أبو ظبي: مركز أبو ظبي للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2008، ص. 428.

² - الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية و التنافس على موارد الطاقة، المرجع نفسه، ص. 444.

³ - ف ي كرلوف، مرجع سابق، ص 190.

في هذا السياق العالمي الذي يتميز بتصاعد حدة التهديدات الموجهة للأمن القومي الأمريكي في مختلف مناطق العالم، إعتبرت الولايات المتحدة أن إفريقيا أصبحت تشكل الأرضية الخصبة والملاذ الآمن الذي إتخذته الجماعات والتنظيمات الإرهابية كمراكز للتدريب والتحصير القتالي ، ومن ثمة تحوّلها إلى مراكز عبور من خلالها تشن وتنفذ العمليات الإرهابية مستهدفة بذلك مصالحها وأماكن تواجدتها على الصعيد الإقليمي و الدولي على حد سواء .

حيث لخصّ الجنرال الأمريكي جيمس جونس قائد قوات حلف الشمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا أسباب الإهتمام الأمريكي المتزايد بالقارة الإفريقية بما يلي : "إفريقيا ضرورة إستراتيجية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية " ، وأوضح بأهمية الإعتراف في أسرع وقت ممكن بأن مسائل الأمن الإفريقية ستعكس على أمن الأراضي الأمريكية و أضاف "أن القارة الإفريقية تشهد عدم إستقرار سياسي داخلي المنشأ تفاقمه المشكلات الإجتماعية و الإقتصادية و الأمنية ناتجة بدورها عن عوامل متعددة، إرتفاع معدل الولادات، المسائل الزراعية، المشكلات البيئية والأوبئة، كل هذه العوامل تغذي الإرهاب وإنعدام الأمن"¹.

و في خطاب له بتاريخ 20-06-2002 صرّح الرئيس الأمريكي بوش قائلاً: " لا يجب علينا ترك الإرهابيين يهددون الشعوب الإفريقية أو إستعمال إفريقيا كقواعد لتهديد العالم "، حيث شكلت هذه الأحداث المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تركيزها على القضايا الأمنية في القارة الإفريقية التي تحولت حسب الولايات المتحدة الأمريكية إلى الملاذ الآمن للإرهابيين².

وبالتالي يمكن رصد الأهداف الأمنية التي دفعت بها إلى إنشاء هذه القيادة الجديدة في إفريقيا:

- حفظ السلم والأمن في إفريقيا: بإعتبار أن ضمان الإستقرار و السلم يُوفّر لها ظروف الهيمنة والسيطرة على مصادر الطاقة، وبالتالي التفوق على باقي الأقطاب والقوى الدولية الأخرى، مقارنة بمناخ غير آمن.
- الوقاية من النزاعات و حلها: و هي تمثل جوهر عمل الدبلوماسية الوقائية الرامية إلى منع نشوب و قيام النزاعات في القارة، و إحتوائها ومنع إنتشارها إلى مناطق أخرى في حالة إندلاعها في منطقة معينة، وبالتالي ضمان مناخ آمن و مستقر لظروف عمل الشركات الأمريكية المنتشرة في القارة خاصة في القطاع الطاقوي .

¹ - جان كلود بيسييه، "الأفريكوم: إفريقيا ضرورة إستراتيجية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، مرجع سابق.

² - Maria Egizia gattamorta, "Africa 2008 a transitional year", in: Quarterly, year 5 N°4, winter 2007, p.43

- محاربة التهديدات الجديدة التي بدأت تظهر في إفريقيا: من بينها تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، الجرائم الإلكترونية...، والتي تتقاطع نشاطاتها وأعمالها مع التنظيمات الإرهابية و شبكات تهريب الأسلحة التي أصبحت تتخذ من إفريقيا مركزا متقدما لتنفيذ أعمالها الإرهابية مهددة الأمن الإقليمي في القارة، و بالتالي تهديد المصالح الأمريكية فيها.

حيث صرّح في هذا الصدد، ريان هنري مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق المكلف بالشؤون السياسية والتخطيط في ظل إدارة الرئيس بوش قائلا " إن الأمر لا يتعلق بتهديد دولة لدولة، ولا لجيش ضد جيش، ولكن الأمر يتعلق بالتهديدات العابرة للقوميات (الحدود)، لا أستطيع أن أقول أو أجزم بعدم وجود حروب تقليدية، ولكن الأمر يتعلق بتهديدات جديدة التي تتطلب مواجهتها وسائل جديدة و متطورة " ¹ .

- محاربة الإرهاب: خاصة مع إنضمام العديد من التنظيمات الإرهابية المحلية إلى جناح تنظيم القاعدة الأم و إعلان ولائها له، لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء التي باتت تقاطع فيها مختلف شبكات التنظيمات و الحركات الإجرامية الأخرى ² .

- محاربة ظاهرة القرصنة التي إستفحلت بشدة في منطقة القرن الإفريقي في الفترة الأخيرة من مطلع القرن 21 ، خاصة و أن منطقة القرن الإفريقي تشكل منطقة حيوية و إستراتيجية هامة للولايات المتحدة.

و عليه يمكن إستنتاج أنه لتقديم الحجج و الذرائع البينة لتبرير تواجدها العسكري في القارة ، يجب أن يكون هناك عدو حقيقي يضيف الشرعية لتدخلها في القارة، ففي هذا السياق، وجدت الولايات المتحدة في الإرهاب الفرصة المواتية لها، لإقحام قواتها العسكرية للمشاركة في عمليات مشتركة مع بعض حلفائها الأفارقة لمحاربة هذه التنظيمات الإرهابية التي أضحت مصدر تهديد مباشر للمصالح الأمريكية في إفريقيا.

خاصة في ظل سيطرة تيار المحافظين الجدد و تأثيره على المواقف والقرارات الأمريكية تجاه العالم الخارجي، حيث صرّح الرئيس بوش قائلا في هذا المنوال: " إن الفقر لا يُحوّل الناس إلى قتلة و إرهابيين، وإنما الفقر والفساد الإداري في الدولة يُحوّلها إلى دولة ضعيفة ، بحيث تصبح بؤر مناسبة يُعشعش ضمن حدودها الإرهابيون و شبكات الإتجار بالمخدرات " ³ .

أما عن الأسباب العسكرية التي ساهمت في قيام هذه القيادة، فيمكن ذكرها فيما يلي:

¹-La politique Africaine des Etats –Unis, mémoire de fin d'étude pour obtention du diplôme de l'Ecole Nationale D'Administration, Alger, 2007-2008, p.17.

² - عمار بوزيد، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، الجيش، ع.561، جانفي 2010، ص.30-39.

³ - ف ي كرلوف، مرجع سابق، ص 170.

1- ضمان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على سوق السلاح و صفقات التسلح في إفريقيا، وبقائها الشريك الأول لإفريقيا في مجال تجارة السلاح، (26 مليار دولار أمريكي في الفترة الممتدة من سنة 2000-2004)¹ ، و إحتواء النفوذ الروسي و الصيني في المجال العسكري.

2- يمثل الأفريكوم نتاج لمسار طويل من العلاقات الأمريكية الإفريقية من خلال برامج التدريب و التكوين العسكري التي تربط الولايات المتحدة مع شركائها الأفارقة، خاصة في ظل الإتفاقات و المعاهدات الأمنية المبرمة بينهما في هذا المجال، والتي أتاحت لأمريكا الحصول على بعض التسهيلات العسكرية والقواعد العسكرية الممنوحة لها من قبل بعض دول القارة، وبالتالي توفير الأرضية المواتية لتواجدها العسكري (قوات، قواعد، تسهيلات)،² .

3- الإشراف على تدريب القوات الإفريقية و العمل على إحترافيتها، من خلال تقديم الدعم التقني واللوجستي الضروريين، و هذا لن يتأت بطبيعة الحال إلا عن طريق توالي الأفريكوم لهذه المهام.

3- تخفيف الضغط على قوات قيادتها العسكرية المركزية و الأوربية المقحمتان في الحرب على الإرهاب، خاصة في العراق و أفغانستان .

5- محو الآثار السلبية لنشاط شركاتها الأمنية و العسكرية الخاصة في إفريقيا (SMP)، التي تورطت في تجنيد المرتزقة، إشعال فتيل العديد من الحروب، النزاعات و الانقلابات العسكرية³ (الموزمبيق، سيراليون) و تعويضها بقوات الأفريكوم.

المبحث الثالث: قيادة الأفريكوم (Africom)

إن وجود قيادة عسكرية أمريكية مكلفة بالإشراف والمتابعة اليومية لكل ما يجري على الساحة الإفريقية، إلى جانب الحضور السياسي والديبلوماسي الأمريكي المتمثل في سفاراتها وبعثاتها الديبلوماسية المنتشرة في مختلف أرجاء القارة، سيدعم و يُقوّي فرص الهيمنة والسيطرة الأمريكية على القارة، وبالتالي ضمان تحقيق مصالحها الإستراتيجية فيها، إلى جانب إحتواء النفوذ المتزايد للقوى والأقطاب الصاعدة في القارة (الصين، الهند، البرازيل، روسيا...).

¹ -Eric Nguyen, Ibid.p-51

² -Lotte Ten Hoove, Colmban Lebas and Nicolas Dorgeret, op-cit, p31.

³ - فنسان الغريب، " شركات المرتزقة الأمنية، بلاك ووتر نموذجاً"، في: www.al-akhbar.com/at/mode/48586/jhvd0 : hgIrhg(29/09/2007)

ففي هذا الشأن، وكما جاء على لسان مساعد وزير الدفاع الأمريكي المكلف بالشؤون السياسية والتخطيط ريان هنري "أن تأسيس قيادة عسكرية مسؤولة عن إفريقيا ، ستأخذ على عاتقها منطقة مسؤولية القارة الإفريقية، و نوكلها لقائد عام جديد، لن يهتم إلا بالمسائل الإفريقية 24 ساعة يوميا، 07 أيام في الأسبوع " ¹.

المطلب الأول: الهيكلية العامة للأفريكوم.

خلافًا لباقي القيادات العسكرية الأمريكية الخمس الأخرى في العالم، فإن الأفريكوم يعتبر القيادة العسكرية المتميزة، التي تضم أقساما مدنية ضمن التنظيم الهيكلي العام للقيادة، وهذا التقسيم الذي يحتوي على مهام مدنية (إنسانية) إلى جانب النشاط و المهام العملياتية (الحربية) الرئيسية ، يعتبر بمثابة التحوّل النوعي و التميز الفعلي عن باقي القيادات المقاتلة الأخرى، التي يشمل و يطغى على جهاز تنظيمها الهيكلي الفروع العسكرية القتالية فقط (الجانب العملياتي).

وعلى هذا الأساس، وسعيا منها لجعل دور هذه القيادة أكثر فعالية و إحترافية لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، فلقد تم تقسيم و توزيع الأدوار في هذه القيادة بين ثلاثة أجهزة (مؤسسات) حكومية أمريكية، كل منها مسؤول عن تنفيذ برامج معينة في نطاق إختصاصاته و مجال مسؤولياته، وفي حدود إمكانياته وموارده، مع ضمان أكبر قدر ممكن من التنسيق بين هذه الأجهزة و الوكالات الحكومية الثلاث التالية:

1- وزارة الدفاع الأمريكية: (DOD)

فقد أُسندت إليها المهام العسكرية في هذه القيادة، سواء العملياتية، الإستراتيجية أو التكتيكية المراد تنفيذها في القارة الإفريقية، إضافة إلى عمليات الدعم التقني و الفني و المتمثلة في مساعدة الدول الإفريقية على ضمان الأمن و الإستقرار في المنطقة عن طريق مختلف برامج التدريب و التكوين العسكري الذي شرعت فيه الولايات المتحدة مع دول القارة، وهذا بغية تأهيل جيوشها و ضمان إحترافية قواتها المسلحة للتصدي لكل أنواع الأزمات و النزاعات التي تواجهها القارة على نحو ما تم ذكره سابقا .

¹ - جون كلود بيسييه، « الأفريكوم، إفريقيا ضرورة إستراتيجية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية »، في: www.saqrcenter.net/?16c.

وبالتالي فإن إسناد هذه المهمة إلى قائد عام عسكري يخضع للسلطة السلمية لوزير الدفاع الأمريكي إسوة بباقي رؤساء القيادات الأخرى، ما هو إلا إمتداد لسيطرة العامل العسكري على بقية الأجهزة الأخرى العاملة في محيط القيادة، و هذا بالرغم من التصريحات الأمريكية الرامية إلى جعل هذه القيادة مختلفة عن باقي القيادات الأخرى¹.

2- كتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية (Department Of State)

إضافة إلى النشاط العسكري و الأمني (العملياتي) الذي يخضع إلى وصاية وزارة الدفاع الأمريكية، فإن هناك نشاط مدني موازي للنشاط الأول ، تشرف عليه كتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية والذي يتمثل بصفة عامة في برامج المساعدات الموجهة للدول الإفريقية خاصة المحدودة منها.

3- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

التي تشرف على إعداد مختلف برامج التنمية وتنفيذها ، وهذا بالتنسيق كذلك مع الجهازين الحكوميين السالفي الذكر، في هذا السياق صرّح الجنرال وليام وارد القائد العام السابق للأفريكوم أثناء مداخلة أمام لجنة شؤون التسلح على مستوى مجلس النواب الأمريكي بتاريخ: 2010/03/10 بما يلي: " إن الأفريكوم سيلعب دورا كبيرا في مجال نشاطات و برامج التنمية أكثر من غيره من القيادات الأخرى " ².

هذا فيما يخص الأجهزة و الوكالات الحكومية الأمريكية التي يتقاطع دورها في إطار هذه القيادة لضمان أكبر قدر من التنسيق و التعاون فيما بينها، إلى جانب الإعتماد المتبادل أثناء تنفيذ العمليات المشتركة³ ، أما بخصوص التنظيم العام الداخلي لهذه القيادة نجدتها تتكون من الهيئات التالية:

1- القائد العام للأفريكوم (رئيس القيادة):

يتم تعيينه من قبل الرئيس الأمريكي بإقتراح من وزير الدفاع ، مع إستشارة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الأمريكي (JCS)، يعتبر القائد العام للقيادة المسؤول المباشر الأول عن هذه القيادة، وهذا بالتنسيق مع باقي مسؤولي الأجهزة الأخرى المعاونة له والعاملة في هذا الإطار، كل حسب مجال إختصاصاته .

¹- Stephanie Hanson,"US.Africa Comand (Africom)",council on foreign relations,may3,2007.in:www.CFR.org.

²-Lauren Ploch, op-cit,p.06

³- Philippe Seib and Crola Weil, « Africom,the American military and public diplomacy in - Africa »,in : [www.USepublicdiplomacy.org/africom20% layout1%](http://www.USepublicdiplomacy.org/africom20%layout1%).

يقدم رئيس الأفريكوم تقاريره مباشرة إلى الرئيس الأمريكي، شأنه شأن باقي رؤساء القيادات الأخرى العسكرية، وهو ما يفسر ثقل هذه الأخيرة و تأثيرها في عمليات صنع القرار الخارجي الأمريكي لاسيما ما تعلق منها بالمستوى الإستراتيجي و العملياتي، توضع تحت تصرف القائد العام إمكانيات مادية و بشرية معتبرة بغية مساعدته على أداء مهامه و فعالية أداء هذه القيادة.

للإشارة يعتبر الجنرال الأمريكي وليام وارد Wiliam Ward أول رئيس للأفريكوم قبل أن يتقاعد في شهر مارس 2011، و قد تمّ تعيينه في هذا المنصب بحكم معرفته وخبرته الميدانية بجنابيا و شؤون الدول الإفريقية، نظرا لكونه شغل منصب نائب القائد العام للقيادة الأمريكية لأوروبا (الأوكوم) قبل توليه قيادة الأفريكوم، ثم خلفه الجنرال الأمريكي كارتر هام Carter .F.Ham القائد السابق للقوات الأمريكية في أوروبا، وهذا بتاريخ 2011 /03/09¹.

2- مساعد القائد العام للعمليات العسكرية:

تتلخص مهمته أساسا في الإشراف والإعداد العملياتي لمختلف المهام والعمليات العسكرية سواء (الإستراتيجية،العملياتية والتكتيكية)،إضافة إلى مسؤولياته الميدانية على تنفيذ الخطط والأهداف المسطرة من قبل القيادة العسكرية في المجال العسكري، وهذا بالتنسيق مع باقي الأجهزة الأخرى المشكّلة للأفريكوم.

3- مساعد القائد العام للشؤون المدنية (الإنسانية) :

إن ما يُميّز الأفريكوم عن باقي القيادات العسكرية الأخرى كما تم سرده قبلا، إنما يتمثل في إحتوائه على نشاطات و مهام مدنية (إنسانية) تشرف عليها الوكالة الإنمائية الدولية، المسؤولة عن إعداد برامج التنمية و تقديم المساعدات الإنسانية بإختلاف أبعادها للدول الإفريقية،² سواء المتضررة من الكوارث و الأزمات الطبيعية (المجاعة، الجفاف، الأمراض والأوبئة...) أو بسبب الحروب و التزاعات التي تعاني منها القارة و التي أدت إلى تدني مستوى المعيشة و إنعدام جهود التنمية بها.

حيث خصصت الولايات المتحدة جزءا كبيرا من ميزانيتها المرصودة للأفريكوم لتمويل مثل هذه البرامج و المساعدات للدول الإفريقية، و هذا لإضفاء نوع من المصدقية على هذه القيادة و التخفيف من طابعها

¹ - Lauren Ploch ,Ibid, p.01.

² - عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة الأفريكوم الأمريكية: حرب على الإرهاب أم سباق للتسلح، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص.ص. 64-65.

العسكري، نظرا للظروف العامة التي تعرفها القارة، من أجل كسب تأييد و مساندة الشعوب و الحكومات الإفريقية ، إضافة إلى مسعاها الرامي لإيجاد مقر دائم يحتضن هذه القيادة ¹ .

بناءا عليه، ومن خلال الهيكل التنظيمي لهذه القيادة ² يمكننا فهم سير عمل الأجهزة و الهيئات المسؤولة عن نجاح مهام و نشاطات الأفريكوم، ومعرفة سرّ فعّالية و إحترافية هذه القيادة الحديثة النشأة التي تضم في تعدادها خبراء في مختلف المجالات (الإستخبارات، الإتصالات، التحليل و التقارير الإستشراافية، خبراء من وزارة الخارجية،المالية،الأمن،التجارة،الطاقة،الزراعة، مكتب التحقيقات الفيدرالي...) ، حيث بلغ التعداد الإجمالي العامل في هذه القيادة حاليا 3600 عنصر (مدني و عسكري) ³ .

I - مكونات القوات العسكرية للأفريكوم

1- القوات الأمريكية البرية: (US ARAF): هو عبارة عن الذراع العسكري البري المشكل لهذه القيادة، يتكون من فرقتين إلى ثلاث فرق من القوات المحمولة جواً، و يربط حوالي عشرون ألف (20000) جندي من هذه القوات في بعض الدول الإفريقية، مع العلم أن السمة الغالبة لهاته القوة العسكرية تتمثل في أنها قوات محمولة جوا قادرة على الإنتشار في أي منطقة من إفريقيا إذا إستدعت التطورات و الحاجة لذلك .

وبالتالي يجب أخذ هذه المسألة بعين الإعتبار من قبل الدول الإفريقية المرشحة لإحتضان مقر القيادة نظرا لما تشكله هذه الوضعية على الأمن و الإستقرار الداخلي للدول ، خاصة إذا علمنا أن تمركز هذه القوات محتمل أن يكون في عدة قواعد سواء في شرق القارة (كينيا، جيبوتي و إثيوبيا) أو في غربها (نيجيريا،السينغال) أو في الشمال (المغرب، موريطانيا) أو في دول الساحل (مالي، التشاد ، النيجر)، و توضع تحت تصرف هذه القوة أسطول من الحوامات القتالية طراز أباتشي يونجباي و شينوهوك ⁴ .

2- القوات البحرية الأمريكية (NAVAF): هي عبارة عن ذراع عسكري بحري، يتشكل من قطع الأسطول السادس في البحر المتوسط و القوات البحرية الأمريكية المرابطة في قواعد مومباسي الكينية و في جيبوتي، والموجودة في شرق إفريقيا:

¹ - أحمد شعبان، مرجع سابق.

² - لمعرفة المزيد عن التنظيم الداخلي لقيادة الأفريكوم، أنظر الملحق الخاص بهيكله القيادة العسكرية لإفريقيا.

³ -Fr.wikipédia.org/wiki/united-states-africa-comand

⁴ - حلمي عبد الكريم الزعبي، مرجع سابق ، ص ص 11-12 .

- قاعدة مومباسي الكينية : التي تتواجد بها قوات بحرية أمريكية مؤلفة من خمس سفن حربية ، بما فيها حاملة الطائرات و ثلاث سفن إنزال و سفينة إسناد و 3500 مقاتل من جنود مشاة البحرية .
- قاعدة كامب ليمونيه في جيبوتي : توجد بها قوات من البحرية الأمريكية تقدر بحوالي: 1800 عنصر بالإضافة إلى 06 قطع بحرية ، مدمرات و سفن إسناد .
- 3- القوات الجوية الأمريكية (AFAFRICA/17AF)**: وهي عبارة عن الذراع العسكري الجوي لهذه القيادة، مكون من 150 طائرة مقاتلة من نوع F15 ,F16,F18 ، بالإضافة إلى أسراب من الطائرات المتواجدة في بعض الدول الإفريقية (قاعدتي برافو و أورووا في كينيا، جيبوتي، أريتيريا و إثيوبيا)¹ .
- 4- القوات الأمريكية للعمليات الخاصة (SO CAF RICA)**: هي عبارة عن قوات خاصة من النخبة العسكرية الأمريكية ذات التدريب العالي المستوى. مع الإشارة إلى أن جزءا من هذه القوات متواجدة أيضا عبر مختلف القواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا البندقية، نابولي (إيطاليا)، شتوتغارت، رامشتاين (ألمانيا) ، سيغونيلي (صقلية) .

II- الميزانية المالية المخصصة للأفريكوم :

السنوات المالية	2007	2008	2009	2010	2011
الميزانية المخصصة	51 مليون \$	154 مليون \$	389 مليون \$	295 مليون \$	296 مليون \$

المصدر: Lauren Ploch, « Africa Command ; US.strategic, interest and the role of US military in

Africa » ,CRS,RI-34003 ,22/03/2011.p.13.

المطلب الثاني: أهداف الأفريكوم في القارة الإفريقية

- بالإستناد إلى الوثائق الرسمية لبرنامج عمل هذه القيادة ، فإن الأهداف المعلنة للأفريكوم تتمثل فيما يلي:²
- ترقية المصالح الإستراتيجية الأمريكية ، و هذا لا يكون إلا بالتعاون الوثيق مع دول القارة و المنظمات الإقليمية القارية خاصة العاملة في المجال الإقتصادي .
- تطوير القدرات العسكرية والأمنية لدول القارة، من خلال مساعدتها على تقديم الدعم التقني و اللوجستي الضروريين لتسريع وتيرة إحترافية جيوشها لتصبح قادرة على ممارسة المهام الموكلة لها إفريقيا ، في مجال حفظ السلم والأمن الإفريقيين و التدخل أثناء حدوث الأزمات والتزاعات المسلحة.

¹ - حلمي عبد الكريم الزعبي، المرجع نفسه، ص13.

² - www.africom.mil.

- تعزيز الإستقرار و السلم في إفريقيا وهذا بالتعاون مع دول القارة و منظماتها الإقليمية .

- يقوم الأفريقيوم إلى جانب الوكالات الأمريكية الأخرى والشركاء الدوليين الأخرين، بتطبيق و تنفيذ الإلتزامات خاصة في المجال الأمني من خلال إعداد برامج التدريب العسكري مع الشركاء الأفارقة .

كما ينبغي علينا التذكير في هذا الجانب، بأن الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، تعتبر ضمن أحد الأسباب الرئيسية لقيام الأفريقيوم في القارة الإفريقية خاصة بعد احداث2001/09/11، و ما نتج عنها من تهديدات بدأت تطل مصالحها الإقتصادية و تواجهها العسكري في القارة الإفريقية .

وعليه، فمن خلال دراسة الأهداف الأمريكية المعلنة من وراء إنشاء الأفريقيوم، فإنه يمكننا إستكشاف العوامل و الدوافع الأخرى الإستراتيجية ، و الخفية التي لم تكن محل إعلان رسمي أمريكي، مع التمييز بينها و بين ما تم التصريح به ، و ذلك من خلال التطرق إلى المجالات التالية:

I- في المجال الإقتصادي:

- تأمين مصادر الطاقة التي يعتمد عليها الإقتصاد الأمريكي لضمان تفوقها الإستراتيجي و هيمنتها العالمية على منابع النفط خاصة في خليج غينيا ، منطقة القرن الإفريقي و شمال إفريقيا¹ .

- ضمان الأمن البحري و تأمين خطوط نقل الإمدادات الطاقوية ، خاصة المصادر النفطية والغازية في المناطق الغنية بهذه الموارد، وهذا ما يفسر إنتشار الأساطيل البحرية العسكرية الأمريكية عبر مختلف أرجاء القارة الإفريقية (الأسطول السادس المتواجد في سواحل البحر الأبيض المتوسط، الأسطول الخامس المتمركز في سواحل منطقة القرن الإفريقي، الأسطول الثاني المسؤول عن تأمين المنطقة الغربية لإفريقيا)² .

- الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية و المنجمية التي تزخر بها القارة (اليورانيوم،البلوتونيوم، كوبالت،البلاديوم،الكاديوم...)، نظراً لأهميتها بالنسبة للصناعات الإلكترونية الدقيقة، الطيران و الصناعات

¹ -José de Arimatéia da Cruz and Laura K.Staphens, « the US Africa command Africom ;building partnership or neo-colonialism of US Africa relation » ,journal of third world studies, Vol ; XXVII N°.02.2010 p.199.

² - لمعرفة المزيد عن إنتشار الأساطيل العسكرية البحرية الأمريكية في العالم، أنظر الخريطة الواردة في الملحق.

الفضائية...، حيث تمتلك إفريقيا حوالي 90% من الإحتياجات العالمية لهذه الموارد النادرة، إضافة إلى المعادن النفيسة و الألماس¹.

- إحتواء الزحف والتمدد الصيني في القارة الإفريقية ، والتي أصبحت تمثل منطقة نفوذ دولية متعددة الأطراف (الولايات المتحدة، الصين، الهند، روسيا، البرازيل..) خاصة أمام تراجع الدور التقليدي للقوى الإستعمارية الأوروبية السابقة (فرنسا، بريطانيا، بلجيكا...).

- ضمان هيمنتها و إحتكارها لسوق التسلح وصفقات الأسلحة مع الدول الإفريقية، خاصة الحليفة لها (المغرب، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، ليبيريا...)، و ذلك من خلال ربطها ببرامج التدريب و التكوين العسكريين، وإقحامها في العمليات العسكرية المشتركة التي يتم تنظيمها بصفة دورية مع شركائها لفائدة قواتها و جيوشها النظامية ، سواء في إطار معاهدات التعاون العسكري الثنائي أو المتعدد الأطراف .

II - في المجال الأمني:

يشكل المحور الأمني قضية مركزية في صلب إهتمام صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما أمام تصاعد حدة التهديدات الإرهابية على مصالحها ،خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أعطت دفعا قويا لضرورة إعادة النظر في إنتشارها العسكري في العالم.

و بالتالي فإن إستحداث قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا مكلفة و مسؤولة عن العلاقات الأمريكية الإفريقية في مختلف جوانبها و أبعادها يعكس مدى الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي التي شهدت مؤخرا² نتيجة الأزمة الليبية التي عرفتها البلاد حصول عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أسلحة و معدات قتالية هامة لم تكن لتحصل عليها لولا الفوضى التي عرفتها البلاد و إنتشار السلاح على نطاق واسع، مع إحتمال قيامه بتجنيد عناصر جديد في صفوفه نتيجة العودة الكثيفة للمهاجرين الأفارقة الوافدين من ليبيا³.

كما تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب ، تولي إهتماما بليغا وأهمية قصوى للمخاطر الناجمة عما يعرف بالدول الفاشلة (failed state) وهي الدول الضعيفة و غير القادرة على بسط نفوذها وهيمنتها على كامل ترابها، الأمر الذي يجعل من بعض مناطقها و أقاليمها خارج

¹-Lotte Ten Hoove,Colmban Lebas and Nicolas Dorgeret, op-cit,p21.

² -Nouria Bourihane :Comment sécuriser le Sahel ? Le Temps d'Algérie, N°818 , Mercredi 07-09-2011, p 03

³ -"تنظيم القاعدة يحضر لإعلان وجوده قريبا في ليبيا، الخبر، ع 6473، الإثنين 2011/09/12، ص.11.

نطاق سيطرتها و مراقبتها، و يوفر مرتع لكل الأعمال والنشاطات غير القانونية (أعمال خطف و إبتزاز، تجارة المخدرات، تهريب الأسلحة، تهريب البشر، الهجرة السرية...)، أو ما يعرف بالملاذات الآمنة (saves haven)، التي تستغلها هذه الشبكات والتنظيمات الإرهابية كمراكز و ملاجئ لقواعدها و من ثمة تنفيذ مخططاتها العدوانية¹.

نجد كذلك أن منطقة القرن الإفريقي في شرق القارة، أصبحت هي الأخرى محل قلق و إهتمام أمريكي خاصة بعد أحداث 2001/09/11، لاسيما في ظل وجود عدد كبير من دول هذه المنطقة تعاني من الهشاشة و الضعف، حيث أن الوضع الأمني المتدهور يساعد كثيرا عمل التنظيمات الإرهابية المناوئة للسياسة الأمريكية في العالم، وفي مقدمتها " تنظيم القاعدة " الذي وجد البيئة المواتية لتغلغله في المنطقة و إتخاذها كمركز عبور من خلال قيامه بعمليات التجنيد و التدريب، و من ثمة شن الهجمات خارج قواعد هذا التنظيم و إستهداف المصالح الأمريكية في جميع أنحاء العالم².

التحدّي الأمني الآخر في هذه المنطقة يتمثل في تنامي و تزايد وتيرة عمليات القرصنة البحرية على السواحل الصومالية بوجه الخصوص، لاسيما إذا علمنا أن الإمدادات النفطية القادمة من دول الخليج العربي تمر عبر تلك المنطقة، وبالتالي هذا ما يشكل تهديدا لمصالحها الحيوية ويستدعي تبني إجراءات فعّالة للحد من تعاضم هذه الظاهرة³، وهذا ما يفسر تواجد أسطولها الخامس المدعم بقطع بحرية لضمان السلامة و الأمن البحري في المنطقة، إضافة إلى قاعدتها العسكرية في جيبوتي لتأمين المصالح الأمريكية فيها.

المطلب الثالث: مهام الأفريكوم في القارة الإفريقية

من أجل تحقيق الأهداف المحددة في سلم أولوياتها و مصالحها الحيوية في القارة الإفريقية، قامت الولايات المتحدة بتحديد نطاق مسؤوليات الأفريكوم، من خلال المهام التالية التي يتمحور من خلالها نشاط عمل هذه القيادة و مخططات تنفيذها⁴، حيث أعلنت مساعدة نائب وزير الدفاع الأمريكي لشؤون إفريقيا،

¹- José de Arimatéia da Cruz and Laura K.Staphens, op-cit, p.199.

²- السياسة الأمريكية بعد أحداث 2001-09-11 إستمرارية أم قطيعة؟ الجيش، ع. 514. ماي 2006، ص.ص 47-48.

³- باحت ميمونة "القرصنة البحرية، تطور سريع للظاهرة." الجيش، ع.502، ماي 2005، ص.ص 36-39.

⁴-Daniel Volman, « Africom : le nouveau commandement militaire américain pour

l'Afrique », dans :www.alterinter.org/article1415/htm (consulté le: 28/09/2011).

السيدة تيريزا ويلان في هذا الشأن أن " الأفريكوم سيكون الجزء الأكبر بروزا في التحركات الأمريكية لتعزيز العلاقات في الساحة الإفريقية، باعتباره أهم أداة لتقديم العون الأمريكي للبلدان الإفريقية في المجالات العسكرية و غير العسكرية أيضا " ¹ .

I- المساعدة العسكرية و التعاون الأمني

في هذا الشأن، تقود وزارة الدفاع الأمريكية مجموعة من البرامج و النشاطات بالتعاون مع دول القارة من أجل تعزيز القدرات العسكرية لجيوش هذه الأخيرة، وتقديم الدعم التقني و اللوجستي الضروريين لمساعدتها على تطبيق نظام إحترافية جيوشها لضمان الأمن الداخلي لهذه الدول من جانب، وصولا إلى تحقيق السلم و الأمن الإقليميين في القارة من جانب آخر ² .

وما يجب التنويه إليه في هذا الأمر، هو أن بعض هذه المبادرات الأمريكية المندرجة ضمن إطار مخطط وزارة الدفاع الأمريكية كانت تعتبر جزءا من برامج المساعدات العسكرية الخارجية التي كانت تشرف عليها كتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية الرامية إلى ترقية مبادئ الديمقراطية، إحترام حقوق الإنسان، سيادة دولة القانون، الحكم الراشد ... ³ .

وهو ما يؤشر على التحول الإستراتيجي الذي مس سياستها الخارجية تجاه القارة الإفريقية، من خلال إنتقال جزء كبير من الصلاحيات التي كانت تشرف عليها كتابة الدولة للشؤون الخارجية إلى وزارة الدفاع الأمريكية ، التي أصبحت مسؤولة عنها حاليا من خلال الأفريكوم، من بين هذه البرامج نجد :

1- قوة المهمات المشتركة الموحدة للقرن الإفريقي (CJTF-HOA): التي تعتبر الذراع العسكري المسؤول عن تنفيذ العمليات و المهام المختلفة (عسكرية، مدنية) في المنطقة، وهذا بالتنسيق مع قيادة الأفريكوم التي أصبحت مسؤولة عن كل أطر التعاون و العلاقات مع الدول الإفريقية، حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الأفريكوم الأداة الرئيسة المسؤولة عن تنفيذ مختلف برامج التدريب و التكوين العسكريين مع الشركاء الأفارقة التي يتم إجراؤها في هذا إطار .

¹ - " الدور المرتقب للقوات الأمريكية في إفريقيا-قوات الأفريكوم " ، في: www.arrasid.com/file/D984/D9

² -Lauren Ploch, Ibid p.20.

³ -www.state.gov/t/pm/rpt/fmtrpt.

2- الفلنتلوك (Flintlok):¹ هي عبارة عن تمارين ومناورات عسكرية يتم تنظيمها سنويا مع بعض الدول الإفريقية الغربية ، من أجل تطوير و تعزيز قدراتها الدفاعية و الهجومية و تأهيلها لتصبح قادرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها بفعالية و نجاعة تامة ² .

للإشارة فإن أول المناورات العسكرية في إطار الفلنتلوك، و التي تمت تحت إشراف الأفريكوم ، كانت خلال يومي 22 إلى 23 ماي 2010 ، حيث تمت قيادة المناورات من دولة بوركينافاسو، و أن آخر هذه المناورات و التمارين العسكرية التي أشرف عليها الأفريكوم .بمشاركة عدة دول من إفريقيا الغربية ، كانت في الفترة الممتدة من 11 فيفري إلى غاية الأول من شهر مارس 2011 ،حيث تم التركيز في هذه المناورات على توحيد العمل بين القيادات و المهام العملية البينية (Interopérabilité) بين الدول المشاركة فيها مع الجانب الأمريكي ³ .

3- برنامج أكوتا (برنامج المساعدة على التدريب العملي) Acota : الذي عوّض مبادرة آكري ACRI سنة 2004، التي كانت تهدف إلى تكوين وحدات عسكرية من جيوش الدول الإفريقية بتعداد مقدر ب:12 ألف جندي ⁴ . حيث يعتبر هو الآخر آلية تدريب عسكري بين الولايات المتحدة مجسدة في إطار الأفريكوم، و بين الدول الإفريقية الشريكة في هذه المبادرة ، الذي يرتبط بمراكز الإعداد العسكري التابعة لنظام التدريب المشترك بين مختلف الأسلحة الأمريكية ، والذي يسمح للمحافظة على مستوى التأهيل و الإستعداد العسكري للدول المنخرطة فيها،(للتذكير فإن أول مركز تم فتحه في هذا الإطار كان في العاصمة النيجيرية أبوجا، بتاريخ: 2003/11/25 ، حيث تم تكوين في هذا الإطار 4500 جندي إفريقي، و 3200 مكون إفريقي) ⁵ .

¹ - إن المناورات العسكرية في إطار الفلنتلوك جاءت تكريسا للرؤية العسكرية الأمريكية التي ترى أن حماية الولايات المتحدة الأمريكية من التهديدات الإرهابية لا تبدأ من الأراضي الأمريكية الداخلية ، بل من مباشرة عمليات القضاء على منابع الإرهاب في إفريقيا و آسيا، مع العلم أن هذه المناورات بدأ الشروع في تنفيذها ابتداءا من سنة 2005 ، و أصبحت تقليدا سنويا.

² - نيبيل نايلي، الأفريكوم بالمغرب العربي، مخلب كماشة الهيمنة الأمريكية الأخير، في:

(تاريخ الدخول للموقع 2011/03/02) www.wiews.anigalarab.com/index.php?todo

³ -"الأفريكوم عنوان لمكافحة الإستقلال في إفريقيا" ، المتوسط أون لاين، ع.297، 2010/11/24، ص.2.

⁴ - جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص.182.

⁵-Fact Sheet: African Contingency Operations Training and Assistance (ACOTA) . In: www.africom.mil/getArticle.asp?art=1886

4- البرنامج العالمي للتعليم والتدريب العسكريين (IMET): إن هذا البرنامج بدأ سنة 1949 حيث كان هدف الولايات المتحدة في تلك الفترة هو تزويد و تدعيم قدرات الجيوش الأجنبية لمواجهة التحديات و التهديدات المحتملة و المفروضة عليها من قبل الإتحاد السوفياتي السابق، و هذا تحت إشراف أجهزتها العسكرية. مع العلم أن هذا البرنامج تحول سنة 1976 إلى صيغته الحالية المعروفة بعد أن كان يسمى برنامج المساعدة العسكرية (Military Assistance Program).

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم الدعم و المساعدات التقنية و اللوجستية اللازمة للجيوش الأجنبية المنخرطة فيه بما فيها جيوش الدول الإفريقية ، في المجالات التالية: تنظيم عمليات الدفاع المشترك، العلاقات العسكرية المدنية، تدعيم التعاون العسكري، المناورات المشتركة ...، حيث نجد أن دول إفريقيا جنوب الصحراء إستفادت من الإعانات المقدمة من طرف الولايات المتحدة في هذا الجانب ، من خلال الجدول التالي الموضح لقيمة المبالغ المتحصل عليها في هذا الإطار:

السنوات	2008	2009	2010	توقعات 2012
برنامج IMET	\$ م 13.8	\$ م 15.3	\$ م 15.1	\$ م 15.5
برنامج تمويل الجيوش الأجنبية FMF	\$ م 6.3	\$ م 8.3	\$ م 18	\$ م 18.8

المصدر: Lauren Ploch ,Ibid p.24

الوحدة: مليون دولار

5 - مكتب الشراكة الإفريقية (APS): تم إنشاؤه من قبل القوات البحرية الأمريكية في أوروبا في أكتوبر 2007، حيث شاركت القوات البحرية الأمريكية ممثلة في السفينة الحربية USS Fort McHenry في مهام عملياتية في خليج غينيا، وكان هذا ابتداء من خريف 2007 حتى ربيع 2008 من أجل تقديم المساعدات و التدريب العسكري في المجال البحري لدول خليج غينيا (أنغولا، نيجيريا، غينيا ،ساوتومي وبرانسيب)، كما عرفت هذه المنطقة أيضا إنتشار لقوات حفر السواحل الأمريكية بهدف إجراء مناورات عسكرية بحرية مع جيوش المنطقة لتدعيم الأمن البحري، و تهدف هذه المبادرة إلى محاولة القضاء على ظاهرة

القرصنة في خليج غينيا التي بدأت تعرف تزايدا ملحوظا في وتيرتها¹ ، أما بخصوص تكلفة هذا البرنامج فقد قدرت سنة 2010 بحوالي 19.5 مليون دولار أمريكي² .

6- الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب (TSCPT): في سنة 2002 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء آلية جديدة في المجال الأمني عرفت بمبادرة بلدان الساحل (Pan Sahel Initiative)، هذا البرنامج يهدف إلى مضاعفة تأمين الحدود و إحكام مراقبتها ضد الأخطار الإرهابية لدول إفريقيا جنوب الصحراء وبلدان الساحل (مالي، تشاد، النيجر، موريتانيا)، و في سنة 2005 قامت إدارة بوش الابن بتغيير إسم هذه المبادرة الأولى (مبادرة دول الساحل) إلى تسمية الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب، والتي ضمت دولا أخرى إضافة إلى الدول الأربعة السالفة الذكر، حيث شملت كل من الجزائر، بوركينا فاسو، المغرب، نيجيريا، السينيغال و تونس .

إن هدف هذه المبادرة الأمريكية يكمن أساسا في التعاون مع هذه الدول في المجال الأمني والعسكري من أجل مساعدتها على تطوير قدراتها العسكرية الوطنية و الإقليمية لمحاربة الإرهاب العابر للحدود، و وضع حد للنشاطات الإجرامية الأخرى التي تأخذ أشكالا عديدة في المنطقة، نظرا لطبيعة و خصوصيات الساحل الصحراوي الذي يشجع قيام مثل هذه الأعمال ،خاصة في ظل تسجيل حالات الهشاشة و العجز لبعض دول المنطقة وهو ما يصعب و يعقد من مجال عمليات محاربة هذه الظواهر والآفات التي تشهدها هذه الدول.

هذا التوسع الذي عرفته هذه المبادرة جاء إستجابة للمتغيرات الأمنية التي عرفها الساحل، حيث نسجل في هذا الشأن تضاعف نشاط الجماعة السلفية للدعوة و القتال الجزائرية (GSPC) في منطقة الساحل قبل تحوّلها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) في خريف 2006، وإعلان ولائه لتنظيم القاعدة الأم (قاعدة الجهاد)³ ، وهو ما يمثل أهم تحوّل جيواستراتيجي في المنطقة، التي بدأت تعرف إستقطابا دوليا و إهتماما كبيرا خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و بقية الدول الأخرى، في مقدمتها فرنسا التي تعتبر صاحبة الدور التقليدي و النفوذ القوي فيها⁴ . في هذا الخصوص، نجد أن القوات الأمريكية العاملة في

¹- Corey, Charles W., "America Builds New African Partnerships to Tackle Piracy," February 24, 2009, In: www.africom.mil/getArticle.asp?art=2718&lang=

² -Lauren Ploch ,Ibid,p.23.

³ - محمد مقدم، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهريب باسم الإسلام، الجزائر: دار القصة للنشر، 2010، ص. 17.

⁴ - لمعرفة المزيد حول إنتقال الجماعة السلفية للدعوة و القتال الجزائرية (GSPC) إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) يرجى تصفح الموقع التالي. www.nefafondation.org/miscellaneous/nefagspc0507، أو يرجى الإطلاع على كتاب محمد مقدم ، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تهريب باسم الإسلام .

إطار الأفريكوم قامت بإجراء مناورات عسكرية مشتركة تحت تسمية (Operation Enduring Freedom Trans Sahara) شملت عدة مجالات (تبادل المعلومات الإستخباراتية، الرقابة و القيادة المشتركة، الدعم اللوجستي، مراقبة الحدود ، تنفيذ عمليات مشتركة ضد المجموعات الإرهابية و العناصر الإجرامية).

مع الإشارة إلى أن هذه الجهود تدخل ضمن سعي الولايات المتحدة لحرمان هذه التنظيمات الإرهابية من تجنيد عناصر جديدة، حيث قامت بتخصيص ميزانية سنوية لهذا البرنامج بلغت منذ سنة 2005 حتى 2010 حوالي 500 مليون دولار أمريكي.

يجدر بنا التنويه كذلك، إلى أن أشغال الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب التي انعقدت بالجزائر يومي 07-08 سبتمبر 2011 تندرج هي الأخرى ضمن الإطار العام لمكافحة الإرهاب¹ ، لاسيما في منطقة الساحل والصحراء التي تزايدت فيها حدة الأعمال الإرهابية باختلاف أشكالها (إختطاف الرهائن، إستهداف الشركات الأجنبية، تهريب السلاح...). حيث جاءت هذه الندوة في ظروف تدهور الوضع الأمني في ليبيا، و ما يفرضه من تحديات أمنية على دول الجوار والشركاء الأجانب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل إنتشار السلاح على نطاق واسع و سهولة الحصول عليه من طرف التنظيمات الإرهابية و شبكات التهريب المختلفة، الأمر الذي من شأنه أن يدخل المنطقة في دوامة عنف يصعب التكهن بمآلاتها وإنعكاساتها المستقبلية.

تناولت الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب، ثلاثة مسائل رئيسية التي كانت محل دراسة و مناقشة من طرف الخبراء و المختصين: 1- مكافحة الإرهاب في الساحل. 2- إنتشار الأسلحة في ظل الأزمة الليبية.

3- توافد و نزوح المهاجرين من دول الساحل الفارين من ليبيا، نحو بلدانهم الأصلية وإنعكاساته على الأوضاع الأمنية و الإقتصادية في البلدان المعنية².

و أمام الوضع الأمني المتردي الذي عرفته ليبيا جراء إندلاع الأزمة بين المعارضة الليبية و نظام معمر القذافي السابق، ومضاعفاته الخطيرة نتيجة التدخل الأجنبي بقيادة الحلف الأطلسي في العمليات الحربية (تحت إشراف ومتابعة الأفريكوم)³ ، فإنه يُخشى من تحوّل ليبيا إلى مسرح قتال جديد بين تنظيم القاعدة و بين النظام الليبي

¹ - "الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب في الساحل"، الحبر، ع. 6468، 2011/09/07، ص. 5.

² - "الفقر وغياب التنمية" جديد لتغذية الإرهاب و التطرف في الساحل"، النهار الجديد، ع. 1190، الخميس 08-09-2011، ص. 3.

³ - André Bourgeot, "Sahara de tous les enjeux", La Découverte | Hérodote, 2011/3 - n° 142, p.69, dans : <http://www.cairn.info/revue-herodote-2011-3-page-42.htm>.

الجديد- لمرحلة ما بعد نظام معمر القذافي- المحتمل ولاؤه للغرب عموما ، و أمريكا على وجه التحديد، نظرا للتسهيلات والمساعدات المقدمة للشوار من خلال الدعم المالي، اللوجستي و الدبلوماسي الذي حظي به المجلس الوطني الإنتقالي الليبي.

خاصة في حالة تقديم تسهيلات عسكرية أو الموافقة على إنشاء قواعد عسكرية أجنبية في الأراضي الليبية ، يبقى أحد السيناريوهات المحتملة و المطروحة، لاسيما في ظل عدم رغبة معظم دول القارة إستضافة مقر الافريكوم الذي يعرف جدلا و نقاشا عميقين في الأوساط الإفريقية¹ .

للإشارة فإن البيان الختامي لهذه الندوة أكد على نية الشركاء في ضرورة دعم التنمية في منطقة الساحل، والذي يتطابق أساسا مع المقاربة الجزائرية في هذا المجال ، و القاضية بضرورة الربط الوظيفي بين التنمية و مكافحة الإرهاب وأن الإرهاب يجب النظر إليه في بعده الشمولي .

في هذا السياق نلمس موافقة الإتحاد الأوروبي على منح 150 مليون دولار لدعم دول الساحل لمواجهة الإرهاب ، فضلا عن المبلغ المالي المحدد لدعم دول المنطقة في مجال التنمية و المقدر بحوالي 650 مليون دولار على حسب تصريح المكلف بتطبيق الإستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي السيد منوال لوباز بلانكو² .

و ما يجب إستنتاجه من خلال هذا العرض، هو أن بعض هذه البرامج العسكرية و الأمنية التي تشرف عليها وزارة الدفاع الأمريكية وكتابة الدولة للشؤون الخارجية بالتعاون مع جهود الوكالة الإنمائية الدولية، كانت موجودة قبل إنشاء الأفريكوم ، لكن مع قيام هذه القيادة الجديدة تدعمت أكثر هذه البرامج، وأصبحت هذه القيادة هي المسؤولة على إدارتها وتنفيذها، من خلال عمليات التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية العاملة ضمن هذه القيادة، الأمر الذي من شأنه تسهيل مهمة التخطيط والإشراف المركزي (الكلي) لمختلف مناطق القارة بعد أن كانت في السابق تتبع ثلاث قيادات مختلفة .

¹ - Aomar Baghzouz, "Algérie et les révoltes arabes : ni exception ni domino ", Outre-terre, N° 29,3/2011,p.171.dans : www.cairn.info/revue-outre-terre-2011-3.

² - " الإتحاد الأوروبي يمنح 150 مليون دولار لدعم دول الساحل "، الشروق اليومي، ع.3408، الخميس 08/09/2011، ص.03.

و لعله من الأهمية بمكان الإشارة إلى مشاركة الأفريكوم في العمليات العسكرية التي عرفتها ليبيا أثناء الأيام الأولى من إندلاع الأزمة ، من خلال قيامه بعملية إجلاء للرعايا الأجانب المدنيين من ساحة المعركة المسماة ب: Operation Odyssey Down¹ .

II- المساعدات الإنسانية و التدخل أثناء الكوارث:

إن ما يميز قيادة الأفريكوم عن باقي القيادات العسكرية الأخرى هو إحتوائها على قسم كبير من النشاطات المدنية (الإنسانية) ، حيث نجد في هذا الجانب أن جزء هام من العمليات الموكلة إليها تدخل ضمن إطار تنفيذ المهام الإنسانية من خلال عمليات التدخل أثناء الكوارث الطبيعية ، أو أثناء إندلاع النزاعات و الحروب، و ما تسفر عنه من إنعكاسات خطيرة لها تداعيات سلبية على أمن الدول الإفريقية و المصالح الأمريكية في هذه الدول.

لذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد أدرجت هذه المهام الإنسانية (المدنية) ضمن مسؤوليات قيادتها الجديدة لإفريقيا، وعملت على توفير الظروف الملائمة لها لضمان تحقيق أهدافها و مصالحها في القارة لإضفاء نوع من المصدقية والمرونة على إستراتيجيتها إتجاه إفريقيا التي غالبا ما كانت تميل للتدخل العسكري.

فلقد تضمنت هيكله الأفريكوم ، إضافة إلى الجانب العملياتي (العسكري) ، شقا و جانبا مدنيا تتقاسم أدواره كل من الوكالة الإنمائية الدولية وكتابة الدولة للشؤون الخارجية، من خلال تنسيق الجهود بين هاتين المؤسستين كل في إطار إختصاصاته وحدود مسؤولياته، ضمنا لنجاح إستراتيجيتها في القارة الإفريقية، خاصة في المناطق الأكثر تعرضا لخطر الجفاف، المجاعة، الحروب، الأوبئة والأمراض وغيرها من التحديات التي تواجهها دولا كالصومال، السودان، أوغندا، منطقة البحيرات الكبرى ، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا لدول المنطقة وللمصالح الأمريكية في القارة القائمة على أساس إستقرار الأوضاع في ظل بيئة يسودها السلم والأمن² .

و تشمل المساعدات في المجال الإنساني كذلك تعزيز القدرات الطبية للدول الإفريقية من خلال برامج تساهم في دعم المجال الصحي، و الجسد في الدور الذي تقوم به الوحدات الطبية المتخصصة من الجانب الأمريكي في تكوين و تدريب السلك الطبي للدول الإفريقية ، كذلك عن طريق فتح عيادات و مراكز صحية في هذه الدول والإشراف على تأهيل و تكوين نظرائهم الأفارقة العاملين في السلك الطبي.

¹ -Lauren Polich,op-cit,,p.2.

² - Robert Berchinski , African Dilemma :“ The global war on terrorism ” “capacity building ” humanitarianism and the future of the US security policy in Africa, November 2007. p 23

و تشير الإحصائيات في هذا المجال إلى تكوين حوالي 200 عنصر في صفوف الجيش الكونغولي في شهر سبتمبر 2010، إضافة إلى علاج أكثر من 1800 مواطن كنگولي في ظرف 03 أيام، وهذا بالتعاون مع الأطباء الأمريكيين العاملين في صفوف قيادة الأفريكوم¹.

في هذا الصدد، وإستنادا إلى مصدر موثوق من وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تولي إهتماما وأهمية بالغة بالجانب الصحي في علاقاتها مع الدول الإفريقية، هذا العامل راجع لإعتبارات عديدة تدخل في إطار إستراتيجيتها الرامية إلى ترويج وتسويق مبادراتها العسكرية الجديدة (الأفريكوم)، أو توفير غطاء الحماية لقواتها المنتشرة والمتمركزة في العديد من الدول الإفريقية في ظل مناخ آمن ومستقر بعيدا عن محيط النزاعات، الحروب والتهديدات التي قد تطال مصالحها أو أفرادها العاملين في هذه القيادة من مدنيين وعسكريين، حيث ساهم الأفريكوم في تجهيز مستشفى طبي بكامل اللوازم والمعدات الطبية خاص بذوي الإحتياجات الخاصة في ولاية غرداية على حد قول المسؤول في الوزارة .

إن ما يمكن إستخلاصه من هذا العرض، هو أن الولايات المتحدة و نظرا لتجارها المبررة في دول القارة أثناء محاولاتها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية (حالة الصومال، ليبيريا..)، يضاف إليها إزدياد الحركات والتنظيمات المناوئة لسياستها العالمية بوجه الخصوص، و التي أضحت تستهدف مصالحها و قواتها العسكرية الحامية لهذه المصالح.

إنها تحاول أن تستغل الظروف الصعبة التي تشهدها القارة خاصة في المجال الصحي و الإجتماعي، من خلال مبادراتها الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية ذات الصلة بهذا الجانب، في محاولة منها إلى إيجاد أرضية ملائمة لعمل قيادتها العسكرية و إنتشار قواتها العسكرية في القارة في ظل بيئة غير معادية للمصالح والأهداف الحيوية الأمريكية، و كغطاء شرعي لإضفاء صورة إيجابية و ناعمة عن إستراتيجيتها العسكرية الجديدة .

III - في مجال الأمن البحري و سلامة الملاحة البحرية:

تشكل مسألة تأمين النقل البحري و ضمان الأمن و السلامة البحرية في القارة الإفريقية قضية مركزية، تدخل في صلب و إهتمام الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خاصة أمام إزدياد إحتياجاتها النفطية من القارة التي ستصل إلى حدود نسبة 25% في أفق 2025 حسب تقديرات بعض المصادر الرسمية الأمريكية، لاسيما أن أنغولا و نيجيريا تعتبران الممّونان الرئيسيان للولايات المتحدة من إحتياجاتها الطاقوية من

¹ -Statment of general Carter Ham befor the house armed services committee ,5 april 2011 .p.20

القارة). (المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي)، حيث قامت الولايات المتحدة في هذا الجانب بتنصيب محطة رادار لقمر صناعي في دولة ساوتومي و برانسيب إبتداءً من فيفري 2009¹.

إضافة إلى هذا نجد أن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيد هيمنتها على موارد الطاقة في إفريقيا و حرمان باقي المنافسين الدوليين الذين أصبحوا يشكلون تهديدا لمصالحها الحيوية من الوصول إلى هذه الموارد ، أصبح يمثل تحديا لإستراتيجيتها النفطية الرامية إلى تحقيق التفوق على باقي المنافسين، و للوصول إلى الهدف المنشود في هذا الجانب، أصبح الأمر يقتضي منها تأمين خطوط الإمدادات النفطية و الطرق الرئيسية لعبور ناقلاتها البحرية و أساطيلها التجارية و الحربية في المناطق الغنية بهذه الموارد.

من جهة أخرى نلاحظ أن إزداد وتعاضم ظاهرة القرصنة البحرية و إستفحال نشاطها المستهدفة لحركات السفن و الملاحة البحرية بما فيها تجارة النفط ، أصبح يشكل تهديدا مباشرا للتجارة البحرية خاصة في المناطق التي تشهد حدة و كثافة هذه العمليات في القرن الإفريقي و في خليج غينيا، التي أصبحت تمثل ضرورة حيوية للمصالح الأمريكية بها.

و عليه، فإن جزءا كبيرا من مسؤوليات الأفريكوم تقع على عاتقها مهام الحفاظ على الأمن و السلامة البحرية، وبالتالي ضمان عدم المساس بالملاحة البحرية التي تعتبر شريان الحياة الإقتصادية للدول الصناعية التي هي في حالة تبعية في مجال الموارد الطاقوية و المعدنية الضرورية لإستمرار إقتصادها .

من أجل التقليل من حدة هذه التهديدات، قادت الولايات المتحدة عن طريق الأفريكوم عدة برامج في هذا الإطار مع الشركاء الأفارقة، لضمان المرور الآمن عبر طرق المواصلات البحرية ، فعلى سبيل المثال نسجل مشاركة خفر السواحل الأمريكي في تنفيذ برنامج الشراكة البحرية الإفريقية (AMLEP) ، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات خفر السواحل و مراقبة الحدود البحرية في الدول الإفريقية التي تعاني من خطر ظاهرة القرصنة البحرية² .

كما قامت الولايات المتحدة في هذا الشأن، من خلال الأفريكوم بإنشاء مكتب الشراكة الإفريقية (APS) و هو عبارة عن أول برنامج عسكري يقوم به الأفريكوم في مجال الأمن البحري، حيث عرف هذا البرنامج في سنة 2010 إنضمام شركاء آخرين من أوروبا، البرازيل، بالإضافة إلى 23 دولة إفريقية.

¹ -Constance Desloire , op-cit, p.57.

² - Statment of general Carter Ham before the house armed services committee ,5 april 2011 . p.19 .

IV- التدخل أثناء الأزمات و النزاعات :

نظرا للخصوصية التي تتمتع بها القارة الإفريقية مقارنة مع باقي القارات الأخرى ،لاسيما في مجال التعدد الإثني و العرقي الذي أضحى السمة الرئيسية المميزة لإفريقيا و أحد أهم الأسباب المؤدية للنزاعات والحروب وعدم الإستقرار السياسي ،إضافة إلى هشاشة التركيبة الإجتماعية داخل الدول الإفريقية، دون إغفال دور العامل الخارجي والمتمثل في الإستعمار الأوروبي ومسؤولياته في جزء كبير في هذه النزاعات لأسباب تاريخية معينة، يتم تغذيتها حاليا عن طريق الدعم والتأييد لعناصر معينة (المعارضة) ضد الأنظمة غير الموالية لها ؛ الأمر الذي يجعل الإستقرار هشاً وقابلاً للإشتعال ،إن هذه العوامل قادت القارة إلى دوامة عنف غير متناهية أثرت على السلم و الأمن في القارة ¹ .

وبالرغم من مسؤولية الإتحاد الإفريقي عن ضمان الأمن و الإستقرار في القارة الإفريقية و عن حل النزاعات بالطرق السلمية، لاسيما بعد إنشاء مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي في قمة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا في 25-05-2004، إلا أن الظاهرة النزاعية في القارة أصبحت هاجسا يقلق و يهدد أمن و سلامة المنطقة، الأمر الذي يجعل الإستقرار بها هشاً وقابلاً للإشتعال ² .

وبالتالي، فإن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال تقتصر على ضرورة الوقاية من النزاعات عن طريق مساعدة الدول التي تعاني من هذه الظاهرة من خلال تكوين فرق تدخل سريعة قادرة على التدخل المباشر والفوري عند إشتعال أي نزاع . كما تعمل بالتنسيق مع جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ الأمن والسلم في القارة عن طريق الدعم التقني و اللوجستي الممنوح للجيش الإفريقية العاملة في إطار مهام حفظ السلم و الأمن في القارة.

كما أن المقاربة الأمريكية في مجال حفظ السلم و الأمن الإفريقيين مبنية على مشاركة المنظمات الإقليمية في القارة (CEDAO ,COMESA,ECOWAS...) وتقاسم الأدوار من خلال مهام القوات الأمريكية

¹ - هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر،مدخل تاريخي سياسي،مصر: مؤسسة شباب الجامعة،2009،صص.81-85.

² - عبد القادر رزيق المخادمي: النزاعات في القارة الإفريقية إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت؟ القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ط1 .2005.

الرامية إلى تدريب وتأهيل الجيوش الإفريقية للقيام بعمليات إدارة وتسيير الأزمات و النزاعات، بدلا من اعتماد مقاربة التواجد المباشر للقوات الأمريكية في أنحاء القارة التي كانت سائدة في وقت مضى.

في هذا السياق، نجد أن الأفريقيوم ساهم في تكوين فرق للتدخل السريع عند اشتعال النزاعات كما هو الشأن بالنسبة لغانا، إثيوبيا، نيجريا و جنوب إفريقيا التي إستفادت في هذا الجانب من خلال إشراك بعض قواتها و تدريبها على حفظ السلم و الأمن الإفريقيين، هذا إلى جانب عمليات حفظ السلم التي تشرف عليها الأمم المتحدة في القارة على غرار:

4- MONUSCO في جمهورية الكونغو

1- NUMIS في السودان.

الديمقراطية.

5- MINURSO في الجمهورية الصحراوية الغربية

2- UNAMID في دارفور (السودان).

6- UNMIL في ليبيريا.

3- UNOCT في الكوتفوار.

لذا فهي تعمل من خلال الأفريقيوم على تقديم المساعدات المادية و اللوجستية لدول و جيوش القارة، مكتفية بذلك على دور الإشراف و المتابعة عوضا عن إقحام قواتها في عمليات قد تكلفها أكثر مما تتوقع، لاسيما أمام إرتفاع أصوات الرأي العام الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة عدم إرسال القوات الأمريكية إلى خارج، إلّا ما كان منه متلازما مع مصلحة الولايات المتحدة العليا¹.

¹ "redéploiement des forces des États-Unis dans quel but stratégique ? ", **El-Djjech**, N°513, Avril 2006. pp 26-32.

الفصل الرابع:
أبعاد تداعيات وجود الأفريكوم
في القارة الإفريقية

المبحث الأول: الأبعاد الإستراتيجية للأفريكوم في منطقتي المغرب العربي و الساحل

نظرا للتحديات الكبيرة التي تواجهها الإستراتيجية الأمريكية في مناطق كثيرة من العالم، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط (العراق، أفغانستان، إيران)، إضافة إلى التحديات الداخلية التي ما تزال تعاني من تداعياتها إلى يومنا هذا (تداعيات الأزمة المالية، تكاليف الحرب على الإرهاب)، فإن الولايات المتحدة وجدت في إفريقيا بوجه عام، ومنطقتي المغرب العربي و الساحل الإفريقي بوجه خاص، صمام الأمان للتخفيف من حدة هذه التحديات التي باتت تعاني منها، سواء أكانت أمنية (الإرهاب، جريمة منظمة، قرصنة...) أو إقتصادية (التنافس على الموارد الحيوية، السيطرة على الأسواق...) .

المطلب الأول: الرهانات الأمنية في المنطقة

تشكل منطقة المغرب العربي و الساحل الإفريقي من المنظور الجيوإستراتيجي والأمني، أهمية قصوى للولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما من خلال العناصر التالية:¹

- التعامل الأمني مع مصادر الإرهاب، كما يظهر من خلال مبادرة الساحل الصحراء أو الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب، من أجل التصدي الميداني لقضايا الإرهاب و التطرف، عندما يشكل تهديدا لمصالحها الآنية أو المستقبلية، مع العلم أنها تعمل على تحويل تنظيم القاعدة إلى قوة ثابتة تشكل محورا للإرهاب المنتشر في كل مكان من العالم، و بالتالي فهي تسعى من وراء ذلك إلى إضفاء الشرعية على أي عمل عقابي تقوم به في أي زمان و مكان².

- محاربة التهديدات المختلفة الناجمة عن الدول الفاشلة و المهشة ، لاسيما في منطقة الساحل التي أصبحت تمثل الملاذ الآمن لكل أنواع التهديدات الإرهابية (السودان، التشاد، مالي، النيجر، وموريطانيا). حيث نجد في هذا الصدد أن منطقة الساحل أضحت مركز عبور وتنفيذ مختلف النشاطات الإرهابية و الإجرامية الأخرى، خاصة إذا ما علمنا أن المساحة الإجمالية للمنطقة تزيد عن 08 مليون كلم² ، و هو ما يمثل تحديا حقيقيا لدول الساحل و الجوار³.

¹ - أحمد برفوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقارنة الأمن الإنساني"، في: www.barkouk-mhand.yalosite.com/.../...

² - محسن دلول، أمريكا الإمبراطورية المضطربة، هل يصلح أوباما ما أفسده بوش، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2009، ص.63.

³ - عبد النور بوخمخ، "دول الساحل تريد من الغرب إطارا رسميا لتزويدها بصور أقمار الرصد"، الشرق اليومي، ع 3408، 2011/09/08، ص.03.

فأهمية الساحل بالنسبة للولايات المتحدة تكمن في أنها منطقة تشملها إستراتيجيتها العالمية الرامية لمحاربة الإرهاب و إحتواء إنتشاره إلى باقي المناطق الإفريقية الأخرى ، و بالخصوص غرب إفريقيا أين ينشط التنظيم الإرهابي المعروف (بوكو حرام BoukoHram) والذي بدأ يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في نيجيريا¹، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لغنى هذه المنطقة بالثروات والموارد الإستراتيجية (نفط، غاز، يورانيوم)، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لجعلها خزاناً و إحتياطياً هاما لإقتصادها الوطني نظرا لإرتفاع حدة التنافس العالمي على الموارد و إستمرار المشكلات المترتبة على الأنظمة الفاشلة و الآيلة للسقوط².

- القضاء على المناطق الرمادية الناجمة عن حالة الهشاشة و الضعف التي تعترى بعض دول الساحل، وما ينجر عنها من تنامي نشاطات مختلف أشكال عدم الإستقرار الأمني في المنطقة (الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات الوافدة من أمريكا الجنوبية، خطف الرهائن).

- أمام المشاكل التنموية التي تعاني منها معظم دول المنطقة ، فقد تولدت عن هذه المعضلة الإقتصادية إستفحال ظاهرة الهجرة السرية، خاصة مع إحتمال إرتباطاتها بالجريمة المنظمة وشبكات المتاجرة بالسلاح، البشر...، وتداعياتها على الأوضاع الأمنية بما يهدد مصالح الولايات المتحدة فيها.

- هيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة في منطقة الساحل، و التي جعلتها تحتل المرتبة الثانية عالميا ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية³.

إن هذه العوامل السالفة الذكر شكّلت بيئة جذابة للظاهرة الإرهابية ، و لكل أنواع التهديدات الأمنية الجديدة التي إتخذت من منطقة الساحل و الصحراء مجالا حيويا لتنفيذ مخططاتها الإجرامية، مستدعية بذلك التدخل الأجنبي سواء التقليدي (فرنسا) أو الحديث (الولايات المتحدة الأمريكية).

فنتيجة لعوالة المسائل الأمنية، أصبحت هذه المنطقة من أولويات إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، حيث قام وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد بزيارة شملت كل من الجزائر، تونس والمغرب، و إكتفت واشنطن بإرسال مسؤولين أمنيين إلى موريطانيا لمتابعة نفس المهمة، والمتمثلة في محاولة إقامة شراكة أمنية إستراتيجية مع هذه الدول سواء ثنائية أو متعددة الأطراف.

¹- علي بكري، "القاعدة الإفريقية و مستقبل تنظيم بوكو حرام في شمال نيجيريا"، السياسة الدولية، ع.187، 2012/01/02، في:

www.siyassa.org.eg/news content/2/100/1862. (Consulté le :02/01/2012).

²- "ستيفان هادي و وليام بيري يرصدان أخطر خمسة تهديدات محتملة على الولايات المتحدة الأمريكية"، نشرة أخبار الساعة، العدد.4401، الثلاثاء 2010/08/09، ص.8.

³-عمار بوزيد، الساحل الإفريقي في عين الإعصار، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، الجيش، ع.561، جانفي 2010، ص.31-35.

حيث نجد في هذا الصدد أن الوثيقة الأمريكية الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي خصصت محورا هاما حول ما أسمته وجود عسكري أمريكي في المناطق الحيوية في إفريقيا، و خاصة مناطق الإنتاج النفطي لحماية أمن الطاقة الأمريكي¹ ، لاسيما في الدول الغنية بالنفط والغاز (نيجيريا، أنغولا، الجزائر، ليبيا...) أو الموارد الإستراتيجية كاليورانيوم، البلوتونيوم، الفوسفات، كوبالت... (النيجر، الجزائر) .

زيادة على الموقع الإستراتيجي الهام الذي تتمتع به منطقة المغرب العربي و الساحل (الواجهة المتوسطية، الأطلسية و إطلالتها على إفريقيا جنوب الصحراء)، تمثل هذه المنطقة بالنسبة للأفريكوم مجال حيوي و إستراتيجي في إطار الحرب العالمية على الإرهاب، حيث صرّح في هذا الصدد مدير الإستخبارات الأمريكي السابق جون نيغروبونتي " أنه من الضرورة بمكان بناء شراكة أمنية مع دول شمال إفريقيا من أجل تفعيل الحرب على الإرهاب و توسيع مساحات هذه الحرب ضمنا لفاعليتها و نجاعتها "².

من هذا المنطلق، يتضح جليا سّر الإهتمام الأمريكي بالجزائر و محاولة التأثير عليها من أجل حملها على إستضافة مقر الأفريكوم، فبالرغم من التصريحات الرسمية الأمريكية بشأن عدم توجيه طلب إلى الجزائر بخصوص قضية المقر ، وعدم ممارسة الضغط عليها في هذا الجانب³ ، إلا أن الواقع الميداني يفند هذه الإدعاءات بدليل:

- عدد الزيارات التي قادت كل من القائد السابق للأفريكوم الجنرال وليام وارد و الحالي الفريق الأول كارتر هام للجزائر، تعكس مدى أهمية التعاون مع الجزائر في المسائل الأمنية و العسكرية الحساسة⁴ ، رغم شعور واشنطن بأن هناك حساسية كبيرة من قبل الجزائر فيما يتعلق بالوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، أين رفضت الحكومة الجزائرية السماح بإنشاء قواعد عسكرية أمريكية فوق الأراضي الإفريقية ، وقدمت بدائل عسكرية يتولاها الإتحاد الإفريقي و تدعمها أمريكا⁵.

¹ - " الولايات المتحدة و الإنتشار العسكري في إفريقيا، دول المغرب العربي من المنظور الإستراتيجي الأمريكي "، في: تقديرات إستراتيجية، المركز العربي للدراسات و التوثيق المعلوماتي، ع.22 بعد 196 المجلد التاسع، شهر مارس 2006، ص.3.

² - "الولايات المتحدة و الإنتشار العسكري في إفريقيا، دول المغرب العربي من المنظور الإستراتيجي الأمريكي"، المرجع نفسه، ص.9.

³ - أنظر الحوار الذي أجرته مجلة المسلح مع القائد العام الأسبق للأفريكوم الجنرال وليام وارد، في:

www.almusallh.ly/interviews/162-2011-02-13-13

⁴ - للتذكير فقد زار الجنرال وليام وارد الجزائر ثلاث (03) مرات خلال فترة رئاسته لقيادة الأفريكوم، قبل أن يخلفه في منصبه الجنرال كارتر هام الذي كانت له هو الآخر ثلاث زيارات (03) إلى الجزائر كان آخرها يوم: 2012/04/04 ، حيث كانت لهما عدة لقاءات و مشاورات مع مسؤولي رفيعي المستوى في الدولة الجزائرية حول القضايا الأمنية و الجوهرية ذات الإهتمام المشترك بين الجانبين.

⁵ - عاطف قدارة، "قائد الأفريكوم يبحث التعاون العسكري مع الجزائر و حاجيات دول الساحل"، الخبر، 2011/06/01

في: (www.radiowatani.com./2011/06/blog.post.html، consulté le :24/12/2011.)

- المناورات العسكرية المشتركة التي يتم تنظيمها دوريا في إطار البرامج و التمارين العسكرية (الشراكة العابرة للصحراء لمحاربة الإرهاب، الفلتلوك...)، و مختلف أشكال التعاون العسكري، لاسيما في إطار الجانب الإستخباراتي لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل ، والحلول دون تحولها إلى أفغانستان جديدة حسب التصورات الأمريكية¹.

على هذا الأساس، نجد أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطات على الجزائر من أجل حملها على قبول إستضافة قيادة الأفريكوم من خلال الوسائل التالية:²

*- وسائل الترغيب: التي تشمل المزايم الأمريكية التالية:

- - إن إستضافة الجزائر لقيادة الأفريكوم سيمنحها مزايا إستراتيجية ، إقتصادية ، أمنية و سياسية.
- - إن إستضافتها لهذه القيادة سيعزز من مكانتها الإقليمية و الدولية.
- - إستضافتها لمقر الأفريكوم سيسهل عليها الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و منظمات دولية و إقليمية عديدة.

*- وسائل التهيب:

- - تخويف الجزائر من إستفحال العمليات الإرهابية من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، من خلال المبالغة في خطر هذا التنظيم على الجزائر.
- - التشكيك في قدرة الأجهزة الأمنية الجزائرية في مواجهة هذا التنظيم، و هذا من خلال إبراز أهمية الدعم التقني واللوجستي الضروريين المقدمين من طرف الولايات المتحدة من خلال ذراعها العسكري (الأفريكوم) .
- - إشتراط بيع أسلحة أمريكية متطورة إلى الجزائر، بالموافقة على إستقبال و إستضافة مقر قيادة الأفريكوم (مع العلم أن الجزائر تقدمت بأكثر من طلب للحصول على أسلحة أمريكية في هذا الشأن، قبل التوجه إلى عقد صفقة مع روسيا عام 2006، لاسيما أن تقديم هذه الطلبات تواكب مع زيارة قام بها كبار المسؤولين من وزارتي الدفاع والخارجية للجزائر خلال تلك الفترة)³.

¹ - محمد مقدم، تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، تهريب باسم الإسلام، الجزائر: دار القصة للنشر، 2010، ص. 64 .

² - " حلمي الزعيبي، "ماذا يكمن وراء التصميم الأمريكي على إقامة مقر قيادة القيادة الأمريكية -أفريكوم- بالجزائر؟"، في: تقديرات إستراتيجية، ع. 09 المجلد 196، فيفري 2008، ص. 35.

³ - حلمي الزعيبي، المرجع نفسه، ص. 36.

➤ - استخدام الولايات المتحدة الموقف المغربي وترحيبه بإستضافة مقر الأفريكوم¹ كورقة ضغط على الجزائر في إطار مساعيها الرامية إلى إبتزاز الجزائر و حملها على إستضافة مقر القيادة.

حيث تتجلى ملامح هذه المساومة من خلال:

- ✓ قرار الولايات المتحدة بإمداد المغرب ب: 22 طائرة من نوع F16 و حوامات من طراز أباتشي.
- ✓ الموقف الضمني للإدارة الأمريكية المؤيد للطرح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي بخصوص قضية الصحراء الغربية، حيث ترى واشنطن أن مشروع الحكم الذاتي هو الخيار الأنسب و الأفضل لتسوية هذا النزاع.
- ✓ الحملات الإعلامية التي تشنها بعض المنظمات الحقوقية و وسائل الإعلام الأمريكية حول العديد من القضايا التي تخص سيادة الجزائر (حقوق الإنسان، الديمقراطية، حرية التعبير، المعتقد...) سواء بإيعاز رسمي أو غير رسمي.
- ✓ الإجراءات الأمنية الإحترازية التي تقوم بها مختلف المصالح الأمريكية (النقل الجوي، تصنيف مناطق الخطر التي تستهدف رعاياها...) و التي كثيرا ما إستهدفت الجزائر².

و تكمن أهمية الجزائر حسب المنظور الأمريكي بخصوص إحتضان مقر قيادة الأفريكوم، من خلال دراسة أعدتها مؤسسة التراث الأمريكية (HERITAGE FOUNDATION) ، في شهر جويلية 2007، حيث تطرقت إلى المصالح الجيوإستراتيجية و أهميتها بالنسبة للإنتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا، وهذا من خلال المحاور التالية³ :

❖ المحور الأول: يتمثل في أهمية استخدام القواعد البحرية الجزائرية (خاصة قاعدة المرسى الكبير في وهران، بإعتبارها موقع إستراتيجي في المتوسط و من أهم القواعد العسكرية فيه، نظرا للمكانة الجغرافية و الجيوإستراتيجية التي تحتلها، حيث تمتد على بعد 06 كلم غرب خليج وهران و تمتد على طول شريط ساحلي يقدر بـ: 21 كلم)⁴ ، لتحقيق سيطرة كاملة على البحر الأبيض المتوسط و في حالة توصل الولايات المتحدة إلى ذلك، فإنها تستطيع رصد حركة الملاحة البحرية من مضيق جبل طارق إلى قناة السويس، وبالتالي تأمين خطوط الإمدادات لنقلات النفط المتوجهة لأوروبا أو أمريكا.

¹ - حيث يلاحظ في هذا الشأن ، أن المملكة المغربية أعلنت عن إستعدادها لإستقبال مقر قيادة الأفريكوم من خلال كل المقومات التي تتوفر عليها للقيادة الأمريكية (الموقع الإستراتيجي للمغرب، الإستقرار السياسي و الأمني، علاقات تعاون إستراتيجية تجمعها مع الولايات المتحدة من خلال التسهيلات العسكرية سواء برية، بحرية أو جوية التي قدمها المغرب لها) و قد تم هذا الإعلان خلال إجتماع رؤساء أركان دول شمال المغرب و الساحل الذي إنعقد في العاصمة السنغالية دكار في فيفري 2007، بحيث إنتقى الجنرال وليام وارد مع رئيس الأركان المغرب ، أين تباعثا في تفاصيل تشكيل هذه القيادة و مهامها و مواقع تمرركزها، (المرجع: حلمي عبد الكريم الزعي، مرجع سابق، ص8).

² - جريدة الخبر، الجزائر إحتجت بشدة على إدراجها في اللائحة السوداء للنقل الجوي"، ع.6473، 2011/09/12، ص.5.

³ - حلمي الزعي، مرجع سابق، ص.40-41.

⁴ - " قاعدة المرسى الكبير: موقع إستراتيجي في المتوسط"، في: الجيش، ع.511، فيفري 2006، ص.48-50.

❖ المحور الثاني: الإستفادة من القواعد الجوية الغربية والجنوبية من الصحراء (غرداية،بشار، تمراست،إلزي...) من أجل السيطرة على الحركة في الساحل الصحراوي.

❖ المحور الثالث: القواعد البرية التي تمتلكها الجزائر، والتي تسهل عمليات نقل القوات الأمريكية لتنفيذ مخططاتها الأمنية ضد التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل. خاصة أن الصحراء الجزائرية تعتبر البوابة الشمالية لمنطقة الساحل، وبالتالي فإن التمركز في هذه المنطقة الهامة يعني الإشراف على منطقة الساحل و على غرب إفريقيا حيث تتواجد منابع النفط.

المطلب الثاني: الرهانات الاقتصادية

يشكل الإعتبار الإقتصادي عاملا إستراتيجيا في تحديد التوجه الخارجي الأمريكي، لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي و شمال المغرب، خاصة بعد تزايد الإكتشافات النفطية في العديد من الدول الإفريقية الواقعة في هاتين المنطقتين (التشاد،موريطانيا،النيجر..) إضافة إلى الموارد النفطية الموجودة أصلا في كل من الجزائر و ليبيا،مالي...

إن ما يفسر سّر الإهتمام الأمريكي بهذه المناطق هو أن هناك العديد من الموارد و الثروات الباطنية الإستراتيجية التي لم تكتشف بها بعد أو لم تُستغل فعليا، فهي بحاجة إلى التنقيب و الإكتشاف¹، خاصة تلك المعادن الحيوية والنادرة، والتي تدخل في إنتاج الصناعات الإلكترونية، الطيران،الصناعة الحربية،وسائل الإتصال، الطب البيولوجي، الكيمياء، الصناعات الطبية...، و التي تمتلك بعض دول منطقة الساحل معدلات عالية من نسب الإحتياط العالمي (النيجر، التشاد، موريطانيا،مالي و الجزائر) .

هذه المواد الإستراتيجية يتم تحديدها عن طريق أنظمة التموّج الشامل (GPS) أو عن طريق الأقمار الصناعية، حيث نجد أن أول من أطلق تسمية هذه الموارد بالمواد الإستراتيجية هو البنتاغون الأمريكي ، أين يقوم بالتنسيق في هذا المجال مع مصالح أمريكية أخرى خاصة (وكالة الفضاء الأمريكية NASA ، المكتب الأمريكي للبيولوجيا التابع لوزارة الأمن الداخلي) مهام البحث ، الرصد و إكتشاف مناطق تواجد هذه الموارد².

و ما يؤكد صحة هذه المعطيات ، هو حدة التنافس الأمريكي الأوروبي في هذه المنطقة ، لاسيما مع فرنسا، حيث نجد أن نسبة 60 % من المراكز النووية الأوروبية يتم تغذيتها عن طريق اليورانيوم الإفريقي و المتواجد بكميات معتبرة في منطقة الساحل (النيجر) .

¹ -Sadek Berkane El Djazairi, « que fait courir le sahel ? », El Watan,N° 6367 ,28/09/2011.p.19.

² -Sadek Berkane El Djazairi ,Loc-cit.

وعليه فإن الولايات المتحدة تسعى إلى الحد من المد المستقبلي للإتحاد الأوروبي جنوبا و منعه من تكوين مجال حيوي مستقل، قد يكون مدخلا لبناء قطب أوروبي منافس¹، خاصة أن المنطقة المغاربية تعتبر بمثابة همزة وصل مع العمق الإفريقي (دول الساحل الصحراوي) .

في هذا الصدد، نجد توافد عدد كبير من السياح الأجانب إلى الصحراء الكبرى في منطقة الساحل التي تضم (الجزائر،مالي،النيجير،التشاد،موريطانيا)،حيث أصبحت تعرف هذه الصحراء إقبالا معتبرا للرحلات السياحية الأجنبية لرعايا هذه الدول ، بمزاعم مشكوك في صحتها (السياحة، إكتشاف المناظر الطبيعية،...) ، لكن في حقيقة الأمر ، فإن هذه النشاطات المزعومة قد تكون في غالب الأحيان مقصودة ، و تسجل ضمن إطار عمليات الإستكشاف والتنقيب عن هذه الموارد الإستراتيجية ، عن طريق أجهزة كشف مزودة بخدمات الأقمار الصناعية ، تمهيدا لحضور كبريات الشركات العاملة في هذا الميدان (شركة أريفا الفرنسية،...) .

وما يدعم هذا الطرح، هو أنه كيف يمكن تفسير هذه الحركية الواسعة من قبل رعايا الدول الغربية على منطقة الساحل رغم كونها تعبر من أكبر المناطق العالم التي تشهد نشاطا مكثفا لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي² (AQMI) ومختلف شبكات الجريمة المنظمة و عصابات تهريب الأسلحة و المتاجرة بالبشر؟. حيث أصبح خطف الرهائن هو النشاط المفضل من طرف هذه الحركات الإرهابية والمستفحل في هذه المنطقة ، لاسيما أن نشاط عناصر هذا التنظيم الإرهابي الذي ينشط في المناطق الحدودية النائية في بلدان دول الساحل تعرف منذ عقود من الزمن بكونها مناطق رخوة (رمادية) لا تخضع لسيطرة أي دولة بسبب شساعة الشريط الحدودي، و أيضا عجز دولتي النيجر و مالي على بسط سيطرتهما على المدن القريبة من الحدود التي تخضع لنفوذ حركات التمرد.

وأن أغلب المناطق التي يتحرك فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تستقطب بطبعها الأجانب، حيث تستقر أكبر مصانع الحديد شرق موريطانيا، و هناك أيضا شركات التنقيب عن النفط في حوض تاود الصحراوي الذي تشارك فيه النيجر مع مالي لإنتاج الذهب، وحتى شمال النيجر تحول إلى مركز نشاط

¹ - محند برفوق، مرجع سابق.

² - أُعلن عن تأسيس هذا التنظيم الذي يتزعمه عبد المالك الدردوكال الملقب ب " أبو مصعب عبد الودود"، بتاريخ:25/07/2007، ويقول هذا التنظيم أنه يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي و المواليين له، و حماية المنطقة من الأطماع الخارجية (أنظر كذلك خريطة نشاط هذا التنظيم في منطقة الساحل الصحراوي المدرجة في الملحق) .

صناعي بفضل استثمار لشركة أريفا الفرنسية في مجال اليورانيوم، إضافة إلى دخول الصين ميدان المنافسة في المنطقة ، من خلال إتفاق وقّعه النيجر مع الصين بقيمة 05 مليار دولار في مجال الطاقة¹.

و كخلاصة لهذا المبحث، فإنه يمكننا أن نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول من خلال الأفريكوم ضمان حضور قوي لها على مستوى الشمال المغاربي و منطقة الساحل، من خلال التركيز على قضايا الإرهاب والمبالغة فيها عن طريق تعظيم التهديدات و التهويل من شأنها في مختلف المناسبات و الظروف ، بواسطة التصريحات الرسمية و الإعلانية لمختلف موظفيها ، و إدخال الشك و الريبة في صفوف قادة هذه الدول حول مدى قدراتهم المحلية في مواجهة هذه التحديات العالمية ، كتخطيط إستراتيجي لفرض الأفريكوم في هذه المنطقة الغنية بالموارد و الثروات الحيوية و الرئيسية لإقتصادها ، و بالتالي الإستحواذ عليها و قطع الطريق أمام منافسيها الأوروبيين و الدول الصاعدة الجديدة (الصين، الهند، البرازيل...) .

المبحث الثاني: مخاطر التواجد المباشر للأفريكوم في القارة.

إستنادا إلى تجارب القيادات العسكرية الأمريكية الأخرى في العالم، خاصة القيادة المركزية التي تولت الإشراف على الحرب في أفغانستان والعراق (2001 و 2003)، وبالنظر إلى مختلف أشكال التواجد العسكري الأمريكي في العالم (قواعد عسكرية، تسهيلات عسكرية، دعم لوجستي...) حيث تمتلك الولايات المتحدة في هذا الشأن أكثر من ألف قاعدة في الخارج² ، تنتشر تلك القواعد وفقا لشبكة قيادتها الجغرافية المنتشرة في مختلف مناطق العالم، معتبرة بذلك الكرة الأرضية بمثابة ساحة حرب كبيرة لنطاق عمل قواتها العسكرية و لمراقبة كل ما يجري حولها.

فإنه يمكننا القول أن تأسيس هذه القيادة سيشكل تحديا آخر على دول القارة نظرا للإنعكاسات المترتبة عنها سواء بالنسبة للدول المستضيفة أو دول القارة ككل، إضافة إلى أنه يعتبر مُقيّدا لتوجهاتها الإستراتيجية الكبرى، من خلال التأثير على قراراتها السياسية والأمنية والحد من مستوى إستقلاليتها الداخلية والخارجية.

في هذا الصدد يمكننا لفت الإنتباه إلى مسألة في غاية الأهمية ، وهي أن بعض الدول الإفريقية التي تحظى بإهتمام أمريكي في هذا الجانب، تعرضت و ما زالت تتعرض لشتى الضغوط الأمريكية، في محاولة منها لإيجاد

¹ - محمد مقدم ، مرجع سابق، ص. 124.

² - " الدور المرتقب للقوات الأمريكية في إفريقيا-قوات "أفريكوم"، في: www.arrasid.com/file/./d984/d9 - (2011/12/15).

صيغ و حلول مقبولة لمشروعها العسكري الرامي إلى الحصول على موطأ قدم لها في القارة لتسهيل النشاط العملياتي للأفريكوم.

حيث نجد في هذا السياق، أن إفريقيا قد عرفت نشاطا حثيثا لعدة شخصيات أمريكية رفيعة المستوى سواء أ كانت مدنية أو عسكرية¹ ، خاصة مدير جهاز المخابرات الأمريكية السابق مايكل هيدن الذي كانت له زيارة للدول المرشحة لإحتضان القواعد العسكرية ومقر قيادة الأفريكوم، كما كانت لمساعد وزير الدفاع الأمريكي المكلف بشؤون التخطيط و السياسة عدة زيارات و جولات أخرى في هذا الشأن، و التي قادته إلى كل من المغرب، الجزائر، ليبيا، مصر، جيبوتي، إثيوبيا... .

دون إغفال الزيارات التي قام بها وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية دونالد رامسفيلد إلى كل من إريتريا، إثيوبيا و جيبوتي، حيث وافقت هذه الدول الأخيرة على التعاون والتنسيق الكامل مع القوات الأمريكية، مع إبداء رغبتها في تسخير مجالها البري، الجوي والبحري لصالح القوات العسكرية الأمريكية². و عليه، يمكننا سرد أهم النتائج و الإنعكاسات المترتبة على مخاطر التواجد العسكري لقيادة الأفريكوم فوق الأراضي الإفريقية ، و هذا من خلال :

المطلب الأول: الإنعكاسات الداخلية على دول القارة

يجب التنويه منذ البداية إلى أن إنشاء هذه القيادة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية جاء إستجابة لمتغيرات و ظروف معينة ، أملتها حدة المنافسة الشديدة على الموارد الطبيعية خاصة الإستراتيجية منها، والتي أدت إلى إعادة النظر في إستراتيجية الإنتشار و التموقع في أماكن كانت تعتبر في السابق مناطق نفوذ تقليدية لبعض القوى الأوروبية (فرنسا، بريطانيا...) مع ضمان السيطرة على أسواق هذه الدول التي باتت تشكل مصدرا لتصريف فائض الإنتاج الأمريكي.

من جانب آخر نجد أن الحرب على الإرهاب و القضاء على التهديدات الأمنية التي باتت تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد أحداث 2001/09/11 أخذت أبعادا عالمية ، إستدعى منها الأمر التعامل معها بحسم وفقا لإستراتيجية كبرى و مقاربة شاملة.

¹-Valerie Reed, « a big image problem down there » :prospects for an African headquarters for Africom,december 12,2007,pp.4-9,in :www. Cdi.org/pdfs/reedafricom.pdf.

² - الطاهر المعز، الأفريكوم مخطط إمبريالي أمريكي في إفريقيا"، في: www.ikhwands.com./articles/2009/4/Africa.htm.

في هذا الإطار إحتلت القارة الإفريقية أهمية محورية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي الجديد بإعتبارها مصدر للعديد من المشكلات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الدولي (الإرهاب، القرصنة البحرية، خطف الرهائن...)، و بالتالي أصبحت عرضة لكل أنواع الهشاشات الداخلية و الإختراقات الخارجية ، هذه العوامل جعلت منها تواجه العديد من التحديات ، مؤثرة بذلك سلبيا على مستقبلها و مكانتها الدولية.

على هذا الأساس، فإنه يمكن رصد أهم الإنعكاسات المحتملة والآثار المترتبة عن التواجد المباشر للأفريكوم فوق الأراضي الإفريقية ، وهذا من خلال التطرق إلى المجالات التالية :

1- على المستوى السياسي

بالرغم من التبريرات و الذرائع المقدمة من طرف الولايات المتحدة على أن هذه القيادة الجديدة لن تكون البديل عن أجهزتها الدبلوماسية في تعاملاتها مع دول القارة، ويتجلى هذا بوضوح من خلال تصريح القائد العام السابق للأفريكوم الجنرال وليام وارد في هذا الصدد " إن هيئته تريد العمل على تفادي التزاعات، عبر مساعدة دول القارة في المجال الأمني ... لا ننوي عسكرة القارة و لا الإستحواذ على مواردها ... و أن من مصلحة الولايات المتحدة و المجتمع الدولي المساهمة في إستقرار إفريقيا " ¹.

إلا أن الواقع الميداني في هذا الشأن مخالفا تماما لما تم التصريح به، حيث يتبين أن هدف الولايات المتحدة من جراء تأسيس هذه القيادة يتمثل في ترجيح و تغليب التوجه العسكري على حساب الجانب السياسي في علاقاتها مع الدول الإفريقية التي تعاني معظمها من تحديات داخلية و خارجية كبيرة، مشكّلة بذلك مصدر تهديد دائم للأمن الإفريقي و هو ما ينعكس سلبا على مصالح الدول الأجنبية في القارة ، خاصة أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب مناخا يسوده الإستقرار والأمن لتحقيق أهدافها ².

وعلى هذا الأساس جعلت من الأفريكوم ذراعها العسكري في القارة مكلف بالمهام التي تتجاوز حدود و إمكانيات دورها السياسي المتمثل في نشاط كتابة الدولة للشؤون الخارجية. حيث يتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة الممنوحة للقائد العام للأفريكوم في مختلف المجالات و التي كان في السابق جزء كبير

¹ - قيادة أفريكوم تبدأ عملها وسط تشكيك في أهدافها، في: www.aljazeera.net/news/archiv...hiveld=1100398، (تاريخ تصفح

الموقع: 2011/10/23)

² - أليكس كالينيكوس، " الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، في: www.e-sicialists.net/mode/1803.

منها يدخل ضمن نطاق إختصاص و صلاحيات كتابة الدولة للشؤون الخارجية ، خاصة ما تعلق الأمر منها بالتعاون العسكري و برامج المساعدات العسكرية¹ ، ومن بين النتائج المترتبة على ذلك نجد:

- إزدياد حالات عدم الإستقرار السياسي التي تواجهها الدول الإفريقية بفعل إحتمال تقوية صفوف التيارات المعارضة في هذه الدول و المناوئة للمصالح الأمريكية، من خلال قيامها بحركات عصيان و تمرد و شنّها لحرب عصابات تهدد أمن الدولة و إستقرارها الداخلي.

- إحتمال قيام الأفريكوم بتنفيذ عمليات عسكرية سواء بدواعي أمنية أو لضرورة المصلحة القومية ، من قبل قواته المختلفة التشكيل، لاسيما (القوات الخاصة) داخل الدول الإفريقية بوجه عام ، وفي إقليم الدولة المحتضنة لمقر القيادة بشكل خاص، و لنا في قضية مقتل زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن من قبل قوات أمريكية خاصة داخل تراب دولة ذات سيادة (باكستان) بدون إشعارها و علمها بذلك (وفقا لما تم تداوله إعلاميا)، مثال حي على خطورة القواعد العسكرية مهما كان شكلها، ونفس الشيء لمقتل أنور العولقي القيادي البارز في التنظيم ، الذي تم إغتياله بمساعدة أمريكية داخل اليمن.²

- إن التنافس بين القوى الكبرى على القارة الإفريقية سيؤدي إلى تكريس التنافسات الإثنية و الدينية إلى حد ما، و يؤجج بذلك صراعات جديدة، مما يؤدي إلى أثار سلبية على إستقرار الأوضاع السياسية و الإقتصادية.³

- إضعاف أي دور محتمل لإمكانية قيام آلية إفريقية مشتركة لحل الأزمات و التفاعلات في القارة خارج مظلتها العسكرية ممثلة في الأفريكوم، بإعتباره المسؤول على تلك المهام، وهذا ما يجد من إستقلالية القرار الإفريقي و ضعف موقفه التفاوضي في هذه المسائل ، و ما يفسر هذا الأمر هو الأزمة الأخيرة التي عرفتها ليبيا والتي كانت من المفروض أن تعالج و تحل على مستوى الإتحاد الإفريقي و بالخصوص آليته المتمثلة في مجلس السلم و الأمن الإفريقي المنوط بهذا الدور.

- لا بد من القول بأن أي تواجد عسكري مباشر للولايات المتحدة الأمريكية على أرض أي دولة ما، و مهما كان الهدف منه، فإنه في نهاية المطاف يبقى مجرد صورة من صور الإحتلال غير المباشر في القرن 21، يجد من

¹ -José de Arimatéia da Cruz and Laura K.Staphens, « the US Africa command (Africom) ;building partnership or neo-colonialism of US Africa relation »,journal of third world studies,Vol ; XXVII N°.02.2010 pp.196-197. in:www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD.

² - رضا شنوف، "أنور العولقي يلتحق بأسامة بن لادن"، جريدة الخبر، ع.6492، 2011/10/01، ص.10.

³ - جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا و إنعكاساتها الدولية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص.183.

حريتها و سيادتها و إستقلالها، و بالتالي التأثير في قرارها الخارجي ، مما يجعل للولايات المتحدة دور بالغ الأهمية في التأثير على سياسة الدولة المضيفة في كثير من القضايا و المسائل ذات الأبعاد الإستراتيجية (معاهدات عسكرية، صفقات بيع الأسلحة، تعاون أمني...) ¹.

2- على المستوى الأمني

- يشكل التواجد العسكري سواء ما تعلق منه بإنتشار القوات العسكرية، بناء قواعد عسكرية أو تقديم تسهيلات عسكرية لطرف أجنبي ، تحديا كبيرا على الأمن القومي للدولة المضيفة، لاسيما من خلال إقحام و إشراك هذه الأخيرة في عمليات و مهام يشرف عليها الأفريكوم، وهو ما يزيد من حدة التعقيدات الأخرى التي تعاني منها الدول الإفريقية (مشاكل التنمية، نزاعات... إلخ) ، خاصة أن ما يميز الأفريكوم عن باقي القيادات الأخرى هو إضطراره بالمسائل المدنية والعسكرية في علاقاته مع الدول الإفريقية، مما يجعل إمكانية إستفادة هذه الأخيرة من برامج المساعدات و المعونات مرهون بمدى إلتزامها بالتعاون في المجال الأمني و الإستخباراتي مع هذه القيادة ².

- إحتمال دخول الدولة المتواجد في إقليمها مقر الأفريكوم في مشكلات أمنية مع دول الجوار، نتيجة تسخير فضائها الجغرافي لتنفيذ عمليات عسكرية قد تطل أهداف دول إفريقية معينة ³.

- تحول المنطقة الإفريقية إلى بؤرة توتر أمنية إقليمية و حرب مفتوحة، بفعل تزايد حدة التهديدات الإرهابية ضد المصالح الأمريكية في القارة، و هو ما يجعل من إفريقيا هدفا لأعداء الولايات المتحدة نتيجة تواجد قيادة الأفريكوم بها.

3- على المستوى العسكري

- إن المساعدات العسكرية المختلفة المقدمة في إطار الأفريكوم للدول الإفريقية بهدف تعزيز قدرات جيوشها و العمل على إحترافيتها، لا يمنع من إمكانية نزوع هذه الجيوش إلى إرتكاب جرائم ضد الإنسانية و أعمال إبادة، من خلال تورطها في حروب أهلية أو نزاعات إقليمية .

¹ - ياسين السويدي، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، واقع و خيارات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2004، ص1، ص131.

² - أنظر في هذا الشأن، تصريح وزير الخارجية الأمريكي السابق: دين راسك، الوارد في الصفحة 20 من هذه المذكرة.

³ - طلعت مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998، ص57.

- يترتب على وجود الأفريكوم في إحدى الدول الإفريقية منع احتمال قيام أي تحالف أو تعاون إستراتيجي بين الدولة المستضيفة مع أية دولة كبرى خاصة في المجال العسكري ، حتى ولو كان يصب هذا التعاون في مصلحتها.

- تسخير جيوش الدول الإفريقية في تنفيذ أجنداث وأهداف الإستراتيجية الأمريكية في القارة، من خلال إشراكها في مكافحة التنظيمات الإرهابية و الشبكات الإجرامية المستهدفة للمصالح الأمريكية في القارة، دون الحاجة إلى إرسال قواتها و إنتشارها في مناطق النزاعات و مسارح العمليات¹.

- ربط الدول الإفريقية بإتفاقيات عسكرية طويلة الأمد بما يتلائم و تحقيق المصالح الأمريكية ، من خلال برامج التكوين و التدريب العسكري، المناورات العسكرية... التي يشرف عليها الأفريكوم .

- مراقبة الأفريكوم لكل التطورات الجارية على الساحة الإفريقية ، وهذا من خلال إقتراح الولايات المتحدة في حالة عدم توصلها لإيجاد مقر رئيسي دائم لقيادتها، إلى إعتقاد صيغة المقرات الفرعية المتمركزة عبر نطاق مختلفة من القارة تمهيدا لإحكام سيطرتها عليها، و التصدي لأطماع القوى الكبرى، لاسيما الزحف الصيني².

المطلب الثاني: الإنعكاسات على الصعيد الخارجي

إن نجاح الولايات المتحدة في إيجاد مقر دائم للأفريكوم في القارة، سيكون له تداعيات خارجية على الأوضاع الإفريقية، و يتمثل هذا جليا فيما يلي:

- إن التواجد المباشر لهذه القيادة في القارة الإفريقية سيؤدي إلى ربط أمن دول هذه القارة بشكل أو بآخر بأمن الولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما أمام إمكانية حدوث تهديدات أمنية قد تطل أجهزة و مؤسسات الدولة المحتضنة لمقر الأفريكوم، بإعتبارها حليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

- إشتعال حدة التنافس الخارجي بين القوى الكبرى على القارة، سواء من خلال التنافس الأمريكي الصيني، الأمريكي الأوروبي، الأمريكي الفرنسي، الأمريكي الروسي... و بالتالي فإن مستقبل القارة يظل مرهون بمدى تحقيق كل طرف مصالحه على حساب الأطراف الأخرى.

¹ -Major Albert Franke and others. "US engagement in Africa: a case study in Africom strategic communication", pp.32-33 in: www.au.af.mil/info.iosphere-fall07-frank.pdf.(consulté le:15/12/2011).

² - Alexander Nicolli, "Africom the United States' new combatant command", pp-1-2, in: www.iiss.org.uk/gotressource.ascd?assettd.(consulté le:23/11/2011).

- تهيئة الظروف المواتية لتوغل إسرائيلي في المنطقة الإفريقية، من خلال تواجدها العسكري والإستخباراتي في بعض الدول الإفريقية (إثيوبيا، كينيا)،¹ أو تسهيل تنفيذ عمليات حلف الشمال الأطلسي في بعض الدول الإفريقية، حيث بينت الأزمة الأخيرة في ليبيا مشاركة الأفريكوم إلى جانب قوات الناتو في ممارسة الحضر الجوي عليها، إضافة إلى مشاركة قوات تابعة للأفريكوم في إخلاء رعايا بعض الدول الغربية من المنطقة التي بدأت في 2011/03/19².

المبحث الثالث: التحديات و السيناريوهات المحتملة للأفريكوم في القارة

رغم مرور خمس سنوات من الزمن على إعلان بوش التاريخي لإنشاء قيادة الأفريكوم ، إلا أن هناك عدة صعوبات و تحديات التي واجهت قيام هذه القيادة في تنفيذ مهامها ،منها ما هو داخلي يرتبط بالأوضاع العامة السائدة في إفريقيا ، ومنها ما هو خارجي تمليه طبيعة الظروف الإقليمية والدولية السائدة .

المطلب الأول: التحديات التي تواجهها قيادة الأفريكوم

جزء كبير من هذه التحديات يعود إلى المشاكل الداخلية التي تعرفها دول القارة، و التي جعلت منها تتخبط في دوامات عنف وعدم الإستقرار، معضلة التنمية...، و على العموم يمكن ذكر أهم التحديات التي تواجه قيادة الأفريكوم في إفريقيا:

- مواقف الدول الإفريقية من المبادرة الأمريكية: لقد أعربت معظم الدول الإفريقية عن إمتعاضها و عدم رغبتها الترشح لإستضافة مقر قيادتها الجديدة³ ، بحجة أن عدد كبير من هذه الدول يتخبط في صراعات داخلية حادة و أزمات أمنية بينية، وبالتالي فإن قبولها بهذه القيادة سيزيد من تعقيد وضعها الأمني خاصة في ظل ظروف التهديدات الإرهابية التي تجد في المصالح الأمريكية و قواعدها و قواتها العسكرية في القارة هدفا مباشرا لتنظيماتها⁴

¹ - Major Albert Franke and others, Ibid, p.33.

² - يمكن الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الأفريكوم شارك في عمليات قصف مواقع ليبية بواسطة صواريخ من نوع توماهوك و كروز ، حيث أشرف قائد الأفريكوم الجنرال كارتر هام على قيادة مسرح العمليات بمساعدة الأدميرال سام لوكليير بإعتباره قائد القوات البحرية الأمريكية في أوروبا ،بالإضافة إلى قائد القوات الجوية في الأفريكوم التي شاركت في عمليات إغاثة و إخلاء الرعايا الأجانب في ليبيا، حماية المدنيين الليبيين، تحت تسمية Odyssey Dawn ، للمزيد من المعلومات حول هذا الشأن ن يرجى مراجعة تقرير الكونغرس الأمريكي التالي CRS report

RI.33142.Libya :Unrest and U.S.policy,by Christopher M.Blanchard report CRS.R41701 ?No-Fly zones :strategic.operational,and legal considerations for Congress,coordinated by Jeremih Gertler.

³ -Laura White,What Kind of Change for Africa?: U.S. Policy in Africa under the Obama Administration” Les Notes de l’IRIS avril 2010., in:www.iris.fr.

⁴ - رشيد خشناة، " أفريكوم القيادة الأمريكية لإفريقيا،" في : www.aljazeera.net/.../FC22A88A-0C4B-43C9-9C

و بالتالي، إمكانية إستهداف هذه التنظيمات لأجهزة و أمن الدولة الإفريقية الراعية لهذه المصالح، وهو ما يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني في المنطقة¹.

- إنعدام الأمن و الإستقرار العام في القارة الإفريقية: خاصة أن القارة تُعرف بميلها الحدي للنزاعات والحروب، وهذا ما قد يؤثر على تأمين سلامة موظفيها العاملين في قيادة الأفريكوم وعائلاتهم، أو سلامة قوات قيادتها العسكرية المحتمل إنتشارها في أنحاء القارة حسب مقتضيات الضرورة والحاجة. (لتفادي تكرار الوقوع في المأزق الصومالي).

- صعوبة التوصل إلى إيجاد صيغ مقبولة مع الدول الراغبة في إحتضان مقر قيادتها بخصوص التوقيع على إتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة، تنص بعدم متابعة جنودها المحتمل إرتكابهم لجرائم ضد الإنسانية ، سواء في إطار عمليات التدريب العسكري أو أثناء قيامهم بمهام تتعلق بحماية السلم والأمن الإفريقيين في القارة أمام القضاء الجنائي الوطني أو أمام المحكمة الجنائية الدولية ، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توقع على إتفاقية روما المنشئة لهذه المحكمة.

- التنافس الداخلي بين مصالح الداخلية والأجهزة المشكلة للأفريكوم: بإعتبار أن الأفريكوم قيادة هجينة متكونة من مختلف المؤسسات (وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، الوكالة الدولية الإنمائية)، بالإضافة إلى التنظيم العام للموظفين المدنيين و العسكريين الذي يُشكل للأفريكوم، حيث يتمثل هذا التنافس من خلال رغبة كل جهاز في إبراز مكانته ودوره، عن طريق محاولة كل واحد فرض مخططاته و برامج بصفة مستقلة عن الآخر، وهذا للفوز برضى مسؤولي الإدارة الحكومية.

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة لمقر قيادة الأفريكوم

بعد أن استعرضنا مختلف التحدّيات الممكنة التي تواجه هذه القيادة في إفريقيا، وإنطلاقا من الظروف الحالية التي تشهدها القارة، لاسيما ما تعلق منها بتدهور الوضع الأمني على أكثر من صعيد بسبب الإنعكاسات والتداعيات المباشرة لما يسمى الربيع العربي، و بالخصوص الأزمة الأمنية المؤخرة التي عرفتها ليبيا و ما تزال تشهد تداعياتها إلى يومنا هذا، فإنه يمكننا إستشراق السيناريوهات التالية المتعلقة بمصير مقر القيادة و المحتمل تحقيقها على المدى القصير:

¹ - lover, Danny and Lee, Nicole C., "Say No to Africom," November 1, 2007, in; www.thenation.com/doc/20071119/glover_lee

السيناريو الأول: يتمثل في مواصلة عمل و نشاط الأفريكوم من القيادة الأمريكية لأوروبا في ألمانيا ، نتيجة الفوضى الحالية التي تمرّ بها القارة الإفريقية، و التي لا تحمّ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي يتطلب تحقيقها مناخا يسوده الإستقرار و إستتباب الأمن فيه .

في هذا الصدد، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع شروطا للدول الراغبة في إحتضان مقر قيادتها ، لعل من بين أهمها هو تمتع البلد المضيف بظروف سياسية مستقرة و خالية من المشكلات الأمنية التي قد تعيق حركية إنتشار قواتها في المناطق التي تتواجد بها، يضاف إليه مدى مساهمة البلد المعني في إرساء مبادئ السلم و الأمن الإفريقيين و إنعدام التزايدات فيه.

حيث نجد في هذا الخصوص، أن المملكة المغربية بالرغم من إبدائها الموافقة المبدئية على إحتضان مقر الأفريكوم، منذ بداية تشكل ملامح هذه القيادة، إلا أن الإدارة الأمريكية تحفظت على هذه المسألة، خاصة بعد إعلان المتحدث بإسم الأفريكوم السيد: فينس كراولي (Vince Crowley) في أكتوبر 2008 أن المغرب لا يشارك في التضامن الجماعي مع بقية الدول الإفريقية و لا يساهم في إحلال جهود السلم و الأمن الإفريقيين¹ ، وهذا من خلال إنسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1984 بسبب موقف المنظمة من قضية الصحراء الغربية، و التي لا تزال تشكل حجر عثرة أمام الجهود المغربية الرامية إلى إعادة تفعيل الإتحاد المغاربي.

فالمملكة المغربية تحاول أن تلعب على أوتار الهاجس الأمني الأمريكي و المتمثل في التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل ، من خلال محاولة تمرير طرحها الساعي لربط بين نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و إرتباطاته بجهة البوليزاريو الصحراوية ، حتى يتسنى لها إقناع الجانب الأمريكي بإقامة مقر الأفريكوم على المناطق المحتلة الصحراوية المحاذية للجزائر².

السيناريو الثاني: على ضوء الأزمة الليبية الأخيرة وما نتج عنها من تضارب للمواقف خاصة بين الدول المغاربية و دول الساحل بشأن الوضع الداخلي الليبي، والذي إستفاد منه كثيرا التحالف الغربي بزعماء فرنسا و بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المحتمل أن تكون ليبيا هي الدولة المغاربية الوحيدة المرشحة لإستضافة مقر الأفريكوم في الوقت الراهن، وبالأخص بعد مقتل الزعيم الليبي السابق معمر القذافي على يد معارضيه بتاريخ 20/10/2011 والذي كان يشكل حسب التصور و الإدراك الأمريكي أهم عقبة في محاولة

¹- Constance Desloire ,op-cit, pp.62-63,

²- Constance Desloire,Loc-cit.

نجاح الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بوجه عام ، نظرا للنفوذ و التأييد الواسع الذي كان يحضى به لدى بعض الزعامات الإفريقية و شعوب القارة.

من جانب آخر نلاحظ أن الدعم الديبلوماسي و اللوجستي الذي حظي به المجلس الوطني الإنتقالي الليبي من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، سيكون له أثر بالغ الأهمية في تحديد مقر قيادة الأفريكوم ، لاسيما في ظل حالة الأمن و إنتشار السلاح على نطاق واسع في هذه الدولة، وهو ما يثير مخاوف واشنطن و قلقها من إحتمال تسرب هذا السلاح إلى أنصار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي¹.

السيناريو الثالث: و هو السيناريو الأقرب إلى التجسيد في الواقع، و المتمثل في توزيع مقر قيادة الأفريكوم على عدة مقرات فرعية تشمل المناطق الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، بما يتيح لها القدرة و السرعة الفائقة على التعبئة و الإنتشار في أبعد نقطة ممكنة يحتمل أن تصلها القوات الأمريكية و في أقصر وقت ممكن، دون الحاجة إلى طلب دعم باقي القيادات العسكرية الأمريكية الأخرى، و بالخصوص القيادة المركزية و الأوروبية.

فعلى أساس هذا السيناريو، تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخلص من المواقف الإفريقية السلبية و الراضية لإحتضان المقر المركزي بدواعي أمنية مردّها إحتمال تعرض هذه الأخيرة إلى هجمات و إعتداءات إرهابية، من جهة أخرى عن طريق هذا البديل تحاول القيادة الأمريكية التمركز في المناطق الحساسة من القارة و مراقبة كل المنافذ المؤدية إليها ، من خلال:

- إنشاء مقر فرعي في شرق القارة: فإلى جانب قاعدتها العسكرية المتواجدة في جيبوتي منذ سنة 2002 (كامب ليمونيه)، يمكنها هذا المقر الفرعي من السيطرة على كامل المناطق المحيطة بالقرن الإفريقي، لاسيما أمام إستفحال ظاهرة القرصنة البحرية، حيث من المحتمل أن تكون إريتريا أو كينيا إحدى الدول المرشحة لذلك.

- إنشاء مقر فرعي في غرب القارة: نظرا للأهمية التي أضحت تكتسيها منطقة خليج غينيا بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية، خاصة في: نيجيريا، ساوتومي و برانسيب، فمن المحتمل أن يتم تأسيس مقر فرعي للأفريكوم في دولة ساوتومي و برانسيب نظرا لكون الدول الأخرى المذكورة ، أعربت عن عدم إستعدادها لقبول المبادرة الأمريكية بشأن مقر قيادتها الجديدة.

¹ - عاطف قدارة، " بلمختار يؤكد حصول القاعدة على أسلحة من ليبيا"، جريدة الخبر، ع.6530، 2011/11/10، ص.05.

- إنشاء مقر فرعي في شمال القارة (الشمال المغربي): في هذا الخصوص ، يحتمل أن تكون ليبيا (لما بعد القذافي) أو المغرب أهم الدول المرشحة لإستضافة المقر الفرعي في هذه المنطقة من القارة لعدة إعتبرات سبق ذكرها من قبل.

- إنشاء مقر فرعي في منطقة الساحل: خشية أن تتحول هذه المنطقة إلى بؤرة إرهاب عالمي، لكونها باتت تشهد مختلف أشكال النشاطات الإرهابية والإجرامية ، فمن المؤكد أن تقوم الولايات المتحدة بتوفير غطاء أمني لها، من خلال تخصيص هذه المنطقة بمقر فرعي يضمن حضورها فيها ، و على الأرجح أن تكون موريطانيا هي المعنية بذلك ، نظرا لعدة إعتبرات ، أهمها :

- حالة العزلة التي تشهدها هذه الدولة و إقصائها من مختلف صيغ التعاون الإقليمي، و هو ما دفعها في وقت مضى إلى الإرتقاء في أحضان دولة إسرائيل، من خلال علاقات التطبيع التي عرفتها مع هذه الدولة.

- تزايد حدة الهجمات الإرهابية بها، مع عجز السلطات المحلية القضاء عليها، نظرا لضعف الإمكانيات المادية و الموارد اللازمة التي تتطلبها عملية مكافحة الإرهاب.

و في إنتظار ما سيسفر عليه القادم من الأيام بشأن الفصل النهائي في قضية مقر قيادة الأفريكوم (خلال سنة 2012)، فإنه على الأرجح ستواصل الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة كل أنواع الضغوط على القيادات الإفريقية الراضة لهذه المبادرة بشتى الطرق و تحت مختلف الذرائع و الحجج ، مع التصعيد في حدة الخطاب الرسمي ضد هذه الزعامات التي تشكل دولهم مناطق حيوية بالنسبة لمصالحها في القارة، و التلويح بما آل إليه مصير الزعيم الليبي السابق معمر القذافي كتهديد ضمني لهم .

علما أن هذه المسألة تتزامن مع بداية الخروج الأمريكي من العراق، حيث بدأت قواتها المنتشرة في العراق من الإنسحاب الفعلي بعد عملية الغزو التي شهدتها البلد ، و التي كبدتها خسائر فادحة في الأرواح وإرتفاع نفقات و تكاليف هذه الحرب.(إنجلاء حوالي 170000 جندي أمريكي من العراق، مع بقاء حوالي 7000 عنصر للقيام بمهام تقنية تشمل التدريب، المرافقة ...)، وهو ما يؤشر على إحتمال تحويل جزء كبير من هذه القوات إلى إفريقيا كبديل عن إستراتيجيتها المنهكة في العراق و هذا بهدف الإستحواذ على المنابع الرئيسية للنفط و التحكم في أسعاره.

حيث نسجل في هذا الخصوص، أن هيئة الدفاع القومي الأمريكي رفعت تقريرا يتضمن الإستراتيجية الهجومية في مجال الطاقة و الأمن، إلى وزير الدفاع حيث شارك في كتابة هذا التقرير ريتشارد أرميتاج الذي حذر من أن " الولايات المتحدة ستواجه أخطارا جديدة تهدد سيطرتها في النظام العالمي الجديد ، و عليه يجب

عليها إظهار القوة العسكرية و القيام بعمليات في مناطق لم يسبق أن نشرت فيها قوات أو أقامت فيها قواعد عسكرية، و أن على الولايات المتحدة أن تتدخل في المناطق التي تتحكم في موارد طبيعية نادرة " ¹ .

¹ - إيان رتليدج ، العطش إلى النفط ، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، (ترجمة مازن الجندلي)، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط2006،1،ص.176 .

خاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة تناول أهم القضايا المحيطة بقيادة الأفريكوم في القارة الإفريقية، والتي ما تزال تعرف إلى يومنا هذا شدا وجذبا بين أوساط طبقات مختلفة من النخبة و الزعامات الإفريقية، نظرا لإتصالها بمصالح أقوى دولة في العالم، والمتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا من خلال محاولة التركيز على أهم ملامح إستراتيجيتها العسكرية الجديدة، أين تم تخصيص الجزء الكبير منها لدراسة حالة الأفريكوم بمزيد من التفصيل و التعمق ، دون إغفال بقية الأبعاد الأخرى لإستراتيجيتها في القارة .

ولقد توصلت من خلال عرض هذا الموضوع ، إلى العديد من الإستنتاجات المهمة و المتعلقة بالمساعي الأمريكية الحثيثة لتهيئة الظروف المواتية و المساعدة على أداء عمل قيادتها العسكرية الجديدة (الأفريكوم) في القارة، بما يتماشى ومصالحها الإستراتيجية فيها، التي ما فتأت هذه الأخيرة تحتلها في أجنداث و إستراتيجيات صناع القرار في واشنطن .

إضافة إلى كشف حقيقة المخططات الأجنبية في القارة، سواء الأمريكية منها أو باقي القوى الكبرى الطامحة في خيرات و ثرواتها ، من أجل تقوية وتعزيز مكانتها التنافسية على الصعيد العالمي على حساب مصالح الشعوب و الدول الإفريقية.

إستنادا لما تم ذكره سابقا، و نظرا لما تزخر به القارة الإفريقية من ثروات معدنية ، مواد خام أولية و موارد إستراتيجية هامة، إضافة إلى موقعها الجيوسياسي الهام، هذه العوامل جعلت منها تشكل نقاط جذب و إستقطاب دولية ،مُشكّلة بذلك منطقة صراع على المصالح و النفوذ تتقاطع فيها إستراتيجيات القوى الكبرى، وتتقاسم فيها الأدوار بينها بناء على ترتيبات كل طرف ، مع ضمان عدم المساس بمصالح الدول الكبرى المهيمنة على الساحة الدولية، حتى ولو كانت جانبية ولا تؤثر على التوازن العام لمصالح هذه الأطراف.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن مصالحها فوق كل إعتبار، وهي التي تحدد مسار علاقاتها مع الدول، و بالتالي تعتبر عاملا محددًا لتوجهات سياستها الخارجية تجاه الغير.

لقد عرفت الإستراتيجية الأمريكية عدة تحولات و تغييرات عبر مراحل تاريخية معينة، لتستجيب و متطلبات ظروف كل مرحلة، حيث إنتقلت من إستراتيجية البناء الإمبراطوري والقوى العظمى الوحيدة في العالم، مع التأكيد على عدم بروز أي منافس حقيقي لها بعد الإتحاد السوفياتي مع نهاية الحرب الباردة، وصولا إلى تبني

إستراتيجية جديدة تتضمن تغيير أنظمة الحكم القائمة، لاسيما بعد أحداث 2001/09/11 التي أعطتها الشرعية والمبرر الكافي للمضي قدما نحو تحقيق مصالحها الحيوية، حيث شملت هذه الإستراتيجية المسوّغات التالية:

1- السيادة النسبية و التدخل الإنساني

2- الدول الفاشلة و الضعيفة

3- الحروب الإستباقية

فمن خلال هذه المسوّغات نجحت الولايات المتحدة في تنفيذ أهداف إستراتيجيتها المرحلية تمهيدا لتحقيق مشروعها الإمبراطوري الإمبريالي المهيمن على المشهد الدولي.

و من أهم الإستنتاجات التي يمكن الخروج بها من خلال هذه الدراسة ، لعل أهمها يكمن فيما يلي:

- 1- إن إنشاء الأفريكوم هو عبارة عن إعلان رسمي لما هو حاصل أصلا في الميدان، من خلال مختلف البرامج التكوينية و التمارين العسكرية المختلفة سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و بين الدول الإفريقية من جهة أخرى، و هو عبارة كذلك عن رسالة إلى الأفارقة أنفسهم و إلى كل القوى الأخرى المنافسة لها في القارة، لاسيما الصين ، البرازيل، روسيا، الهند...، بأن أمريكا بعد أن ضمنت وضعاً مميّزا في الخليج و منطقة الشرق الأوسط التي أضحت منطقة نفوذ أمريكية بلا منازع، تريد توسيع رقعة نفوذها لحماية مصالحها ، و ربط هذا النفوذ بمناطق جديدة في إفريقيا.
- 2- إن المساعي الأمريكية الرامية للسيطرة على مناطق الإمدادات الحيوية سواء الطاقوية منها (النفط ، الغاز) أو الإستراتيجية (يورانيوم، كوبالت، فوسفات..)، الموجودة في إفريقيا، سيسهل عليها الإمساك بعصب الإقتصاد العالمي، وبالتالي الحفاظ على قوتها الإقتصادية في القرن 21، لتضمن هيمنتها على العالم لأطول فترة ممكنة.

- 3- إن الأفريكوم لا يعترف بالصحراء الغربية كدولة إفريقية مستقلة، رغم إقرار الإتحاد الإفريقي و باقي المنظمات القارية بها ، و هو ما يتناقض مع التصريحات الأمريكية بخصوص تعزيز العلاقات الأمريكية مع التكتلات الجهوية في القارة، ويكرس من جانب آخر الهوة و الشرخ بين الدول المغاربية الساعية لإعادة بعث الإتحاد المغاربي.

4- الأفريكوم يعمل على أقلمة الأمن الإفريقي، من خلال التركيز على مناطق معينة بحد ذاتها وتخصيص لها آليات محددة للتعامل مع المسائل الأمنية بها، وهو ما يتنافى مع مبادئ الإتحاد الإفريقي التي تهدف إلى إعتبار أمن القارة أمن مشترك وغير قابل للتجزئة و مسؤولية الجميع، إلى جانب إستثنائه لدولة مصر من نطاق مسؤولياته مما يوحي لتكريس منطق التمييز في علاقاته مع دول القارة.

5- إن الحرب على الإرهاب ما هي إلا ذريعة وغطاء تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير أعمالها العدوانية المخترقة لسيادة الدول (قصف مصنع سوداني لصناعة الأدوية بحجة أنه إستخدم لصناعة الأسلحة و القنابل سنة 1998، التدخل في السيراليون وعزل حليفها السابق في ليبيريا...)، كما تحاول تسويق مخاطر التهديدات الإرهابية في القارة الإفريقية لإيجاد و ضمان قواعد عسكرية مباشرة لها، سواء كانت دائمة مثل ما هو الشأن بالنسبة لمبادرتها الجديدة (الأفريكوم)، أو مرحلية وفقا لما تستدعيه الضرورة لتسهيل عمليات تدخلها في القارة. وهذه القضية يجب أخذها بعين الإعتبار بمزيد من الحذر من قبل الدول الأفارقة المعنية بإحتضان مقر قيادة الأفريكوم .

6- إن الولايات المتحدة تهدف كذلك إلى ضمان عدم ملاحقة ومتابعة جنودها العسكريين المحتمل مشاركتهم في أعمال إجرامية ضد للإنسانية من أي متابعات و ملاحقات قانونية في إطار المحكمة الجنائية الدولية أو حتى القانون الجنائي المحلي ، وذلك من خلال الضغط على هذه الدول للتوقيع على إتفاقيات ثنائية تستثني جنودها من هذه العقوبات و الملاحقات في هذا المجال.

الأمر الذي يفسر على أنه في الوقت الذي تمارس فيه ضغوطات على بعض الأنظمة في مجال حقوق الإنسان، الأقليات،... (السودان من خلال قضية دارفور) تصل إلى حد التهديد بالتدخل بحرق سيادات الدول، فإنها تغض النظر أو الطرف على الممارسات و الأعمال المنافية للأعراف والتقاليد الدولية في مجال الحروب، مهام حفظ السلام، المساعدات و التدخل لأغراض إنسانية...، الصادرة عن قواتها المنتشرة في القارة وهو ما يجسد و يكرس سياسة إزدواجية المعايير في العلاقات الدولية.

7- خطورة الأفريكوم تتمثل كذلك في علاقاته مع منظمات المجتمع المدني في القارة، فإلى جانب علاقاته مع الدول الإفريقية المتعددة الجوانب، فإن الأفريكوم يتعامل مع مختلف الحركات والتنظيمات الجموعية، وهو ما يؤشر على إحتمال توظيف هذه الأخيرة لتحقيق أهداف قد تعجز قواته العسكرية عن تحقيقها،

بالرغم من أنه قيادة عسكرية (ما تشهده بعض الدول العربية في إطار ما يسمى الربيع العربي و الذي ما هو حسب إعتقادنا إلا تمزيق عربي، قد يؤكد مدى خطورة هذه القيادة).

على نحو ما تم ذكره، فإنه بإمكاننا إختصار عناصر الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا في محورين رئيسيين:

- 1- الوصول إلى الأسواق الإفريقية ومصادر الطاقة وغيرها من الموارد الإستراتيجية، وبسط نفوذها عليها.
 - 2- تأمين خطوط الإمدادات النفطية وطرق المواصلات البحرية خصوصا تلك المتعلقة بنقل الإمدادات الحيوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فلضمان الإستقرار السياسي و تأمين الصلابة لإقتصادها الوطني يحتاجان، من بين عناصر أخرى إلى حماية إمدادتها النفطية الآتية من إفريقيا.
- وبالتالي نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية إرتأت تعزيز تواجدتها العسكري و تكتيف علاقاتها العسكرية مع دول القارة خاصة في المجال الأمني (مكافحة الإرهاب)، الذي يعتبر العنوان الشامل لإستراتيجيتها العالمية كقوة لتمهيد إحتلال جديد للقارة في مطلع القرن 21، من خلال قرارها لتأسيس قيادة عسكرية جديدة موحدة لإفريقيا.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة و بقية التساؤلات الفرعية ذات العلاقة ، فإنه يكمننا القول أن الأفريكوم يعتبر بمثابة تحديث للإستراتيجية الأمريكية العسكرية في القارة الإفريقية ، حتى تصبح أكثر فعالية ومرونة، وبالتالي التأقلم و التكيف مع ظروف و خصوصيات المرحلة الراهنة، التي أملتتها تحديات مختلفة كانت نتاجا لعدة عوامل ساهمت في خلق هذا الوضع التي أصبحت تشهده الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي بصفة عامة، وفي القارة الإفريقية على وجه الخصوص .(التنافس الدولي، إستهداف مصالحها في العالم، إستنزاف مواردها الإقتصادية و إرتفاع نفقاتها العسكرية نتيجة إطالة أمد الحرب على الإرهاب المستمرة منذ تاريخ 2001/09/11 إلى يومنا هذا).

و عليه، فإن العلاقات الأمريكية الإفريقية على ضوء تأسيس قيادة الأفريكوم ،ستتجه نحو تعميق ظاهرتي الأمنة و العسكرية في مختلف الميادين ، حتى تلك التي تأخذ طابعا مدنيا و إنسانيا ، وهذه الرؤية نابعة من الإدراك الأمريكي للقارة الإفريقية، التي تتطلب حسبهم ضرورة التعامل معها وفقا لسياسة خارجية صلبة مسندة إلى النبرة العسكرية ، وهو ما يؤدي إلى فرض منطق العسكرية على التوجه العام لهذه الإستراتيجية الأمريكية .

حيث لايفوتنا في هذا الجانب الوقوف عند تصريح فيل كارتر (Phil Carter) مدير فرعي بكتابة الدولة للشؤون الخارجية المكلف بالقضايا الإفريقية ، بتاريخ: 09 فيفري 2009 جاء فيه " إن برامج المساعدات العسكرية و الأمنية الأمريكية تشكل الأولوية في إفريقيا في القرن الواحد و العشرين، قبل تعزيز الديمقراطية، إقتصاد السوق وأخيرا التنمية الصحية والإجتماعية ". إضافة إلى إصرار وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر على أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بحاجة إلى وزارة الشؤون الخارجية ،حيث كان يعني أن القوة العسكرية هي التي تفرض و ترسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية.

من جانب آخر، يجب الإنتباه إلى مخاطر الإستراتيجية العسكرية حيال تعاملها مع الدول الإفريقية، و التي تختلف من دولة إلى أخرى بحكم موقع كل دولة ضمن مخططات هذه الإستراتيجية و التي تتمحور و تنعكس من خلال المذاهب التالية :

- مذهب الدول المحورية: و هي تلك الدول التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ إستراتيجيتها في القارة الإفريقية، بحكم المقومات والإعتبرات التي تمتلكها و التي تؤهلها لذلك، سواء عن طريق توكيلها المباشر للقيام بتلك الأعمال من خلال إسناد أدوار فرعية لها في القارة مكتملة للدور الأمريكي، أو عن طريق تكليفها بمهام تسهيل التوغل الأمريكي في القارة و القضاء على التيارات المناهضة لإستراتيجيتها فيها (إثيوبيا،جنوب إفريقيا، السنغال، المغرب،نيجيريا،أوغندا، جيبوتي..).

- مذهب الدولة الفاشلة: و هي تلك الدولة غير القادرة على بسط نفوذها و سيادتها الداخلية على كامل ترابها و حدودها، نظرا لضعف إمكاناتها و مواردها الحيوية للقيام بتلك الأدوار السيادية، وهذا الوضع المتميز بعدم القدرة على السيطرة المركزية ينجم عنه عدة تهديدات، منها ما هو وطني محلي (حركات تمرد وعصيان) ومنها ما هو إقليمي و دولي المتمثل أساسا في ظهور المناطق الرمادية (الرخوة) المفترزة لقوس من عدم الإستقرار بفعل الإرتباطات بين مختلف أنواع الجريمة والإرهاب في هذا القوس(الصومال،منطقة الساحل).

وهو ما من شأنه تشكيل خطر على المصالح الأمريكية، يمكنها أن تتحول تدريجيا إلى تهديد مباشر في حالة الفشل وعدم القضاء عليها. وبالتالي فإن هذا الوضع يستدعي إتخاذ تدابير وقائية قبل إستفحال الخطر و تحوله إلى تهديد حقيقي.

- مذهب الدولة العدو: وهي تلك الدولة التي تتبنى سياسات أو مواقف مناهضة و معادية للإستراتيجية الأمريكية في القارة، من خلال التورط المباشر في إستهداف المصالح الأمريكية أو من خلال الإيعاز بذلك، عن

طريق توفير الحماية و الرعاية للحركات و التنظيمات الإرهابية التي تقوم بذلك ، وهذا الوضع يتطلب من وجهة نظر أمريكية في كثير من الأوقات ممارسة شتى أنواع الضغوط عليها والتلويح بالتهديد، و في حالة عدم نجاح ذلك، فإنها تكون محل مواجهة مباشرة والتدخل في شؤونها للحد من تصرفاتها المعادية (السودان، ليبيا...).

إن هذه العلاقات الأمنية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الإفريقية يُحتم على هذه الأخيرة، إعادة النظر فيها و دراسة كل خلفياتها قبل الدخول معها في علاقات تعاون بعيدة المدى، تولد مزيدا من التبعية و الولاء بما لا يخدم مصالح هذه الدول.

كما ينبغي على هذه الأخيرة عدم الإنسياق وراء مطامع هذه الإستراتيجية الرامية إلى خلق دول محورية في القارة، من خلال محاولة إدراجها في توازنات إقليمية ظرفية لتنفيذ أهداف مرحلية عن طريق إقحامها في عمليات الحرب على الإرهاب ، التي باتت تجد طريقها في الساحل و القرن الإفريقي كبديل عن أفغانستان و العراق.

وبالتالي يجب التحذير من خطورة الدخول في تحالفات عائمة و ليست دائمة مع الولايات المتحدة الأمريكية و إنعكاساتها على الصعيد الداخلي و الخارجي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية.

أ/ الكتب العربية والمترجمة:

- 1- أحمد مسلم طلعت ، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، ط1. 1994 .
- 2- إبان رتلبيدج ، العطش إلى النفط ، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، (ترجمة مازن الجندلي)، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006..
- 3- الحاج علي ،سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، 2005 .
- 4- إمرسون سارة ، "هل هناك إستراتيجية أميركية نفطية على وشك الظهور" ، في: الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية و التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط 1، 2008.
- 5- الجميلي صدام مريم، الإتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل العربي ، لبنان، ط1، 2009.
- 6- الخرجي ثامر كامل،العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة النزاعات، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، ، ط2005، 1 .
- 7- السويدي ياسين ، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، واقع و خيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004 .
- 8- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر، 2005 .
- 9- جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية إتجاه إفريقيا و انعكاساتها الدولية، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن ، ط1، 2006.
- 10- خليل حسين ، الجغرافية السياسية ، دار المنهل اللبناني، بيروت ، 2009 .
- 11- ديب محمد ، الجغرافية السياسية: أسس و تطبيقات، الأنجلو الم- دلول محسن ، أمريكا الإمبراطورية المضطربة، هل يصلح أوباما ما أفسده بوش،دار الفارابي، بيروت، ط1 ، 2009.
- 12- دلول محسن ، أمريكا الإمبراطورية المضطربة، هل يصلح أوباما ما أفسده بوش،دار الفارابي، بيروت، ط1 ، 2009.
- 13- رزيق المخادمي عبد القادر، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم إنحسار مؤقت،دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ط 1 . 2005.

- 14 - رزبق المخادمي عبد القادر، قيادة الأفريكوم الأمريكية: حرب على الإرهاب أم سباق للتسلح، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 15- ظاهر نعيم ، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد ، دار يازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن ، 2007،
- 16- فرج الله سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن 20، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 17- كرلوف .ف.ي ، إمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد (ترجمة منتجب يونس) ، سوريا ، دار علاء الدين ، ط1، 2007 .
- 18- ليفن أناتول (ترجمة ناصرة السعدون)، أمريكا بين الحق و الباطل تشريح القومية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.
- 19- مجدي حماد، العلاقات العربية الإفريقية من المنظور الغربي و السوفييتي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1987،
- 20- محمود الإفداحي هشام ، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 .
- 21- محمد فهمي عبد القادر ، الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دار الشروق للنشر التوزيع ، ط1، 2009 .
- 22- محمود شاكر السعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010.
- 23- مقدم محمد ، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهريب بإسم الإسلام، الجزائر: دار القصة للنشر، 2010.
- 24- معارف إسماعيل، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات ANEP ، الجزائر، 2009 .
- 25- مهنا محمد نصر ، قضايا سياسية معاصرة، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2009 .

ب/ المقالات المنشورة في: (المجلات ، مواقع الأنترنت و الجرائد):

ب/1: المجلات

- 1- الزعي حملي عبد الكريم، "العوامل المساعدة و المعيقة للإنتشار الأمريكي في المغرب العربي"، في: تقديرات إستراتيجية، العددين. 20- 21، شهر جانفي و فيفري 2006.
- 2- الزعي حملي عبد الكريم، "القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا: خلفية، أبعاد و أهداف" ، في: تقديرات إستراتيجية ، العدد: 31، فيفري 2007 .
- 3- الزعي حملي ، "ماذا يكمن وراء التصميم الأمريكي على إقامة مقر قيادة القيادة الأمريكية أفريكوم بالجزائر؟"، في: تقديرات إستراتيجية، ع. 09، المجلد 196، فيفري 2008.

- 4- "الولايات المتحدة الأمريكية و الإنتشار العسكري في إفريقيا ، دول المغرب العربي في المنظور الإستراتيجي الأمريكي " ،
تقديرات إستراتيجية ، العدد: 22، شهر مارس 2006
- 5- " السياسة الأمريكية بعد أحداث 11-09-2001 إستراتيجية أم قطيعة ؟ الجيش،ع. 514 . ماي . 2006.
- 6- باحت ميمونة "القرصنة البحرية تطور سريع للظاهرة"، الجيش،ع.502،ماي . 2005.
- 7 - بوزيد عمار ،الساحل الإفريقي في عين الإعصار،جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، الجيش، ع.561،جانفي 2010
- 8- " قاعدة المرسى الكبير:موقع إستراتيجي في المتوسط" ، الجيش،ع.511،فيفري 2006 .

ب/2: مواقع الأترنيت

- 1- إسماعيل كاخيا إبراهيم ، "الإستراتيجية العسكرية المعاصرة و المذاهب العسكرية العالمية السائدة" ، في:
www.defense-arab.com/vb/show_thread.php
- 2- الغالب عبد المجيد، "التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة العربية"، في:
www.mroc.org.com/.../index.php
- 3- الدور المرتقب للقوات الأمريكية في إفريقي-قوات الأفريكوم"، في:
www.arrasid.com/file/D984/D9
- 4- المعز الطاهر ،"أفريكوم مخطط إمبريالي أمريكي في إفريقيا"، في :
www.ikhwansd.com/articles/2009/4/africa.htm
- 5-الغريب فنسان ، " شركات المرتزقة الأمنية، بلاك ووتر نموذجاً"، في:
www.al-akhbar.com/at/mode/48586/jhvdo_hglrhg (29/09/2007)
- 6- بروق أمحمد ، "التهديدات الأمنية في المغرب العربي:مقاربة الأمن الإنساني" ، في :
[www.barkouk-mhand.yalosite.com/.../...](http://www.barkouk-mhand.yalosite.com/.../)
- 7- بن أحمد سالم سيد أحمد ، "الإتحاد الإفريقي حلم الفقراء" في :
www.aljazeera.net
www.NR/exerces/57.caf.9013cc2.B10E.8AEC2465BE2C.htm
- 8- بشير أحمد محي الدين، «الأفريكوم: قيادة الجيش الأمريكي في إفريقيا» ، في :
www.sawt-alahrar.net/online/omdules.php.narne_news .
- 9- بكرى علي ، "القاعدة الإفريقية و مستقبل تنظيم بوكو حرام في شمال نيجيريا"،السياسة الدولية،ع.187.
www.siyassa.org.eg/news_content/2/100/1862 .(Consulte : في : 2012/01/02،
le :02/01/2012)
- 10- بيسييه جان كلود ،"الأفريكوم:إفريقيا ضرورة إستراتيجية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية" 2010/07/26،
في : www.saqrcenter./?16c.
- 11- حمدي عبد الرحمان، أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة في إفريقيا، في:
www.islam.on_line.net

- 12 - خليفة أحمد، "القيادة الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا: الأفر كوم، لماذا الآن"، في: www.albasah.com/VB/shrowthead.php
- 13 - حشانة رشيد، "أفريكوم القيادة الأمريكية لإفريقيا" في: www.aljazeera.net/.../FC22A88A-0C4B-43C9-9C
- 14 - سلامة معتز، "الأمن القومي الأمريكي، التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية"، كراسة إستراتيجية السنة السادسة عشرة، العدد رقم (162) أبريل 2006، في: www.acpss.ahram.org/htm/5c.securite.htm.
- 15 - شعبان أحمد، "الأفريكوم خطة الإحتلال الأمريكي لإفريقيا"، في: doc08.asp?docwww.islamicnews.net/document/show . ID=95261.type IDtablindex=2
- 16 - عبد المبدى يحيى، "أفريكوم قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا"، في: mohadaratwww.siironline.org/alabwab/maqualat
- 17 - غازي فيصل حسين، "العلاقات الجيوسياسية الأمريكية - الإفريقية"، المسلح، 2010، في: www.almusalah.ly/military/./72-2010-04-26-1703-54html conception/72-2010.04/26.17.0354
- 18 - "قيادة أفريكوم تبدأ عملها وسط تشكيك في أهدافها"، في: www.aljazeera.net/news/archiv...hiveld=1100398
- 19 - كاليينيكوس أليكس، "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، في: www.e.sicialists.net/mode/1803
- 20 - نايلي نبيل، الأفريكوم بالمغرب العربي، مخلب كماشة الهيمنة الأمريكية الأخير، في: www.wiews.anigalarab.com./index.php?todo
- ب/3: الجرائد الوطنية و الدولية
- 1- "الأفريكوم عنوان لمكافحة الإستقلال في إفريقيا"، المتوسط أون لاين، ع. 297، 2010/11/24. - "الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب في الساحل"، الخبر، ع. 07، 2011./09/6468،
- 2- "الإتحاد الأوروبي يمنح 150 مليون دولار لدعم دول الساحل"، الشروق اليومي، ع. 3408، الخميس 2011/09/08.
- 3- "الجزائر إحتجت بشدة على إدراجها في اللائحة السوداء للنقل الجوي"، جريدة الخبر، ع. 6473، 2011./09/12.
- 4- "الفقر وغياب التنمية" جديد لتغذية الإرهاب و التطرف في الساحل"، النهار الجديد، ع. 1190، الخميس 2011./09/08
- 5- "إنشاء مجموعة دعم المغرب داخل الكونغرس الأمريكي"، جريدة الخبر، ع. 6478، 2011./09/17
- 6- بوخمخ عبد النور، "دول الساحل تريد من الغرب إطارا رسميا لتزويدها بصور أقمار الرصد"، الشروق اليومي، ع 3408، الخميس 2011./09/08
- 7- "تنظيم القاعدة يحضر لإعلان وجوده قريبا في ليبيا، الخبر، ع 6473، الإثنين 2011/09/12.

- 8- شنوف رضا ،"أنور العولقي يلتحق بأسامة بن لادن"، *جريدة الخبر*، ع.6492، 2011/10/01.
- 9- قدارة عاطف ، " بلمختار يؤكد حصول القاعدة على أسلحة من ليبيا"، *جريدة الخبر*، ع.10، 2001/11/6530.
- 10- قدارة عاطف ، "قائد الافريكوم يبحث التعاون العسكري مع الجزائر و حاجيات دول الساحل"، *الخبر*، 2011/06/01. في: www.radiowatani.com/2011/06/blog.post.html.
- 11- مسلم محمد ،"أسبوعا بعد تقرير الخارجية الأمريكية حول الإبحار بالبشر، الأمم المتحدة: الجزائر تحترم إلتزاماتها في مجال حقوق الإنسان"، *جريدة الشروق اليومي*، ع.3349، 2011/07/09.
- 12- " هادلي ستيفان و بيرى وليام يرصدان أخطر خمسة تهديدات محتملة على الولايات المتحدة الأمريكية"، *نشرة أخبار الساعة*، العدد.4401، الثلاثاء 2010/08/09.
- 13- يس حميد ، "دعم واشنطن حركة التغيير تسبب في غموض علاقاتها بالجزائر"، *الخبر*، العدد 6495، الثلاثاء 2011/10/04
- ج-الدراسات غير المنشورة(الرسائل الجامعية):

1- عمروش عبد الوهاب ، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا

دراسة حالة الصومال(1992 2005) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بجامعة الجزائر، 2006-2007

د- المواقع الإلكترونية:

www.Africom.mil/get.article.asp?art8363

www.AlMogatel.com/openshare/behoth/Asking/OsosAmnWat/Sec .

www.almusallh.ly/interviews/162-2011-02-13-13

states. www.ar.wikipedia.org/wiki/united

www.dior.whs.mil/diorhome.html [www.eia.doe.gov/pub/oil/petroleum data-](http://www.eia.doe.gov/pub/oil/petroleum_data-publication/company/level)

[publication/company/level](http://www.eia.doe.gov/pub/oil/petroleum_data-publication/company/level)

[www.global security.org](http://www.globalsecurity.org) .

[imports/current/import.html](http://www.globalsecurity.org/imports/current/import.html)

www.pacom.mil/index.shtml.

www.southcom.mil/home.

www.state.gov/t/pm/rpt/fmtrpt

Fr.wikipedia.org/wiki/united-states-africa-comand

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

A / Books:

1 - Philip Seib, AFRICOM The American Military and Public Diplomacy in Africa.

Published by FIGUEROA PRESS, Los Angeles USA. 2008. in: www.uscpublicdiplomacy.org

B/ PERIODICALS AND SITS WEB

- 1- Berschinski .G Robert, « Africom dilemma :the global war on terrorism, capacity building,humanitarianism and the futur of US sécurité policy in Africa,november2007,in:www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub827.pdf.
- 2- Bouchat. J Clarence, Security and stability in frica:A development approach,2010,p..4in : <http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/>
- 3- Corey, Charles W., “America Builds New African Partnerships to Tackle Piracy,” February 24, 2009,In: www.africom.mil/getArticle.asp?art=2718&lang
- 4- Da Cruz José de Arimatéia and K.Staphens Laura, « the US Africa command (Africom) ;building partnership or neo-colonialism of US Africa relation »,journal of third word studies,Vol ; XXVII N°.02.2010.
- 5- Egizia gattamorta Maria ",Africca 2008 a transitional year" , in :**Quarterly**,year 5 N°4,winter 2007.
- 6- Hanson Stephanie,"US.Africa Comand (Africom)",council on foreign relations,may3,2007.in:www.CFR.org.
- 7- lover, Danny and Lee, Nicole C., “Say No to Africom,” November 1, 2007,in;www.thenation.com/doc/20071119/glover_lee.
- 8- Major Franke Albert and others. “US engagement in Africa: a case study in Africom strategic communication”, in: [www. au.af.mil/info.iosphere-fall07-frank.pdf](http://www.au.af.mil/info.iosphere-fall07-frank.pdf) .
- 9 -Nicolli Alexander, “Africom the United States’ new combatant command” ,in: www.iiss.org.uk/gotressource.ascd?assetd
- 10 - Perrimond Guy, « Africom :victim of internal revalries », *ttu international* , N° 238 ,17/09/2009 ,p 1. in ;www.ttu.fr/Français/frdocpdf/ttu227/pdf.
- 11 -Real. B,Understanding AFRICOM: A Contextual Reading of Empire’s New Combatant Command ,February 2007, in :www.moonofalabama.org/understandingafricom..
- 12- Reed Valerie, « a big image problem down there » :prospects for an African headquarters for Africom,december 12,2007,pp.4-9,in : www.Cdi.org/pdfs/reedafricom.pdf.
- 13- Seib Philippe and Weil Crola, « Africom,the American muilitary and public diplomacy in - Africa »,in : [www.UScpublicdiplomacy.org/africom20% layout1%](http://www.UScpublicdiplomacy.org/africom20%layout1%).
- 14- Sheet Fact, African Contingency Operations Training and Assistance (ACOTA) In: www.africom.mil/getArticle.asp?art=1886
- 15- *White Laura*,What Kind of Change for Africa?: U.S. Policy in Africa under the Obama Administration” *Les Notes de l’IRIS avril 2010*,. in:www.iris.fr.

C/ WORKING PAPERS:

- 1-Ploch Lauren, « Africa Command; U.S.strategic, interest and the role of U.S.military in Africa »,CRS, R1 34003,22/03/2011.

2-Statment of general Carter Ham before the house armed services committee ,5 april 2011.

ثالثا: باللغة الفرنسية:

A/ LES LIVRES:

1- Boniface Pascale, **année stratégique2010,analyse des enjeux internationaux**, Paris : édition Dalloz/IRIS, 2009.

2- Christakis Théodore,"la coopération armée pour lutter contre le terrorisme",dans:**la sécurité internationale entre la rupture et continuité**, Bruxelles,2007.

3- Hugon Philippe, **géopolitique de l'Afrique**, Paris: édition Sedes, ,2007.

4- Lacost Yves, **Géopolitique**, France: Larousse , ,2009.

5- Nguyen Eric,**les relations Chine-Afrique**, France :Studyrama-Vocatis, ,2009.

6- Richardot Philippe, **les Etats-Unis hyper puissance militaire**, Paris: Economica, ,2^{me} édition,2005.

7- Sébille-Lopes Philippe, **géopolitique du pétrole**, Paris: Armand Colin,.

B/LES ARTICLES PUBLIEES SUR(REVUES,INTERNET,JOURNAUX)

B/1 : revues

1- Bellala Selma,"le Maghreb entre résilience des Etats-nations et dissidence djihadiste",dans:**la documentation Française**, Paris,2007-2008.

2- Conception d'emploi des forces, état major des armées, édition : 08/09/2002.

3- Fielding Marcus,le plan de commandement unifié des États-Unis ,la revue militaire Canadienne, automne,2006.

4- Luc Mathieu,"qualités d'un bon stratège", dans :**CESA**,N.8.juin 2006.

5- "redéploiement des forces des ETAT-UNIS dans quel but stratégique ? ", **El-Djiech**, N°513, Avril 2006.

6- Sergent Periolat , « le déploiement militaire Américain dans le monde » , les carnet du temps,N° 07.

B/2 : sites d'internet

1- Baghzouz Aomar, « 'Algerie et les révoltes arabes : ni exception ni domino »,Outre-terre,N°.29,3/2011.dans :

www.cairn.info/revue-outre-terre-2011-3

2- Bellamy William,"l'engagement des Etats-Unis en matière de sécurité en Afrique", dans : bulletin de la sécurité Africaine, N0.1/JUIN 2009.,dans:www.africacenter.org .

- 3- Bourgeot André ,Sahara de tous les enjeux ,La Découverte | *Hérodote*
2011/3 - n° 142, dans : <http://www.cairn.info/revue-herodote-2011-3-page-42.htm>
- 4- Boyer Yves, «le regain d'intérêt Américain pour l'Afrique: quelles conséquences militaires et stratégiques?" 08/12/2006, dans: www.frstrategie.org
- 5- Boyer Yves , « la puissance militaire américaine »,*QI*,N°.3,11/07/2003.p.6.
dans :[www.frstrategie.org/barrecompetences/strategie Américaine puissance militaire.US](http://www.frstrategie.org/barrecompetences/strategie%20Am%C3%A9ricaine%20puissance%20militaire.US).
- 6- Constance Desloire , « la politique Africaine d'Obama : un semblant de rupture?,Armand Colin | Revue internationale et stratégique, n° 77- 2010/1, p.56 , dans: www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2010-1-.
- 7- Fogue Tedom Alain,"Africom:le commandement militaire américain pourl'Afrique,"21/11/2011,dans:[www.diploweb.com.afrique.M.diplomaique.afrique](http://www.diploweb.com/afrique.M.diplomaique.afrique).
- 8- Korinman Michel ,"l'océan mondialisé ", Outre-terre | 2010/2 - n° 25-26.dans :
<http://www.cairn.info/revue-outre-terre-2010-2->.
- 9- Latreille.T « les relations commerciales USA/Afrique : qui bénéficie réellement de l'AGOA » dans :[www.cairn](http://www.cairn.info) Info.
- 10- Lotte Ten Hoove, Lebas Colmban et Dorgeret,Nicolas "les enjeux Africains: quelles conséquences pour la politique de défense? CEREMS octobre 2005, dans:
www.busnessopportunities.blog4./hire.
- 11- Medelci explique le refus Algertourne le dos à Africom",le07/10/2007.dans:[www.liberté –aps/édition/image Edition/4583/8674.jpg](http://www.libert%C3%A9-aps/%C3%A9dition/image%20Edition/4583/8674.jpg).
- 12- Revel .C, « la diplomatie exportatrice des États-Unis en Afrique »,dans :www.geoscopies.net.
- 13- Rogalski - M." ,Afrique et états unis :une relation singulière",dans :www.Afrik.com
- 14- takheroubt Brahim,"les Etats-Unis veulent se replacer de maniere durable militairement en Afrique"dans:www.mleray.info/article-le-chef-d-africom-debarque-a-Alger-75441978.html.
- 15- Volman Daniel , « Africom ;le nouveau commandement militaire américain pour l'Afrique », dans :www.alterinter.org/article1415/htm.

B/3 : les journaux

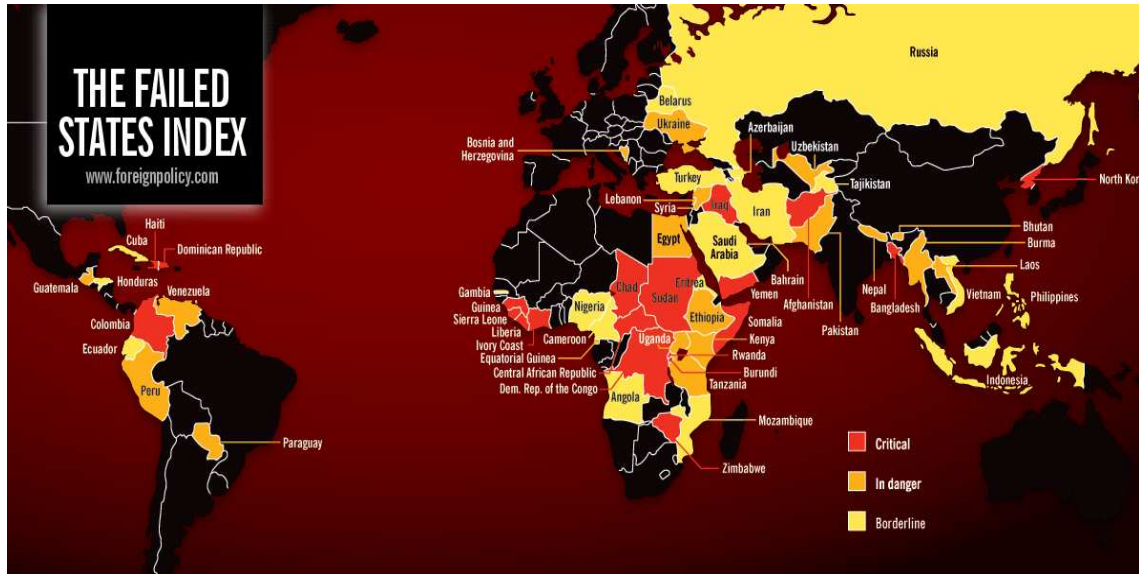
- 1-Berkane El Djazairi Sadek, « que fait courir le sahel ? »,*ElWatan*,N° 6367 ,28/09/2011.
2- Bourihane Nouria : Comment sécuriser le Sahel ? *Le Temps d'Algérie*, N°818 , Mercredi 07-09-2011.

C /LES ETUDES NON-PUPLIES (MEMOIRES) :

- 1-La politique Africaine des Etats –Unis », mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de l'Ecole Nationale d'Administration, Alger, 2007/2008.

الملاحق

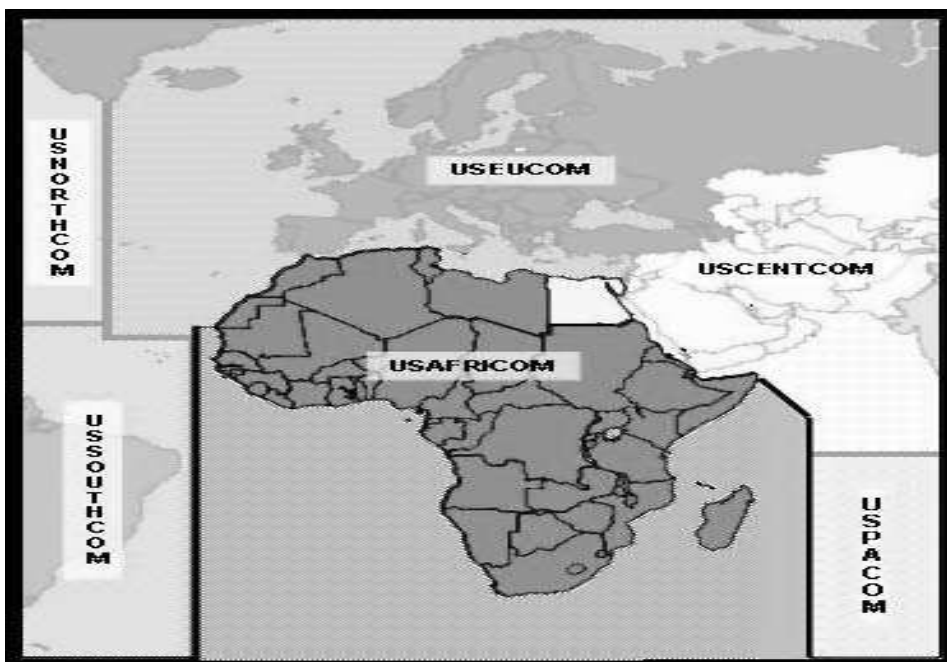
الملحق رقم : 01 التوزيع الجغرافي للدول الفاشلة



المصدر:

عمروش عبد الوهاب ، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا دراسة حالة الصومال (1992 2005) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بجامعة الجزائر، 2006-2007 .

الملحق رقم 02: منطقة مسؤولية الأفريكوم. *AFRICOM Area of Responsibility*

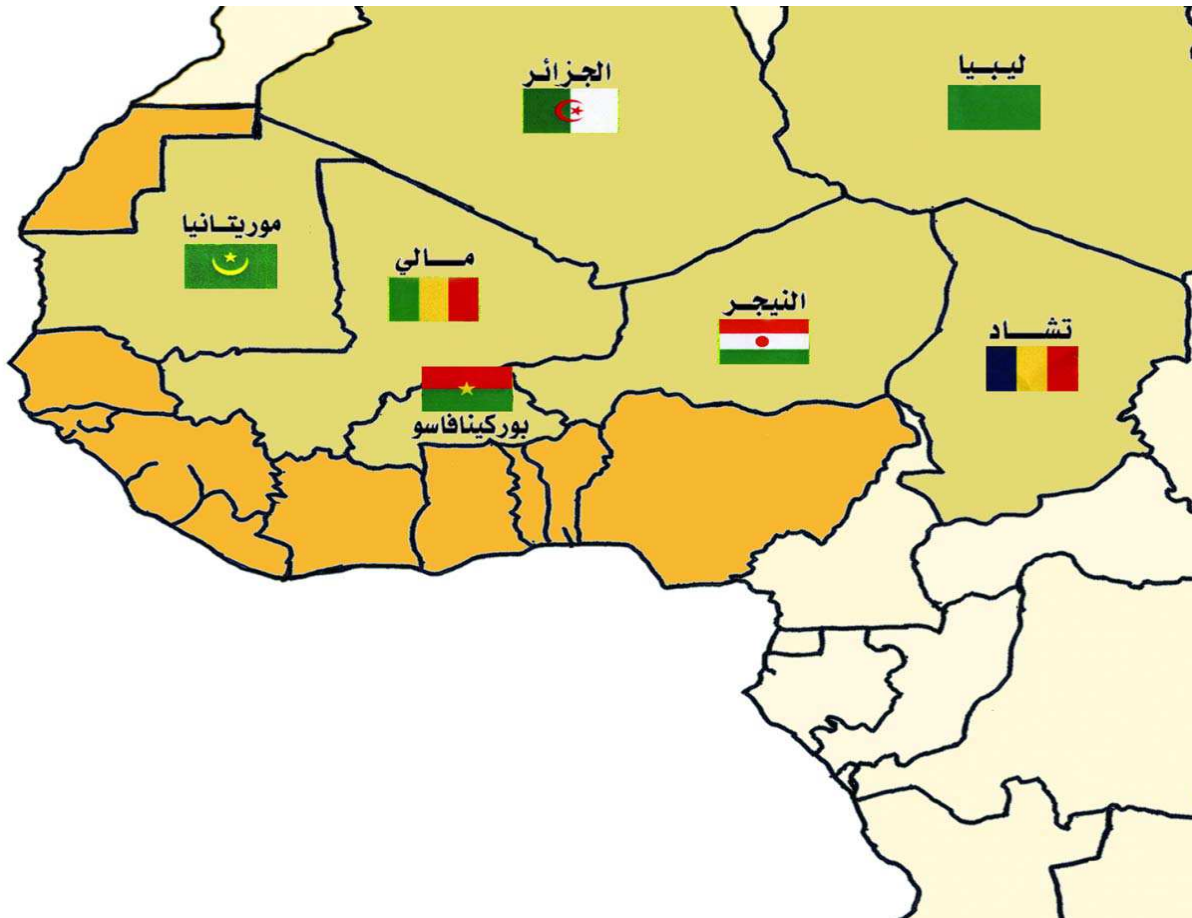


Major Franke Albert and others. “US engagement in Africa: a case study in : المصدر :
Africom strategic communication”, in: www. au.af.mil/info.iosphere-fall07-
frank.pdf

الملحق رقم 03 : التوزيع الجغرافي لمناطق مسؤوليات القيادات العسكرية الأمريكية الستة عبر العالم

THE WORLD WITH COMMANDERS' AREAS OF RESPONSIBILITY

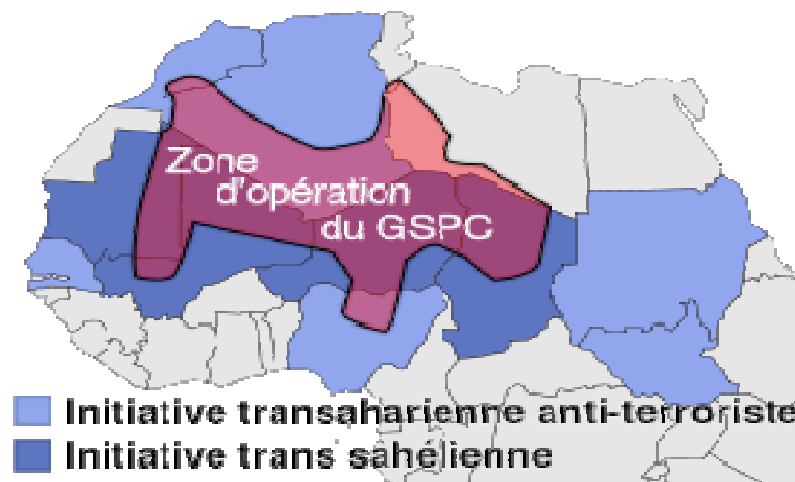




المصدر: بوزيد عمار، الساحل الإفريقي في عين الإعصار، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، مجلة الجيش،

ع.561، جانفي 2010

الملحق رقم : 05 المناطق التي ينشط فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي



المصدر : Fr.wikipedia.org/wiki/united-states-africa-comand

